



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الجهاز التسويقي ومسألة الانتاج الزراعي في الجزائر

دراسة حالة في تعاونية الحبوب والبقول الجافة - تيارت -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: تسويق الخدمات

تحت إشراف:

الدكتور: - برakan Ben Khire

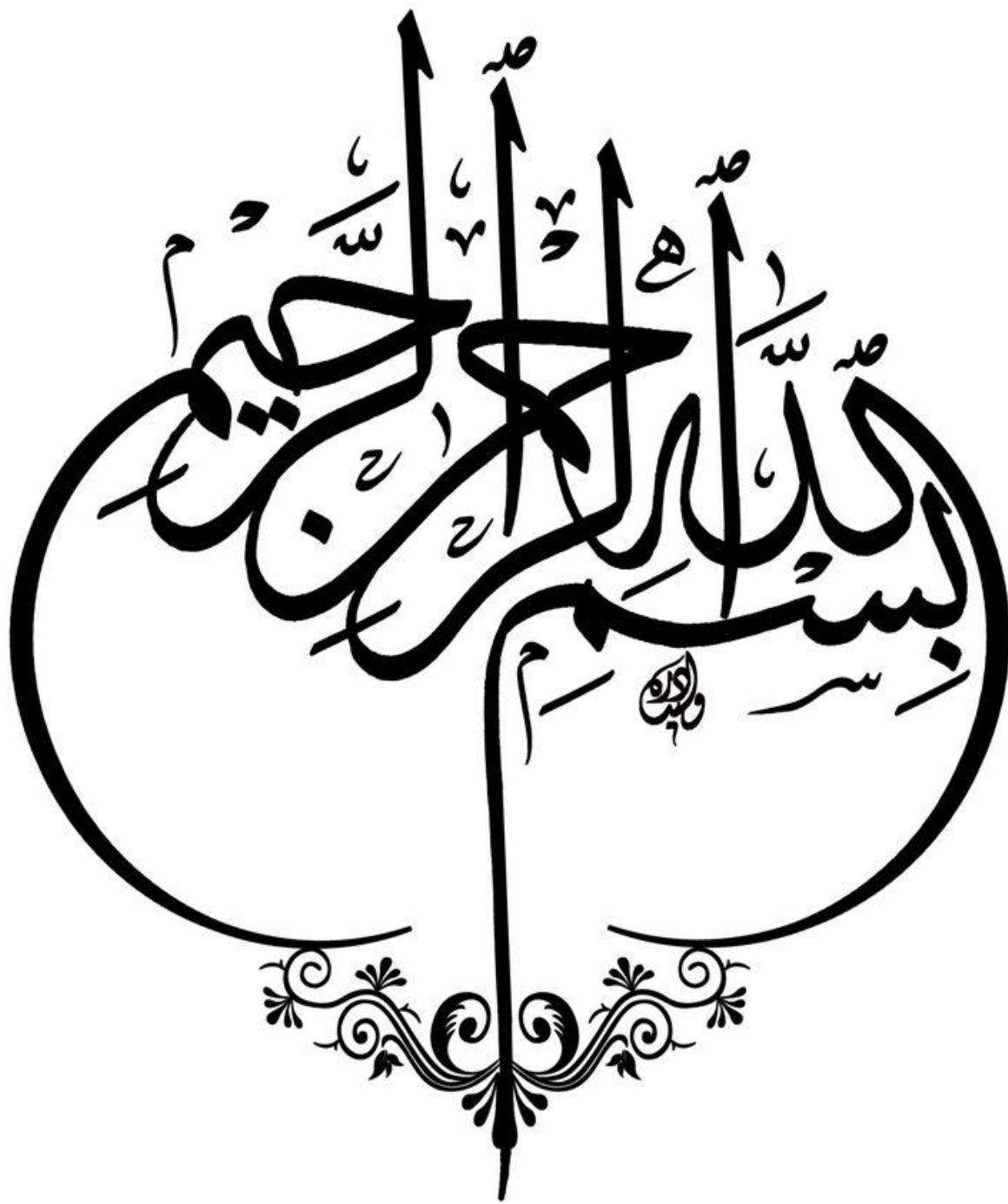
إعداد الطالبين:

- ماضوي بوبكر

- حسين ياسين

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2018 / 2017



شکر و عرفان

نحمد الله ونشكره على أنه امدنا بالقوة والعزيمة على انهاء هذا العمل
المتواضع وبعد شكر الله.

نتوجه بالشكر الى الأستاذ المؤطر "بركان بن خيرة" على قبوله الاشراف
على هذا العمل والذي ساعدنا كثيرا بفضل نصائحه وتوجيهاته.
كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذتنا من الطور الإبتدائي الى الطور
الجامعي ، الذين قدموا لنا الكثير وكانوا سبب في نجاحنا
كما لا ننسى كل عمال وموظفي تعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيلار
وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على اعداد هذا البحث
ولكم منا جزيل الشكر والعرفان

إهداء

" وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرِي اللَّهُ عَمَلَهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ " صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ.

اللهي لا يطيبه الليل إلا بذكرك ولا يطيبه النهار إلا بطالعتك ولا يطيبه اللحظاته إلا
بذكرك ولا يطيبه الآخرة إلا بعفوك ولا يطيبه الجنة إلا ببرؤيتك.

بمناسبة استكمال مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تتصدر تسويق الخدمات. أهدي
هذا العمل للوالدين راجيا من الله أن يغفر لهم وأهداي وتحياتي الخالصة إلى
أستاذتي ومقربي الدكتور بركان بن خيرة الذي كان له الفضل العظيم والكبير
في إتمام هذه المذكرة والذي نورنا من حصيلته الفكرية القيمة.

كما لا ننسى زملائي في العمل في شركة نفطال بتقنيات
كما لا ننسى الشكر العزيز إلى الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي.
وفي الأخير نهدي هذا العمل المتواضع إلى أصدقائي وأقاربي والى كل من نعرفه
من بعيد أو قريبا.

ياسين

أهدا

أهدى ثمرة جهدي هذا إلى من أنادوا لي دروب العلم والمعرفة ولم يبلغوا علي

بالجهد

إلى أعز ما في الوجود أمي وأبي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

وإلى كافة الأقارب سغيرهم وكبارهم.

وإلى كل الأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي.

وإلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكري. أهدي هذا العمل.

في الأخير أحمد الله الذي وفقني في هذا العمل ونسأله تبارك وتعالى أن يجعله ينفع

به لوجهه الكريم.

بوبكر

فہریں

فہرست

شکر و عرفان

اهداء

قائمة الأشكال والجداول

.....	مقدمة
2	الفصل الأول: التسويق الزراعي.....
3	المبحث الاول: مدخل التسويق الزراعي.....
3	المطلب الاول: ماهية التسويق.....
8	المطلب الثاني: تعريف التسويق الزراعي واهدافه.....
11	المطلب الثالث: وظائف التسويق الزراعي.....
14	المبحث الثاني: المنافع الاقتصادية للتسويق الزراعي وأثره على الإنتاج في الجزائر.....
14	المطلب الاول: الامن الغذائي.....
16	المطلب الثاني: المنافع الاقتصادية للتسويق الزراعي.....
18	المطلب الثالث: التسويق الزراعي واثره على الانتاج.....
23	المبحث الثالث: خصائص ومشاكل التسويق الزراعي.....
23	المطلب الاول: طبيعة وخصائص تسويق المنتجات الزراعية.....
26	المطلب الثاني: مخاطر الانتاج الزراعي واساليب مواجهتها.....
30	المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات التسويق الزراعي في الجزائر
34	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: واقع الانتاج الزراعي بالجزائر.....
36	المبحث الأول: واقع الانتاج الزراعي في الجزائر.....
36	المطلب الأول: الانتاج النباتي بالجزائر.....
42	المطلب الثاني: الانتاج الحيواني بالجزائر.....
48	المطلب الثالث: الثروة السمكية والإنتاج السمكي.....
54	المبحث الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.....
54	المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني وتوفير مناصب شغل.....

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء.....	57
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية.....	62
المبحث الثالث: معوقات وتحديات الانتاج الزراعي بالجزائر.	71
المطلب الاول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:.....	71
المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية.....	73
المطلب الثالث: محدودية دور الارشاد الزراعي.....	76
خلاصة الفصل.....	79
الفصل الثالث: دراسة حالة في تعاونية الحبوب والخضر الجافة - تيارت-	80
المبحث الأول: دراسة عامة حول تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيارت CCLST	82
المطلب الأول: مفاهيم حول التعاونية.....	82
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للتعاونية:.....	86
المطلب الثالث: ادوار التعاونية وعلاقتها بالمحيط الخارجي.....	89
المبحث الثاني: واقع تسويق المنتوج الفلاحي بتعاونية الحبوب والخضر الجافة:.....	93
المطلب الاول: تسويق الحبوب بتعاونية CCLST	93
المطلب الثاني: تسويق الاسمدة بتعاونية الحبوب والخضر الجافة تيارت:.....	97
المطلب الثالث: تسويق الادوية الكيميائية بتعاونية CCLST:.....	101
المبحث الاول: ايجابيات وسلبيات حول نشاط التعاونية.....	104
المطلب الاول: ايجابيات تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيارت.....	104
المطلب الثاني: سلبيات في انتاج وتسويق الحبوب:.....	105
المطلب الثالث: الحلول المقترحة بتعاونية CCLST	106
خلاصة الفصل.....	109
خاتمة.....	110
قائمة المصادر والمراجع.....	114

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
7	الشكل (01 - 01) : عناصر المزيج التسويقي للسلع والخدمات	1 - 1
44	الشكل 2 - 1: تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015	1 - 2
44	الشكل 2 - 2: تطور إنتاج اللوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015	2 - 2
46	الشكل 2 - 3: تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015	3 - 2
47	الشكل 2 - 4: تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015	4 - 2
87	الشكل 3 - 1: المخطط العام للمؤسسة	1 - 3
93	الشكل 3 - 2: علاقات المؤسسة بالمؤسسات الأخرى	2 - 3
95	الشكل 3 - 3: رسم بياني مقارن لمبيعات البذور خلال الفترة 2016 – 2017 و 2018 – 2017	3 - 3
96	الشكل 3 - 4: رسم بياني مقارن لمبيعات الحبوب خلال الفترة 2016 – 2017 و 2018 – 2017	4 - 3
97	الشكل 3 - 5: رسم بياني مقارن لمبيعات العلف والخضر الجافة في 2016 – 2017 و 2018 – 2017	5 - 3
101	الشكل 3 - 6: تطور انتاج الخضر الجافة خلال الفترة 2016-2017 و 2017-2018	6 - 3

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان	الصفحة
1 – 2	تطور الأراضي المستعملة للزراعة بالجزائر	37
2 – 2	تطور الإنتاج النباتي بالجزائر خلال الفترة 2008- 2015	38
3 – 2	تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر 2008 – 2015	40
4 – 2	تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر 2008 – 2015	43
5 – 2	تطور إنتاج الأسماك بالجزائر خلال الفترة 2008 – 2015	48
6 – 2	تطور أسعار بعض أنواع السمك في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014	50
7 – 2	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي خلال فترة 2013-2015.	55
8 – 2	تطور مساهمة القطاع الزراعي في توفير العمالة في الجزائر خلال الفترة 2013-2015	56
9 – 2	تطور مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب على الغذاء خلال سنة 2015	58
10 – 2	تطور واردات المواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2013-2015	63
11 – 2	تطور الصادرات للمواد الغذائية الأساسية بالجزائر خلال سنة 2008 – 2015	67
12 – 2	وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة 2008 – 2015	70
1 – 3	مستلزمات الإنتاج الزراعي بالجزائر خلال الفترة 2013-2015	74
2 – 3	تطور المبيعات خلال آخر حملتين 2016 – 2017 و 2017 - 2018	94
3 – 3	تطور مبيعات انتاج الحبوب في الموسمين 2016 – 2017 و 2017 - 2018	96
4 – 3	تطور مبيعات العلف والخضر الجافة في 2016 – 2017 و 2017 – 2018	97
5 – 3	تطور انتاج الخضر الجافة خلال الفترة 2016-2017 و 2017-2018	98
6 – 3	تطور مبيعات الاسمدة الكيميائية داخل تعاونية CCLST :	100

مقدمة

تعد مسألة الانتاج الزراعي بالجزائر من المسائل التي تحتاج إلى بحوث ودراسات معمقة في هذا المجال نظرا لما يكتسيه من مكانة هامة في الوقت الحالي في جميع ميادين الاقتصاد والتجارة، حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية لاستخدام الأساليب والمناهج الأكثر ملائمة مع أهدافها ويعتبر التسويق المنفذ الأساسي لتحقيق الغايات المتمثلة في بقاء ونجاح المنظمات في ظل ظروف سوقية معقدة، الذي يلزم هذه الأخيرة خدمة الزبائن والعملاء أحسن من غيرها.

القطاع الزراعي لا يُستثنى من هذه الحقيقة باعتباره شهد في الفترة الأخيرة توسيعاً كبيراً النطاق ممثلاً في ضخامة الاستثمارات مع تنوع الحاصل لمختلف المنتوجات والوقف أمام الوفرة الكبيرة للمنتجات مقابل تطور وتعدد حاجات ورغبات المستهلكين المحليين والدوليين مما وجه مؤسسات هذا القطاع بالاستعانة بمفاهيم التسويق وتطبيقاته لتصريف هذه المنتوجات في أحسن الظروف مع خدمة اهدافها المتمثلة في البقاء والاسمرارية.

ونظراً لخصوصية المنتوجات الزراعية وحساسيتها لا بد من دراسة التسويق الزراعي الذي يتناول المنتوجات والمحاصيل الحيوانية والنباتية على حد سواء وكيفية القدرة في التعامل معها في مختلف المستويات الانتاجية والتسييقية والاستهلاكية والتي يمكن من خلالها تحقيق مختلف المنافع ولكلافة الاطراف المشاركة رغم العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع بشكل عام

من خلال استعراض خلفية هذه الدراسة تظهر الإشكالية تحت السؤال التالي:

الإشكالية: ما هو واقع تسويق المنتوج الزراعي بالجزائر؟

هذا السؤال يتفرع إلى أسئلة فرعية وهي كانت كالتالي:

- ماذا يعني بالتسويق الزراعي؟

- ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر ونشاطه التسويقي؟

- ماهي المشاكل والعرaciil التي تواجه قطاع الزراعة بالجزائر؟

الفرضيات

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات المتفرعة عنها يهمنا طرح الإجابات

المؤقة التالية:

- التسويق الزراعي يقلل من مخاطر الفلاحة المحتملة.
- التسويق الزراعي يهدف الى توفير وتنوع المنتجات الفلاحية في الأسواق.
- القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الوطني.

أهداف البحث:

- ابراز مختلف الجوانب التي يهتم بها التسويق في ترقية القطاع الزراعي.
- المساهمة في زيادة الرصيد العلمي وتزويد المكتبة الجامعية ببحث جديد
- تشخيص وضعية الانتاج الزراعي في مجال الغذاء ومدى قدرته على تحقيق الامن الغذائي.
- الاهتمام بالنشاط الزراعي والعمل على ادخال الطرق الحديثة في تطويره

أهمية البحث:

تطرقنا في موضوعنا هذا تحت عنوان "الجهاز التسويقي ومسألة الانتاج الزراعي بالجزائر" الى المكانة التي اصبح يحتلها التسويق الزراعي في اقتصاديات الدول المتقدمة وبالنسبة للجزائر ونظرا للوضعية الراهنة الصعبة والازمات التي تعان منها حتم عليها النهوض بالقطاع الزراعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، وكحل ااسي لمشاكل هذا القطاع من كساد المنتوجات الزراعية ومشاكل التخزين وكيفية تسويق وتصريف هذه المنتوجات.

المنهج المتبّع:

للوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكالية إستعننا بما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الإستعانة بالإحصائيات في كثير من الأحيان سواء عند تحليل المنتجات الزراعية أو عند معرفة مدى المساهمة في الاقتصاد الوطني
- كما إستعنا بأسلوب دراسة حالة بتعاونية الحبوب والخضر الجافة للوقوف على واقع تسويق المنتوج الزراعي بها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يتمل المكان الذي تم اختياره لدراسة هذا الموضوع هو تعاونية الحبوب والخضر الجافة بولاية تيارت.

الحدود الزمنية: تمت هذه الدراسة في الفترة الممتدة بين 2012 – 2017.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

- تتبع الجزائر لمؤهلات زراعية معترفة والتي تجعلها تتبعاً مكانة هامة في هذا القطاع.

- محاولة إبراز الوضعية الرهنة للقطاع الزراعي ومدى قدرته على الصمود أمام التحديات والمشاكل، وكذا امكانية الاعتماد عليه كقطاع تصديرى اساس

الأسباب الذاتية:

- الموضوع يدخل ضمن التخصص وبالتالي مهم من الناحية الثانية كونه يسهم في ارتقاء بعملية التكوين المعرفي

- الميل الشخصي للموضوعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي الجزائري

صعوبات البحث:

- ندرة المراجع المتخصصة في مجال التسويق الزراعي
- عدم عثورنا على دراسات سابقة تتناول موضوع بحثنا نظراً للحدثة
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من مؤسسة التربص لافتقار التسويق بها.

تقسيم البحث :

من أجل تناول علمي للاشكال المطروحة تم تصميم البحث على النحو التالي

الفصل الاول: يشمل على التسويق الزراعي وظائفه ومنافعه ومشاكله.

الفصل الثاني: يشتمل على واقع الانتاج الزراعي بالجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني

الفصل الثالث: يشتمل على دراسة حالة حول واقع تسويق المنتجات الفلاحية في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيارت.

الفصل الأول: التسويق الزراعي

المبحث الأول: مدخل للتسويق الزراعي

المبحث الثاني: المنافع الاقتصادية للتسويق الزراعي واثرها على الانتاج في الجزائر

المبحث الثالث: خصائص ومشاكل التسويق الزراعي في الجزائر

تمهيد

يعد التسويق الزراعي أحد الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد الجزائري، وأحد أهم الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، حيث يعتمد نجاحه بشكل أساسي على نجاح عمليات التسويق الزراعي، والتسويق في أي مجال هو الخطوة اللاحقة للإنتاج ولا فائدة من عملية الانتاج، إذ لم يسوق هذا الأخير ويباع لضمان ديمومة المؤسسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج، ولكن هذا القطاع يعاني في الوقت نفسه من معوقات ومشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام. إذ أنه يقوم بدراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى خلق منفعة معينة أو زيادة منفعة موجودة أصلاً من خلال تطبيق مبادئ وأسس تسويق الانتاج الزراعي، مما يوفر أساساً مهماً لإتخاذ القرارات التسويقية المناسبة.

لتفصيل كل هذه النقاط خصصنا لهذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث.

الاول: مدخل للتسويق الزراعي.

الثاني: المنافع الاقتصادية للتسويق الزراعي واثرها على الانتاج في الجزائر.

الثالث: خصائص ومشاكل التسويق الزراعي في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل التسويق الزراعي

يعتبر التسويق الزراعي من أهم الموضوعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، حيث يعتمد نجاح هذا القطاع بشكل رئيسي على نجاح عمليات التسويق في أي مجال هو الخطوة اللاحقة للإنتاج، ولا فائدة من عملية الإنتاج إذ لم يسوق المنتاج، ولا فائدة من عملية الإنتاج إذ لم يسوق الإنتاج وبيع لضمان ديمومة المؤسسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج.

المطلب الأول: ماهية التسويق

من التسويق كباقي العلوم الأخرى بمراحل مختلفة حتى وصل إلى ما وصل إليه في وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي كالاتي¹:

1. مراحل تطور التسويق:

أولاً: مرحلة المفهوم الإنتاجي: تمثل هذه المرحلة حقبة الزمن الممتدة من ابتكاق الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا والعالم في أواسط القرن 18 حتى حدوث الكساد الكبير في عام 1929، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة هي:

1. التركيز على الإنتاج والانتاجية.
2. التركيز على الأنشطة الصناعية والجوانب الهندسية للسلعة على حساب منافع ومزايا أخرى للسلعة.
3. إنتاج ما يمكن إنتاجه وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة أولاً على حساب أهداف المستهلك.
4. الطلب أكبر من العرض وبالتالي ساد سوق البائعين في هذه المرحلة إذ بقي قسم كبير طلبات المستهلكين غير ملبى.

¹ ذكرياء عزام وآخرون: *مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق*، عمان، دار الالميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2008، ص 37.

ثانياً: المرحلة المرتبطة بالمنتج: احتاجت هذه المرحلة إلى مجهود تسويقي محدود جداً لتحقيق حجم مربح من المبيعات وأهم ملامح هذه المرحلة:

1. الاهتمام بالمبيعات وكيفية تسعيرها.
2. المستهلك يهتم بمواصفات السلع كمجموعة متكاملة.
3. المستهلك يهتم بالجودة والسعر ويربك بين العلاقة القائمة بيدهما إذ أن العلاقة طردية.

ثالثاً: مرحلة البيع: ركزت المرحلة على أن المستهلك يشتري من سلع المنظمة وبالتالي لما اهتمت بالمجهودات البيعية زادت مبيعات الترکة ومن أبرز خصائص هذه المرحلة:

1. التركيز على القوى البيعية لتصريف المنتجات وتحقيق أقصى حجم ممكن من المبيعات.
2. التركيز على ضرورة تصريف الفائض من الانتاج.
3. القيام بالحملات الترويجية لاقناع المستهلكين بشراء منتجاتها.
4. ظهور سوق مشترین حيث الطلب أقل من العرض.
5. بيع ما تم انتاجه.

رابعاً: مرحلة التوجه بالمفهوم التسويقي: يعد المفهوم التسويقي أحدث فكرة في تاريخ علاقات التبادل، وهو بمثابة توجه إداري، حيث يعتبر أن جوهر عمل المنظمة هو تحديد حاجات ورغبات الأسواق المستهدفة "المستهلكين" وتهيئة المنظمة لتحقيق الشيئ المرغوب باعلى كفاءة وفعالية بالمقارنة بالمنافسين لها.

خامساً: مرحلة المفهوم الاجتماعي للتسويق: تمثل هذه المرحلة أحدث المراحل في تطور التسويق خلال السنوات الأخيرة، وذلك كنتيجة ظطبيعة نمو ما يعرف بحركة حماية المستهلك والحركات الاجتماعية الأخرى.

ويقوم مفهوم التسويق في هذه المرحلة على ضرورة اخذ المصلحة العامة للمجتمع ككل في الاعتبار إلى جانب أخذ مصلحة العميل الفرد، أو المنظمة ويرجع ذلك إلى أن تحقق المنظمة أهدافها، أصبح يعتمد وبدرجة كبيرة على قدرتها على الموازنة بين تحقيق أهداف عاملائها من ناحية وتحقيق أهداف الصالح العام للمجتمع من ناحية أخرى.

2. تعريف التسويق

✓ تعريف جمعية التسويق الأمريكية American Marketing Association ١٩٨٥ () :

العملية الخاصة بتنظيم وتنفيذ وتسويير وترويج وتوزيع الأفكار أو السلع أو الخدمات اللازمة لاتمام عملية التبادل والتي تؤدي ممارستها بصورة فعالة إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات.

✓ تعريف كوتلر للتسويق (Kotler) :

هو كافة الأنشطة التي تهدف إلى إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية وذلك من خلال تسهيل عملية التبادل^١.

✓ تعريف Stanton ستانتون:

نظام متكامل تتفاعل فيه مجموعة من الأنشطة التي تعمل بهدف تحديد وتسويير وترويج المنتوجات المادية والخدمات المستهلكين الحالين والمرتقبين^٢.

¹ نعيم العبد عاشر، رشيد نصر عودة، مبادئ التسويق، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ٢٠٠٦، ص ١١.

² نزار عبد المجيد البرواوي، احمد محمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الثانية، ص ٣١.

✓ تعريف محمود ابراهيم عبيات:

كل الانشطة التي يتم تصميمها لتشكيل وتسهيل أية عمليات تبادلية لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية سواءً أكان ذلك في منظمات هادفة أو غيرها للربح¹.

3. أهمية وأهداف التسويق

1.3. الأهمية²: إن التسويق يعمل على إشباع رغبات المستهلكين بأحسن كيفية ممكنة، شأنه شأن كل نشاط منتج، فالتسويق يحقق المنافع (الزمانية، المكانية، الحياتية، التملك).

- ✓ التسويق يعمل على اكتشاف حاجات ورغبات المستهلكين وإشباعها.
- ✓ التسويق يعمل على إنجاح المشروعات وتوسيعها ورفع الإنتاجية وتحقيق الأرباح.

3.2. أهداف التسويق: من بين أهداف التسويق ما يلي³

أ. التنبؤ بحاجات ورغبات أفراد المجتمع والقيام بالأنشطة الالزمة لتحقيق ذلك.

ب. تحقيق مستوى عال من رضا المستهلكين أو العملاء.

ت. المحافظة على تنمية المركز التنافسي للمنظمة.

ث. تحقيق رقم معين من الارباح الناجمة عن عملية البيع.

4. عناصر المزيج التسويقي

يعرف المزيج التسويقي على انه مجموعة من الوسائل والعناصر التي تملکها و تستقلها المؤسسة لتحقيق اهدافها في السوق المستهدفة⁴.

¹ نزار عبد المجيد البرواوي، احمد محمد فهمي نفس المرجع، ص 34.

² دالي احمد " واقع المؤسسات الاقتصادية في ظل هيمنة التسويق، ملتقى دولي حول المؤسسات الاقتصادية، واقع وافق.

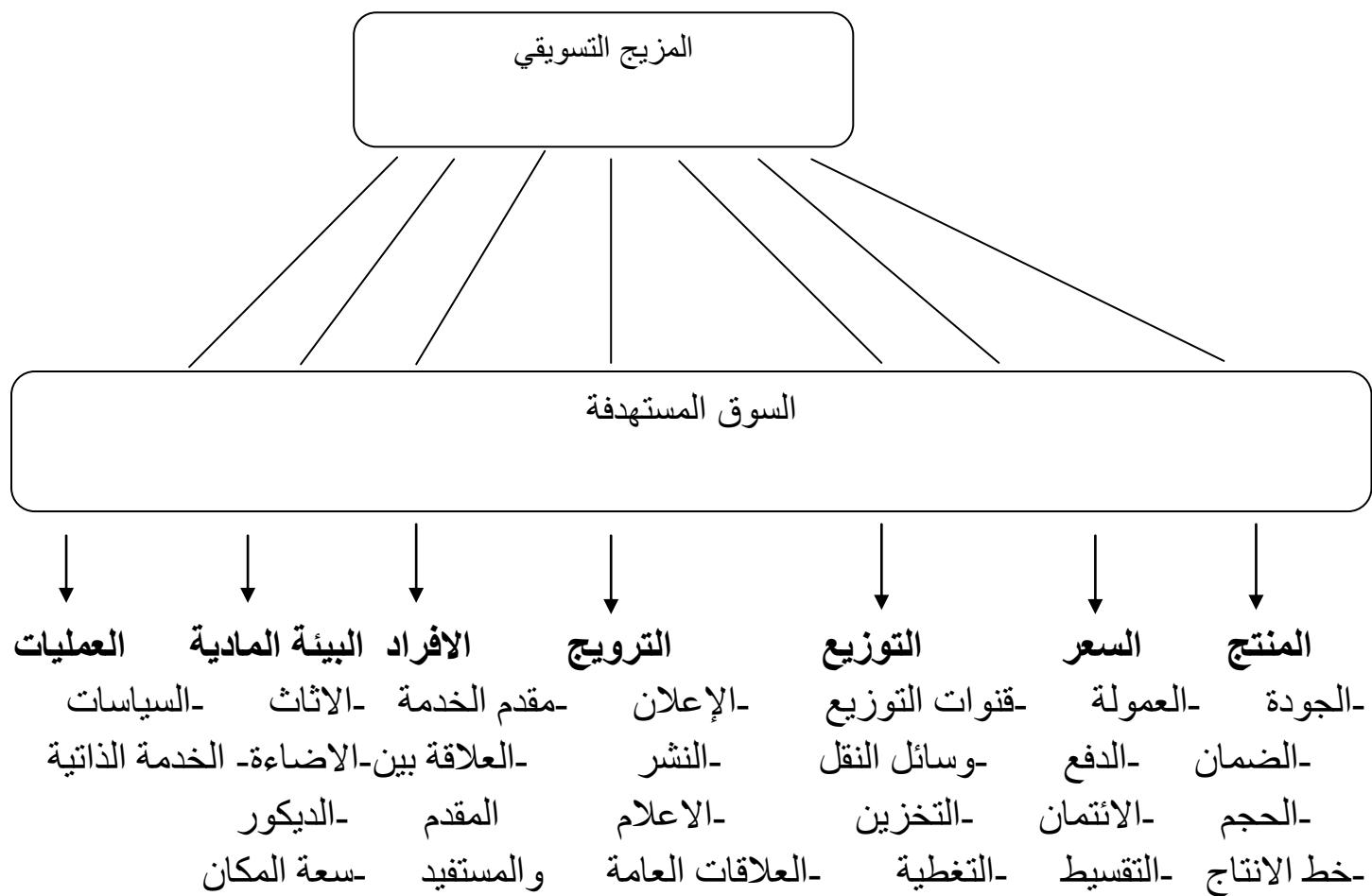
³ دالي احمد،مرجع سابق.

⁴ محمد فريد الصحن، التسويق (المفاهيم والاستراتيجيات) الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 23.

1.4. عناصر المزيج التسويقي:

تستخدم المؤسسات أدوات عدة تسمى بالمزيج التسويقي وهي المنتج، السعر، التوزيع، الترويج، بالإضافة إلى الأفراد البيئية المادية والعمليات، حيث كل عنصر يحتوي على متغيرات كما هو مبين في الشكل.

الشكل (01 - 01) : عناصر المزيج التسويقي للسلع والخدمات



المصدر: زكريا عزام وأخرون، **مبدئي تسويق الحديث بين النظرية والتطبيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، 2008م، ص: 48.

المطلب الثاني: تعریف التسويق الزراعي واهدافه

1. تعرف التسويق الزراعي

وردت تعاريف عديدة حول التسويق الزراعي، وهذه التعاريف لا تخرج في مفهومها العام عن التعريف التي وردت عن التسويق عامه مدام الأمر يتعلق بوجود محاصيل ومنتجات حقلية تدخل في مفهوم السلعة ذاتها وأن هناك خدمات يتطلب التعامل معها لا تقل شأنها عن تلك التي في قطاع الصناعة ويمكن ابراز اهم التعاريف كما يلي:

✓ علم التسويق الزراعي هو العلم الذي تتناول مباحثه المهام المتصلة بتوصيل مختلف أنواع الزروع النباتية والحيوانية من منتجيها الأولين إلى مستهلكيها النهائيين¹.

✓ التسويق الزراعي هو ذلك النظام المرن الهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الإنتاجية².

✓ التسويق الزراعي هو مجمل النشاطات التي تجري على السلعة والمنتج الزراعي من بداية العملية الإنتاجية مروراً بالعمليات التسويقية المختلفة إلى أن تصل إلى المستهلك النهائي بالزمان والمكان والشكل المطلوب³.

✓ التسويق الزراعي هو إنجاز الأنشطة التجارية والتي تتمن تدفق السلع والخدمات من نقطة ظهور المحاصيل والمنتجات إلى غاية وصولها وبأي شكل كان إلى المستهلك الأخير⁴.

¹ مصطفى فكري، احمد محمد الفيل، مبادئ التسويق الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، جامعة الاسكندرية، مصر 1979، ص 18.

² فدوى يحيى عبد الرحيم، التسويق الزراعي، المستوى الخامس، الدفعه 18، جامعة الخرطوم، السودان، ص 4.

³ جميل محمد جميل الدباغ، اقتصاديات التسويق الزراعي، دار المرتضى، العراق، بغداد 2014، ص 3.

⁴ أبي سعيد الديوجي، مبادئ التسويق الزراعي، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع 2001، ص 12.

- ✓ كما يعرف L H GRAFF التسويق الزراعي على أنه جميع النشاطات التجارية المتعلقة بتدفق السلع من المنتج إلى المستهلك كما يلي¹:
- ✓ دراسة كاملة لظروف وأوجه المناقشة التي يمكن أن تواجهها السلع المعروضة.
- ✓ دراسة القرارات المتعلقة بالسلعة عن طريق إدخال تحسينات على السلعة.
- ✓ التغليف إذ لا يكفي أن تكون السلعة جيدة بل يجب أن تقدم بخلاف جيد وبشكل يغرى المستهلك.
- ✓ الأسعار وأثارها على المستهلك.
- ✓ طريقة التوزيع الجيدة للسلعة.
- ✓ طريقة البيع وعرض السلعة.
- ✓ الخطة الإعلانية.
- ✓ التنسيق: أي تنسيق جماعي بين جميع الوظائف التسويقية المتدخلة مع بعضها البعض.

2. أهداف التسويق الزراعي

إن الدور الأساسي للتسويق الزراعي هو نقل المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك، فأهداف المؤسسات العامة في ميدان التسويق الزراعي يمكن تلخيصها في ثلاثة أهداف:

1.2. تركيز وتجميع الانتاج الزراعي²: هو عبارة عن عملية تجميع المواد الأولية الزراعية والمنتجات الاستهلاكية في نقطة محلية ومن ثم مركزية من المنتجين الزراعيين ولذلك بهذه القيام بوظائف تسويقية لازمة لتوصيل هذه السلع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك، حيث تقوم المؤسسة العاملة في ميدان التسويق الزراعي بتجميع المنتجات الزراعية سواء من تجار الجملة أو من

¹ محمود ياسين، الاقتصاد الزراعي، إدارة المزارع والتسويق، مصر، مطبعة خالد بن الوليد 1977، ص 140.

² المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسات الأولية للبنيات الانتاجية والتسوية الزراعية في بعض الدول العربية، الخرطوم 2000، ص 98 - 99.

المنتجين " الفلاحين " مباشرة ثم القيام بالعمليات التسويقية المختلفة على هذه المنتجات (تعبئة، تغليف، تدريج... الخ) لكي تكون مهيئة للتسويق المحلي أو الدولي.

2.2. المرازنة بين العرض والطلب (التوفيق) : وتعني التحكم في العرض حتى يتوافق مع الطلب من حيث الزمن والكمية ودرجات الجودة اي ايجاد تعادل بين قوتي العرض والطلب ويرجح الى ان الانتاج الزراعي لا ينتج وفقا لطلب المستهلكين وذوقهم فالانتاج الزراعي يتعرض للتغيرات طبيعية بسبب تأثير العوامل الطبيعية فضلا عن طبيعة الانتاج الموسمية والاستهلاك الدائم فمثلا يمكن تخزين المنتجات الزراعية لمدة معينة كذلك نقلها من مكان الى اخر حسب كمية الطلب وبذلك يمكن تقاضي اغراق الاسواق بمنتجات معينة في اوقات معينة واحتفاء هذه المنتجات من الاسواق في فترات اخرى مما ينتج عند تقلبات كبيرة في اسعار المنتجات الزراعية وكذلك اضرار مالية بالمنتج الزراعي ومنه تبرز لنا اهمية التسويق الزراعي كمرحلة تقوم بعمليات التوفيق بين العرض والطلب وتوضح اهمية التخزين ووسائله المختلفة والتي تعمل على تحقيق هذا التوازن المطلوب.

3.2. تصريف وتوزيع المنتجات بعد وصولها الى الاسواق المركزية: فالمواد الاولية الزراعية تجد طريقها الى المؤسسات الصناعية بينما المواد الغذائية الاستهلاكية توزع بواسطة تجار الجملة والتجزئة للوصول الى المستهلك النهائي وتمثل عمليات تصريف وتوزيع الانتاج على جميع المراحل التي تجتازها السلعة في مكان تجميعها حتى وصولها الى المستهلك¹.

¹ محمود ياسين، مرجع سابق ، ص 149 – 150

المطلب الثالث: وظائف التسويق الزراعي

يقصد بوظائف التسويق الزراعي اختصاراً لتلك المهام التي تؤدي اثناء انتقال المحاصيل الزراعية من المنتجين الى المستهلكين.

ويمكن تقسيم هذه الوظائف الى ثلاثة مجموعات رئيسية:

- ✓ الوظائف التبادلية: و. الشراء، و. البيع.
- ✓ الوظائف المادية: و. النقل، و. التخزين، و. التجهيز
- ✓ الوظائف المساعدة والتسهيلية: و. المعايرة، و. التدريج، و. التعبئة، و. التغليف، و. المعلومات التسويقية، و. التمويل، و. تحمل المخاطر. وهي كالتالي:

1. الوظائف التبادلية:

وهي وظائف نقل ملكية السلعة من طرف لآخر تشمل وظيفتي البيع وهما وظيفتان متلازمتان حدوث احداهما يقابلها دوماً حدوث الآخر¹.

1.1. وظيفة الشراء: يتم الشراء بقصد إنتاج كما هو الحال بالنسبة للمصنعين أو بقصد إعادة البيع، وهو ما يقوم به الوسطاء أو بقصد الاستهلاك من قبل المستهلكين، ويتم شراء التجزئة في متاجر التجزئة، أما شراء الجملة فيتم في المزرعة أو أسواق التجمع أو الجملة وبالنسبة لطرق الشراء فأما بالمعاينة المباشرة على أساس العينة الممثلة للبضاعة أو على أساس المواصفات المحددة والمعلنة وتتم عملية الشراء بستة مراحل:

1. تحديد نوع السلعة المطلوبة.
2. تحديد نوعية السلعة.
3. تحديد الكميات.
4. تحديد مصدر البيع.
5. الاتفاق على السعر وشروط الشراء.

¹ عاكف الزعبي، *مبادئ التسويق الزراعي* ، الأردن، دار الرأي للنشر، 2006، ص 48.

6. نقل الملكية.

2.1. وظيفة البيع: الغرض من وظيفة البيع هو تصريف السلع بالسعر المناسب وزيادة الطلب عليها لذا يعتبر البيع اهم العمليات التسويقية خاصة بسبب ارتباطه بالعرض في الوقت الراهن وفي المستقبل مما يستدعي دراسة حالة السوق وتحليل العرض والطلب وتشجيع الطلب وفي كل الاحوال فعلى وظيفة البيع ان تؤدي المهام التالية:

- ✓ إيجاد وتشجيع الطلب عن طريق زيادة الرغبة القادره على الشراء لدى أصحابها.
- ✓ البحث عن مشتري عن طريق الإتصال والاقناع وتهيئة النوعية والسعر المناسبين لها.
- ✓ الإتفاق على السعر وشروط البيع.
- ✓ نقل الملكية أو إتمام صفقة التبادل.

2. الوظائف المادية:

وهي الخدمات التسويقية المتصلة باضافة المنافع المادية المكانية والزمانية والشكلية على السلعة المسوقه، ويمكن تصنيفها إلى¹:

1.2. وظيفة النقل: تعمل على تحويل المنتجات الزراعية من مناطق انتاجها إلى مراكز تجميعها أو إلى أسواق الجملة أو التجزئة. فمن طريق خدمة النقل نشاهد المنتجات الزراعية منتشرة في كافة المناطق الاستهلاكية رغم التخصص الذي يتسم به الانتاج الزراعي.

2.2. وظيفة التخزين: يعمل تخزين المنتجات الزراعية على موازنة الطلب والعرض خلال الفترات الزمنية الممتدة ومن ثم ايجاد نوع من الاستقرار السعري من موسم لآخر من المعروف ان اسعار المنتجات الزراعية تكون منخفضة وقت

¹ صبحي محمد اسماعيل، محمد الحمد القبيط، التسويق الزراعي، كلية الزراعة، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض السعودي، ص ص : 40 – 41.

ظهور المحصول وتكون مرتفعة بقيمة المواسم الأخرى ومنه يتضح دور عملية التخزين في النظام السوفي للمنتجات الزراعية في اجراء بعض التوازنات السوقية.

3.2. وظيفة التجهيز: وهذه تشمل جميع العمليات والوظائف التسويقية التي تؤدي إلى تغيير شكل السلعة وتجعلها في شكل أكثر نفع أو أكثر إرضاء لرغبات المستهلكين ومن ثم فهي تضيف القيمة الشكلية للسلعة.

3. الوظائف التسهيلية أو المساعدة:

وهي تلك المهام التي تساعد في تنفيذ الوظائف المذكورة سابقاً ومن خلالها يمكن تحقيق كفاءة الاداء التسويقي في المؤسسات المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتمثل في:

1.3. التدريج: ويقصد بها عمليات الفرز للمنتجات الزراعية وتقسيمها وفق مواصفات محددة في مجموعات تتجانس فيها الوحدات.

1.3. التمويل: ويقصد به توفير الاموال اللازمة للقيام بالوظائف التسويقية كالنقل والتخزين وغيرها وهذا حتى وصول المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي.

3.3. تحمل المخاطر: ويقصد بها تسخير المخاطر والتاهب لكل منها المحتملة الواقعة أثناء إنجاز المهام التسويقية وهذه المخاطر يمكن إيجازها في مجموعتين أساسيتين:

✓ المجموعة الأولى: وتضم المخاطر الخارجية عن سيطرة المؤسسة كالامطار والرياح والفيضانات.

✓ المجموعة الثانية: يمكن للمؤسسة التحكم فيها إلى حد ما كا لتغير ي اسعار السوق او ظهور منافس جديد.....

4.3 المعلومات التسويقية : والتي تتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة كارصد الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف للمؤسسة ومراقبة المنافسين والبحث في رغبات الزبائن.....

المبحث الثاني: المنافع الاقتصادية للتسويق الزراعي واثرها على الانتاج في الجزائر

يعتبر التسويق الزراعي واحد من الميادين التي تعنى بها الدولة سعيا منها إلى تحقيق إكتفاء وأمن ذاتي، نظرا لما يقدمه "التسويق الزراعي" من منافع اقتصادية من شأنها الاقتصاد الوطني كونه أحد العلوم الاقتصادية التي تبحث في المشاكل المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة.

المطلب الاول: الامن الغذائي

1. مفاهيم اساسية حول الامن الغذائي

ظهر مصطلح الامن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974 بعد ازمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين 1972 و 1974 حيث عرف الامن الغذائي من طرف المؤتمرين بـ " زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الانتاج وتحقيق الاستقرار الاكبر للموارد الغذائية المتاحة".¹

✓ **تعريف البنك الدولي سنة 1996:** الامن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الاوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة.²

✓ **تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما 1996:** الامن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما لدى الجميع وفي كل الأوقات امكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم لممارسة حياة فاعلة وصحية.³

¹<http://wodjda> – portal.net/ma/wp-content/up(cads)-16-04-2012 eldjanati - jpg

²Simon. Maxwell end frankenberjer n – d/ part. 3 work bank 1986.

³ تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، 1996م.

✓ **تعريف الامن الغذائي:** بشانه " قدرة جهاز الانتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الاخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل اليه المجتمع¹.

2. مساهمة الزراعة في توفير الغذاء

للزراعة دور وتأثير واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للافراد، فالقطاع الزراعي متعدد في انتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر أو كمدخلات للصناعات الغذائية، لكن على الرغم من كل تلك الجهود والسياسات المطبقة من جهة والمقومات التي يتتوفر عليها القطاع الزراعي في دول المنطقة، من جهة اخرى الا انها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الاهداف المسطرة، ففاتورة الغذاء تعرف سنويا ارتفاعا متزايدا، الجزائر مثلًا تصنف منذ سنة 2005 ضمن قائمة الدول الاكثر استيرادا للغذاء²، وفي 2012 صنفتها تقرير دولي حول الامن الغذائي في المرتبة 73 من 107 دول شملها التصنيف.

فيما بين عامي 1990 و 2010 يتضاعف حجم الواردات الزراعية ثلاثة مرات في أربع بلدان من شمال افريقيا (الجزائر، المغرب، تونس ومصر) الشيء الذي اثر الى حد كبير في الموازنات العمومية، ففي سنة 2010 كانت حصة الواردات الغذائية تمثل 18% من مجموع الاستيراد في الجزائر و 23% من مصر و 14% في المغرب و 11% في تونس واستمرت هذه الوضعية في سنة 2014 فالجزائر صرفت 2.8 مليار دولار لشراء ما تحتاجه من القمح³.

¹Mouloud slougou : politique algerienon matiere de sécurité alimentair credad. Alger. 1986.
P141

² سهام بن عموشة، الامن الغذائي التي يتحقق بمساهمة الخبراء الاقتصاديين، الشعب يوم 28 - 04 - 2014، من الموقع. <http://www.djazairesse.com/echaab/35238>

³ الامن الغذائي شمال افريقيا، تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم الاستقرار الاسواق الزراعية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، مكتب شمال افريقيا، الطبعة الاولى، الرباط 2012، ص 15.

وتعاني المنطقة من عجز هيكلی في الحبوب وتعتمد بدرجة عالية على الاسواق الدولية لتوفير احتياجاتها من السلع الغذائية الاساسية، حيث ان لدى الوطن العربي عجز حقيقي في توافر احتياجات الغذاء الاساسية سواء كانت هذه المواد تدرج تحت الانتاج النباتي او الحيواني من لحوم بنوعيها (اللحوم الحمراء ام البيضاء ، كالدجاج والاسماك والبيض والألبان وغيرها¹ .

وتشمل واردات المنطقة نسبة تتراوح من 16% الى 17% من الواردات العالمية من القمح تبلغ منها واردات ثلاثة بلدان فقط (الجزائر ومصر والمغرب) بنسبة تتراوح بين 13% و 5% ، ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة من المتوقع ان ترتفع درجة هذا الاعتماد في السنوات القادمة بسبب النمو السكاني المتزايد بصورة اساسية والعجز في الانتاجية كما ستظل جميع البلدان مستوردة للحبوب حتى 2030 ولكن بدرجات متفاوتة.

ولا يزال الانتاج الوطني من الحبوب غير كافي لتلبية احتياجات السكان التي تقدر في المتوسط بما يتراوح بين 200 و 210 كلغ (السنة) الفرد (الجزائر ومصر والمغرب) علماً بأن المتوسط العالمي يبلغ نحو 152 كلغ (السنة) الفرد، فحسب تقرير البنك الدولي انه ينبغي ان يزداد الحبوب بحوالي 50%، وإنتاج اللحوم بحوالى 85% في فترة 2000 – 2030 مؤكداً في الوقت ذاته الى ما يضاف الى هذا الطلب المتزايد على الخامات الرئيسية اللازمة لانتاج انواع الوقود الاخضر وهو ما أدى فعلاً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي² .

المطلب الثاني: المنافع الاقتصادية للتسويق الزراعي

يمكن تعريف المنفعة على انها قدرة الاشياء (السلع) على اشباع رغبات المستهلكين كما يعرف الانتاج بأنه عملية يترتب عليها اضافة المنافع الاقتصادية او زيتها وعلى

¹ عمران اشرف محمد، اشكالية الامن الغذائي من الموقع الالكتروني : <http://www.nodhoub.com/index.php/food/777> problamatiqe - food - securité

²<http://www.alhewar.org/debat/chow.art.asp!aid=144023>

ذلك فان اي نشاط يترتب على اضافة منفعة اقتصادية او زیادتها يكون نشاط انتاجي ويمكن تعريف اهم انواع المنافع الاقتصادية كما يلي¹:

1. المنفعة الاولية:

وهي تتمثل في انتاج سلعة اولية لم يكن لها وجود من قبل مثل انتاج القمح.

1. **المنفعة الشكلية:** وهي تعني تحويل السلعة إلى حالة أكثر قدرة على إرضاء المستهلك من حالتها الأولى تحويل القمح إلى دقيق أو خير مثلا
2. **المنفعة المكانية:** وهي تعني نقل السلعة من مكان إنتاجها إلى المكان الذي يحتاجه فيه المستهلك.

3. **المنفعة الزمانية:** وهي تعني تخزين السلعة من وقت يقل فيه إحتياج المستهلك لها إلى وقت يزيد فيه إحتياجه لها عن الوقت الأول مثل، تخزين القمح بعد حصاده ليتم استهلاكه في الفترات اللاحقة والتي لا يتوفّر فيها القمح.

4. **المنفعة التملكية:** وهي تعني نقل ملكية السلعة إلى من هم بحاجة لها من المستهلكين وعلى ذلك فإن أي نشاط يترتب عليه إضافة منفعة سواء كنت أولية أو شكلية أو مكانية أو زمانية أو تملكية من الوجهة الاقتصادية نشاط انتاجي.

وإذا تأملنا وتتبعنا حركة رغيف الخبز لتبيين لنا أن المنتج الزراعي الذي ينتج القمح في مزرعته يضيف منفعة اولية ثم تتعاقب على القمح سلسلة من الخدمات والوظائف التي تجري عليه، فعمليات الطحن والخبز تطبق منافع شكلية ووسائل نقل التي تنقل القمح أو الدقيق أو الخبز تضيف منافع مكانية، كما أن صوامع الغلال والمخازن على كافة المستويات والمراحل تضيف منافع زمانية كالسلعة المخزنة وتضيف كافة هيئات البيع والشراء على مستوى المزرعة والجملة والتجزئة تضيف هي الأخرى منافع تملكية، ففي النهاية يصل الخبز إلى المستهلك وهو في حالة ذات فائدة أعلى للمستهلك لانه قد اصبح في الشكل والمكان والزمان المطلوب.

¹ محمد اسماعيل ومحمد الحمد القنبيط، التسويق الزراعي مرجع سابق بالذكر، ص 19.

وبناءً على ما تقدم فإن كل من بينهم في زيادة أي منافع من تمويل أو اتاحة معلومات أو اخبار فهم منتج، وعلى ذلك فإن التسويق الزراعي (ومهما اختلفت الاراء حول حدود وابعاده ومرافقه) هم عمل انتاجي ومن ثم فإن الوسيط شانه في هذا الشأن الفلاح فكلاهما منتج، فال فلاح منتج في نطاق مزرعته وال وسيط منتج في المرحلة بين باب المزرعة و مائدة المستهلك¹.

المطلب الثالث: التسويق الزراعي واثره على الانتاج

تتمثل في:

1. الجدارة الانتاجية للتسويق الزراعي وتتمثل في²:

كثيراً ما سمع الزراع والمستهلكين يوجهون عبارات النقد العنيف للنظام التسويقي و عبارات اللوم إلى القائمين بالعمليات التسويقية، بل كثيراً ما قرانا في الصحف " إن المشكلة التسويقية الزراعية اي مشكلة تصريف الزروع تعتبر واحدة من أهم المشاكل التي يواجهها الزارع في وقتنا الحاضر.... الخ ". فالزارع وهم يسيرون محاريثهم او يروون زروعهم او يتعهدون حيواناتهم يحملون بالا تضيع جهودهم سدا وان تعود عليهم ثمرات كدحهم بخير الجزاء. اي بأعلى الدخول المزرعية وبالربح الوفير وبعد القيام ببيع منتجاتهم عند تمام نضجها إلى الوسطاء الذين يعملون في الجهاز التسويقي نجدهم عندما يذهبون للمدينة يسمعون عجبا عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ويكتشفون أن الأسعار التي باعوا بها منتجاتهم على المزارع لا تمثل إلا شطرا لا يتجاوز نصف السعر الذي يدفعه المستهلك وهذا تبدأ لواذع النقد واللأاظ نوجه للنظام التسويقي والقائمين به وضعف الأنظمة الإدارية والتسويقية الزراعية لا من الزارع فحسب بل وأيضاً من المستهلكين الذين يعملون للحصول على أكبر قدر من النعم الزراعية لقاء دخولهم المحدودة.

¹ صبحي محمد اسماعيل، محمد الحمد القبيطي، "التسويق الزراعي" ، ص 19.

² مصطفى فكري، احمد محمد الفيل، مبادئ التسويق الزراعي، مرجع سابق الذكر، ص 33 – 34.

فالنظمتين التسويقي والتسويق الزراعي تتخللها وجوه نقص مرتبطة ارتباطاً وبيئق بأنواع عديدة من التبذير الاقتصادي التي تصاحب العمليات التسويقية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها النسبية مقارنة بانخفاض الجداره والكافأة الانتاجية.

فالإنتاج المتسع يهدف إلى تقليل عدد العمال اللازمين لانتاج نفس الكميات من السلع والخدمات الامر الذي يقلل من تكاليف انتاج الوحدة في حين ان كل ما طرا من تطور على الوسائل التسويقية خلال العقود الماضية لا يتعدى اتباع بعض الطرق الجديدة في الاعلان وفي البيع ساعدت الى ارتفاع وزيادة حجم المبيعات واتساع نطاق تصرف السلع غير ان هذا التوسيع قد جلب معه انواع جديدة من وجوه التبذير الاقتصادي ادت الى ارتفاع التكاليف التسويقية على خلال المتوقع وبالتالي ظهور مشاكل تسويقية جديدة للفلاحين.

2. تكون اسعار المنتجات الزراعية¹: وتتمثل في :

أ. تغيير اسعار المنتجات الزراعية: تتحدد الاسعار وفق الفترات التالية:
الفترة القصيرة: هذه الفترة تكون على درجة من القصر بحيث لا يمكن زيادة الانتاج، بمعنى ان عرض السلع الزراعية يكون عديم المرنة مقارنة بالسعر وبالتالي فان الطلب هو الذي يحدد السعر تلقائياً.

بحيث تسود اسعار زراعية كيس لها علاقة بتكليف الانتاج، ذلك ان السعر يتم تغييره في فترة قصيرة اقل من دورة انتاجية وهذا ناجم عن تلقائيات في الطلب على السلعة نتيجة للنقص في العرض.

الفترة المتوسطة: وهي الفترة التي تسمح باجراء تغيير في مستوى الانتاج، ونظرًا لمرنة العرض للسلع فان تأثير الطلب في تكون الاسعار محدوداً.

¹ منصوري صمودي، التمويل الزراعي للحبوب في اطار السوق الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر 3، 2008، ص 12.

✓ الفترة الطويلة: هنا في هذه الفترة الاسعار تتجه إلى التعادل مع تكاليف الانتاج الزراعي بحيث تعكس خصائص السلع من حيث قابليتها للتخزين و مقاومتها للعوامل الطبيعية، وكلما كانت السلع قابلة للتخزين فان تأشير عرضها على الاسعار محدوداً، وهذه الخاصية التي تميز بها الحبوب وخاصة القمح، كما ان التغيرات لمناخية تؤدي الى تغيرات في العرض الزراعي نحو الارتفاع في حالة الموسام السيئ بحيث يتاثر الانتاج كما ان السياسات الزراعية تحدد من الكميات التي يمكن تسليمها بهدف التحكم في العرض، وبالتالي التحكم في الاسعار والمدخلات الفلاحية.

ب. السوق الزراعية واثر كينج¹ :

لقد تعرض الاقتصادي الانجليزي جريجوري كينج "Gregove king" خلال القرن 18 الى دراسة العلاقة الموجودة ما بين حجم الكميات المباعة من المنتجات الزراعية واثرها على الاسعار تلك المنتجات وبالتالي على مدخلات المزارعين حسب قانون كينج الذي ينطبق على اسواق كميات الزراعية فان التغيير الحاصل في الكميات المعروضة من المنتجات الزراعية يحدث في المدى القصير تغيراً عكسيًا اكبر في مستوى الاسعار

معنى هذا انه عندما يتحقق للمزارعين محصولاً زراعياً كبيراً فان مدخلاتهم ستقل عملاً لو تحقق لهم محصولاً زراعياً سيئاً

وملخص قانون كينج او تأثير هو "ان تغيرات الاسعار وتغيرات الانتاج ليست خاضعة لنفس التأثير حيث تتغير الاسعار بشكل اقوى من الانتاج بسبب عدة عوامل كزيادة او انخفاض الطلب وكذلك الازمات الاقتصادية"

¹ منصورى صمودى، مرجع سابق ، ص 121.

3. مشاكل المزارع التسويقية :

يواجه المزارع العديد من المشاكل والتحديات من الناحية التسويقية وهي على النحو التالي:¹

1. عدم القدرة على اختيار أفضل الموردين للاسمدة والبذور وبالشكل الذي يتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم الفعلية للزراعة بسبب تباين القدرة الشرائية والمالية جنباً لجنب مع ضعف وتباین المعرفة الزراعية والتي تؤدي لخسائر واضحة

2. ضعف القدرات التنافسية لاغلبية الحيازات وخاصة الصغيرة منها فيما يتعلق بأسعار المنتوجات التي تتبع بها

3. معظم المزارعين وخاصة الصغار منهم ليس لديهم سيطرة كبيرة على مدخلات ومخرجات الانتاج الاسباب السابق مثل المناخ الاولئه

4. تغير اذواق المستهلكين يجعل من الصعوبة على المزارعين تعديل برامج الانتاج الزراعي بدون تكلفة مرتفعة حيث لا يكونون مستعدين او غير قادرين عليها في اوقات قصيرة مثل (البذور وكمية المياه)

5. عدم قدرة المزارعين على فرض الاسعار العادلة لمنتجاتهم الزراعية في ظل غياب العمل الجماعي او عدم وجود نقابة تمثل مصالحهم في السيطرة على منافذ التوزيع التسويقية

6. عدم قدرة المزارعي على تكيف اسعار المدخلات الزراعية التي يحتاجونها عند بدء عملية الانتاج مع اسعار المخرجات الزراعية مما يؤدي لتفاقم المشاكل المالية كصغر المزارعين

¹ علي توفيق الحاج محمد سمير حسين محمود عوده التسويق الزراعي دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع الطبعة العربية الاولى عمان الاردن 2011 ص 151

٥ وتحسين القدرات التسويقية للمزارعين لا بد للجهات المعنية بالانتاج أن

تساعد في تحقيق ما يلي:^١

أ. تحديد ما يجب انتاجه من محاصيل زراعية وبالكميات والنوعيات المطلوبة

وبحسب القدرات الشرائية كالمستهلكين واذواقهم مع مراعاة القيمة المضافة

ب. تحديد متى واين ستتم عملية الانتاج الزراعي والمرغوب والمطلوب في

الاسواق المستهدفة

ج. تكيف اساليب الانتاج والتسويق للمنتوجات وبما يخدم اطراف العملية الزراعية

وبشكل متوازن وعادل يساعد على زيادة وتحسين الانتاج الزراعي

د. تحديد مقدار النشاط التسويقي الذي يجب أن يمارسه المزارع والأنشطة

التسويقية المكملة الاخرى التي يجب على منافذ التسويق تنفيذها

ه. تحديد كيفية توسيع السوق للمنتوجات الزراعية والاساليب المستخدمة لتوسيع

مساحة تداول هذه المنتوجات على المستويين المحلي والخارجي

و. تحديد الترتيبات التسويقية الاكثر مرغوبية لاطراف العملية التسويقية من خلال

اساليب التسويق والبيع المناسب لتصریف منتوجاتهم الزراعية

^١ علي توفيق الحاج احمد سمير حسين محمود عوده، مرجع سابق ص 152.

المبحث الثالث: خصائص ومشاكل التسويق الزراعي

يعاني التسويق الزراعي في الجزائر مثله مثل الانتاج من مشاكل وعيوب تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهو يعرف تدني فقي نوعية المنتجات المعروضة في الاسواق وعدم توافر الحد الادنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية.

المطلب الاول: طبيعة وخصائص تسويق المنتجات الزراعية

1. خصائص المنتجات الزراعية:

تتمثل هذه الخصائص في¹:

1.1. المادة الاولية: غالبا ما تتصف المنتجات الزراعية بكونها مواد اولية يتم استخدامها في العمليات التسويقية المختلفة وتحويلها من صورتها القائمة الى صورة اخرى، وهذه العمليات او الاجراءات قد تكون معقدة اذ يلاحظ جليا في الصناعات الغذائية وتحويل المادة الاولية الى اشكال اخرى مثل عمليات التصنيع التي تحدث للحوم والاسماك وتجميدها وتعبئتها وما الى ذلك.

2.1. ضخامة الكميات: الذي يلاحظ ومن غالبية المنتجات والمحاصيل الزراعية ان التعامل معها يكمن في ضخامتها التي تدخل في الانتاج او التعامل في البيع والشراء والنقل والتخزين.

2.3. سرعة التلف: على الرغم من غزاره ووفرة الانتاج الزراعي والحيواني الا ان صفة السرعة في التلف تبدو واضحة مقارنة ببعض السلع الاخرى التي قد تقاوم لفترة طويلة من الوقت، فهي تتطلب تعاماً سريعاً وعمليات تخزين تهيا لها الظروف والعوامل المناسبة للمحافظة على هذا النوع من المنتجات كالسمك والفراولة والطماطم وغيرها.

¹ ابي سعيد الديوجي، مبادئ التسويق الزراعي، مرجع سابق، ص 61 – 62.

عكس المحاصيل الجافة كالقمح والشعير والمحاصيل الأخرى المشابهة من الممكن تخزينها بكميات كبيرة وفترات طويلة نسبيا.

ومع كل هذا فان المحاصيل والمنتجات تتكون عرضة للتلف وبمعدل اعلى قياسيا للمنتجات الزراعية.

2. خصائص الانتاج الزراعي:

وإذا كانت هذه اهم خصائص المنتجات الزراعية والحيوانية فان الانتاج الزراعي يمتاز بخصائص معينة يمكن اجمالها في النقاط التالية¹:

1.2. موسمية الانتاج الزراعي: تتأثر العملية الانتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية وذلك لأن طبيعة عملية الانتاج تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها حيث ان الانتاج يشمل كائنات حية نباتية او حيوانية وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة بها في اتمام دورة حياتها خلال مدة زمنية معينة وهذا الترابط لعملية الانتاج الزراعي يسمى موسمية الانتاج الزراعي.

2.2. امكانية التخصص الانتاجي الزراعي: تختص منطقة ما في انتاج نوع معين من السلع الزراعية اذا توافرت ظروف مناخية تؤهل هذه المنطقة الى انتاج هذا النوع من السلع بحيث بحيث توافر الظروف المناخية لمثل هذا الانتاج دون غيره وهذا التخصص يتحدد بوفرة امكانيات الانتاج في موقع الانتاج ومدى قرب او بعد هذا الموقع عن مراكز التسويق.

2.4. ارتفاع الاهمية النسبية للارض الزراعية: تتصف الارض باعتبارها احد اهم العناصر للإنتاج الزراعي بالندرة حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها الا برفع التكاليف الاستثمارية كما لا يمكن استبدالها بعناصر انتاجية اخرى الا في حدود ضيقه جدا، هذه الندرة والصفات الأخرى التي تميز بها

¹ عقال عبد الكريم، البحث عن الامثلة لمرودية الانتاج في القطاع الزراعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 24.

الارض مثل تركيبتها وخصوبتها ومقعها الجغرافي تؤثر جميعا في العمليات الزراعية وبالتالي في كمية ونوعية المنتجات واسعار هذه المنتجات في النهاية.

4.2. انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية:

تغير المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية عن مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في اسعارها، تتميز المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية بانها منخفضة، اي ان التغيير في السعر لا يؤثر على الكميات المطلوبة من هذه السلع وذلك لأن معظم هذه السلع ضرورية لا يوجد لها بديل كونها رتيبة في النمط الاستهلاكي للفرد.

a. تفاوت المرونة الداخلية للطلب على السلع الزراعية:

تعتبر المرونة الداخلية على السلع الزراعية عن مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية الغير في دخول المستهلكين، تميز المرونة الداخلية في الدول المختلفة او التي في طريق النمو بانها مرتفعة بعدم سبب عدم الاشباع من هذه السلع رغم انها ظرورية للنمط الاستهلاكي في هذه الدول عكس الدول المتقدمة فهي لا تتاثر بتغير الدخل اما الدول التي قطعت شوطا معقولا في التنمية فان المرونة الداخلية على الطلب للسلع الزراعية فيها تكون متوسطة.

6.2. انخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الزراعية:

تعتبر المرونة السعرية للعرض لاي سلعة زراعية عن مدى استجابة الكميات المعروضة من هذه السلع للتغير الذي قد يحدث في سعر هذه السلعة وتتميز المرونة هنا بالانخفاض اي ان الكميات المعروضة لا تتاثر بتغير اسعارها. يعود الانخفاض في هذه المرونة الى صعوبة الدخول او الخروج من النشاطات الزراعية المختلفة بسبب ارتفاع الاهمية النسبية، لذا من المال الثابت في النشاط الزراعي مقارنة برأس المال المستثمر، كما ان تأثير العوامل الطبيعية على الانتاج الزراعي يمنع الاستجابة للتغيرات السعرية

التي تحدث خلال فترة الانتاج وكذا عدم توفر المعلومات عن السوق او صعوبة الحصول عليها من قبل ممارس النشاط الزراعي يؤدي الى انخفاض هذه المرونة.

7.2. نوع خصائص السلع الزراعية:

تتمتع السلع الزراعية بصفات خاصة بها فهي غير متجانسة يصعب التحكم في شكلها او نوعيتها كما هو الحال في السلع الصناعية كما ان بعض السلع الزراعية كبيرة في حجمها مما يرفع تكاليف تخزينها ونقلها بالإضافة الى ان العديد من السلع الزراعية تتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة مما يؤدي الى تلفها.

المطلب الثاني: مخاطر الانتاج الزراعي واساليب مواجهتها

تميز عمليات الانتاج في القطاع الزراعي بارتفاع نسبه المخاطرة فيها اثناء الانتاج وعدم التأكيد على الرغم من وجود اختلاف بين المخاطرة وعدم التأكيد فان كلا منهم قد يؤدي الى تكبيد المزارع خسائر كبيرة اذا لم يتم الالتفات لهما واذا لم تتوفر الوسائل الكافية بتعليل الاثار السلبية لكل منهما للوصول الى الهدف الرئيسي من عمليات الانتاج الزراعي بالنسبة للمزارع الا وهو تعظيم الربح¹

1. انواع المخاطر وعدم التأكيد

هناك انواع عديدة مثل مجالات المخاطرة وعدم التأكيد لقطاع الانتاج الزراعي بل ان هذا القطاع الاكثر قطاعات عرضة لذلك

وعومما يمكن تقسيم انواع المخاطرة وعدم التأكيد التي تواجه القطاع الزراعي الى نوعين هما:

¹ سعيد منصور فؤاد تقييم قنوات توزيع الخضر والفواكه في الجزائر شهادة دكتوراه علوم في علوم تسويق تخصص تسويق جامعة الجزائر 3 2013 ص 26

١.١. المخاطر وعدم التاكد المرتبطة بظروف الانتاج:

يشمل هذا النوع عناصر المخاطرة وظروف عدم التاكد التي تنتج عن القيام بعملية الانتاج الزراعي بحد ذاته وميرافق هذه العملية من ظروف وهي تشمل اي عامل يؤدي بشكل او باخر الى التاثير على الدخل الزراعي الصافي وهذه العناصر تشمل:

- ✓ **تبابن النتاج:** يصعب تحديد عمليات الانتاج من العمليات الزراعية الانتاجية مسبقا وبالتالي الدخل المتانى عليها، وذلك بخضوع العملية الانتاجية لعوامل مرتبطة بالظروف الجوية وكفاءة الانتاجوغرها من العوامل التي يصعب تحديدها او التنبؤ بها خلال العملية الانتاجية كالكوارث الطبيعية مثلـ.
- ✓ **تقلبات الاسعار:** يعتبر التغير المفاجئ احيانا باسعار مدخلات الانتاج الزراعي واسعار المنتجات نفسها من اهم العوامل المؤثرة في الطلب وعرض المنتجات الزراعية وبالتالي تعرضها لضروf المخاطرة وعدم التاكد قد تؤثر سلبا على حجم الايراد المزرعى.
- ✓ **البرامج الحكومية:** يؤدي تبني الحكومة لبعض الاجراءات الجديدة المتعلقة بالاسعار والانتاج والتسويق والسياسات النقدية والمالية في بلد ما والمتعلقة بالزراعة الى التاثير على محمل العملية الانتاجية الزراعية مما يعرضها الى عناصر المخاطرة وعدم التاكد وخاصة عندما تكون هذه الاجراءات مفاجئة.
- ✓ **التكنولوجيا الجديدة:** ان استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وخاصة تلك المتعلقة بأساليب الانتاج الزراعي او تجنب استخدام هذه الوسائل قد ينطوي على بعض المخاطر، فاستخدامها ينطوي على توفر التمويل الزراعي اللازم لذلك وقد يكون غير موجود، وعدم استخدامها يؤدي الى مخاطرة التقادم من عدم الاستعمال وخاصة تقادم الاليات والمعدات.
- ✓ **التغيرات في اذواق المستهلكين:** يؤدي هذا التغير الى التحول الاستهلاكي في منتوج زراعي الى اخر مما يؤدي الى اختلالات في التوازن للطلب والعرض

على منتجات زراعية معينة وبالتالي تعرض المزارع لمخاطر الانتاج وعدم التأكد في العملية الانتاجية لنوع معين من المنتجات.

2.1. المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بعملية التمويل:

تعكس هذه المخاطر امان الوحدة الانتاجية " اي المزرعة " من حيث المهموم المكاني يمكن تعريف المخاطرة التمويلية بأنه اي وضع مالي يعرض السيولة النقدية للمنشأة للخطر، ومن اهم مقاييس المحاطرة التمويلية نسبة الدين الى الموجودات في المنشأة، وهذه المخاطرة تشمل راس المال المملوك والمقرض نتيجة لظروف عمل غير مناسبة¹.

2. أساليب تقليل المخاطرة وعدم التأكد:

هناك العديد من الاساليب للمزارع اتباعها بهدف الحد من المخاطرة وعدم التأكد في النشاط الزراعي اذ لا يمكن باي شكل من الاشكال تجنب حدوث المخاطرة وعدم التأكد لعملية الانتاج الزراعي واهم هذه الاساليب:

2.1. استراتيجيات الانتاج: وهي تشتمل على:

أ. تنوع الانتاج: هنا يقوم المزارع بإنتاج مجموعة من المحاصيل وتجنب الخسائر التي قد تنتج عن انتاج محصول واحد قد يتعرض لظروف المخاطرة، وهنا قد يلجأ المزارع إلى تبني أكثر من نوع من الاستثمار، فمثلاً قد يتبنى الإنتاج الحيواني بالإضافة إلى الأنواع للإنتاج النباتي.

ب. اختيار الاستثمار الأكثر ثباتاً: هنا يوم المزارع بممارسة النشاط الأكثر ثباتاً من حيث العوائد لكل دورة إنتاجية حتى الدورة التي تليها.

ج. الحفاض على المرونة في الدورة الزراعية: فالمرونة تعني تخطيط العمليات الانتاجية في المنشأة بحيث يتم التحول من نشاط زراعي إلى آخر ومن طريقة

¹ سعيد منصور فؤاد، مرجع سابق، ص 27.

إنتاجية إلى أخرى بسهولة ويسر ، ويشمل ذلك المرونة في التكاليف والمرونة في نوع الانتاج والمرونة في زمن الانتاج.

د. التأمين الزراعي: يقوم المؤمن عليه هنا بدفع قسط معين لشركة التأمين لقاء المخاطر التي يريد التأمين ضدها، حيث تقوم الشركة بتعويض المؤمن عليه عن الخسائر المتوقعة.

هـ. هناك أساليب أخرى: تقلل المخاطرة وترتبط بعملية الانتاج، منها تطبيق الطرق الانتاجية التي تقلل المخاطرة مثل استخدام اساليب الري الحديثة والتسميد السليم ومعالجة الآفات والأعشاب الزراعية الضارة، والإحتفاظ بمخزون كافي من الأعلاف لاستخدامه عند الحاجة وغير ذلك من الأساليب.

2.2. استراتيجيات التسويق

يمكن تبيين بعض الاستراتيجيات التسويقية التي تعمل على التقليل من المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي، وهي تهدف عموما إلى مواجهة التباين في أسعار مدخلات الإنتاج وتبين أسعار المنتجات والتميز في أذواق المستهلكين وتمثل هذه الاستراتيجية على الأعداد وجمع المعلومات والبيانات حول الأسعار وتقلباتها، وكذلك تزود المزارعين بالمعلومات اللازمة عن حالات السوق والعرض والطلب لمحاصيلهم، ونفس الشيء عن سوق مدخلات الإنتاج من حيث أسعارها وعرضها لدى مختلف الموردين لها.

3.2. استراتيجيات التخزين:

تشمل جملة العمليات التي بواسطتها حفظ المحاصيل الزراعية بجودة جيدة الى ان يتم بيعها من المستهلك، وتعتبر عملية التخزين من العمليات الضرورية التي يلجا اليها المزارع بعد تجميع محاصيله وتهياته للبيع، اذ بواسطة هذه العملية يمكن المحافظة على المحاصيل الزراعية من التقلبات الجوية وحمايتها من التلف قبل نقلها الى الاسواق.

4.2. الاستراتيجية المالية:

تمثل هذه الاستراتيجية في الحفاظ على مخزون كافي من السيولة النقدية في المنشأة مما يعني نسبة عالية من الأصول التجارية إلى الخصوم الخارجية وهذا يحمي المنشأة من العجز المالي فـس سداد القروض عند انخفاض التدفق النقدي فيها.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات التسويق الزراعي في الجزائر

يعتبر التسويق الزراعي من أهم الأسس التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي لأي دولة، فالتسويق مكمل لعملية الانتاج لأنه إنتاج أي منتج دون أن يكون هناك تسويق له يضمن إنسابه من المنتج إلى المستهلك، ومع التطور الذي حدث في المجال الزراعي فقد ظهرت معه مشاكل وعراقل في تصريف وتسويق هذه المنتجات الزراعية التي

نوجزها فيما يلي¹:

1. اتساع الفارق بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين نتيجة للوسطاء الذين يمـعنون في استغلال المزارعين. ولا يكون بالتالي العمل الزراعي ذا مردودية كافية لمعيشة لائقة للأسر الفلاحية، الأمر الذي يؤدي لتركهم العمل الزراعي والهجرة إلى المناطق الحضرية.
2. ضعف استقرار الأسعار وارتفاع نسبة المخاطرة السعرية لدى المنتجين.
3. عدم ارتباط الانتاج بالطلب في السوق.
4. ارتفاع نسبة الفقد والتلف في مراحل التسويق المختلفة.
5. البيئة الاستثمارية الـلـازمة لـقـيـام القطاع الخاص بـدورـه في التـسـويـق بشـكـل فـعالـ.
6. ضيق السوق المحلي الذي يجعل قطاع التسويق أكثر تأثـراً بالـاسـواق الـخـارـجـيةـ وـالـمنـافـسـةـ الـاقـلـيمـيـةـ.
7. ضعـفـ قـدرـةـ المنتـجـاتـ الـمحـلـيـةـ عـلـىـ المنـافـسـةـ السـعـرـيـةـ وـالـنوـعـيـةـ.

¹ شويخي هـنـاءـ، الـيـاتـ تـموـيلـ القـطـاعـ الـفـلاـحيـ فـيـ الـجـزاـئـرـ، مـذـكـرـةـ نـخـرـجـ لـنـيلـ شـهـادـةـ الـماـسـتـرـ فـيـ الـعـلـومـ الـاـقـتـصـادـيـةـ، تـخـصـصـ نـقـودـ وـمـالـيـةـ، جـامـعـةـ مـحـمـدـ خـيـضـرـ، بـسـكـرـ، سـنـةـ 2012/2013ـ، صـ 53ـ.

8. عدم قدرة الصادرات على التوسع في الأسواق التقليدية والدخول الملموس لأسواق ذات المداخيل العالية حتى الآن.

9. اخفاق نظام التسويق في ايجاد زراعات تصنيعية وتصديرية متخصصة تقوم على أساس الزراعة التعاقدية.

10. تتمامي منافسة المستوردات للمنتجات المحلية وتنامي المنافسة في الأسواق الصناعية نتيجة لسياسات تحرير تجارة السلع التجارية.

11. ضعف البنية التحتية وضعف أساليب ونظم إدارة المرافق التسويقية.

ويمكن إدراج معوقات ومحددات النشاط التسويقي الفلاحي في الجزائر بشكل عام فيما يلي¹:

✓ ندرة البذور في بعض الأوقات والغلاء المستمر في أسعار المواد الأولية.

✓ نقص الموارد المائية المعدة للسقي والري.

✓ عدم استعمال الأساليب الحديثة للري.

✓ إعتماد الفلاح في أغلب الحالات على الوسائل التقليدية في الحرش والجني مع تدني مستويات التعليم والتأهيل للتكنولوجيا الحديثة للفلاحة مما ينجر عنه تدني من قيم المحاصيل.

✓ ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية كالكهرباء، مما يقلص من فوائد المستثمر الفلاحي خصوصا في أوقات الوفرة للمنتوجات والمحاصيل مما ينجر عنه ندرة كبيرة في المواسم المتالية.

✓ ارتفاع أسعار المعدات والآلات الفلاحية ووقف الفلاحين أمام عوبة إيجاد طرق التمويل الميسرة.

✓ مع وجود هيئات التدريب والإرشاد الفلاحي عبر الوطن نجد أن الفلاحين قليلا ما يطلبون خدمات هذه الأخيرة.

¹ بربطي محمد نذير، تحديد المنتجات الغذائية ومشكلة التسويق الزراعي بالجزائر، جامعة ابن خلدون، تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تسويق، 2015، ص 45.

- ✓ قلة و عدم كفاءة استغلال النباتات التخزينية وارتفاع التكاليف مما يقلل من أهميتها خصوصا عدم وجود استراتيجيات مهدة لفترات ندرة المحاصيل، لعدم ارتفاع الأسعار بالنسبة المستهلك.
- ✓ قلة الاهتمام بالاستثمار في القطاع الفلاحي كون ذوي رؤوس الأموال يعرفون جيدا أوضاع القطاع والفوضى السائدة في الميدان التجاري للقطاع الفلاحي.
- ✓ قلة الاهتمام بالتسويق الزراعي والسؤال المطروح بجدية هنا ؟
 - من يقوم بالنشاط التسويقي للمنتجات الفلاحية ؟

هل الفلاح أم جهات تسويقية فلاحية، الوسطاء الموزعون ؟ كل هذه التساؤلات تتيح المجال لخلق مناصب عمل واعطاء النشاط التسويقي الدور الحقيقي له.
- ✓ قلة الاهتمام وضعف الثقافة التسويقية الفلاحية لكل من المنتجين والموزعين والمنشآت الفلاحية الأخرى وحتى المدارس المختصة في القطاع الفلاحي لا يعطوا للتسويق الفلاحي أهمية بالغة.
- ✓ عدم انتظام سوق الجملة والتجزئة للمنتجات الفلاحية حتى مع وجود قوانين صريحة تنظم عمليات البيع والمبادلة للمنتوجات عبر مختلف الوسطاء وشروط القيام بذلك، والمراقبون تحت وصاية وزارة التجارة واحترام القوانين في هذا الميدان، ولكن المستهلك الذي يقتني كلغ من البطاطا مثلا مع كميات من الاتربة العالقة بها يشكك بسلامة هذا المنتوج وسلامة عمليات البيع دون غش.
- ✓ عدم وجود اسواق تجزئة بشكل كافي مما يجبر المستهلك إلى قطع مسافة زمانية ومكانية كبيرة لاقتناء اهم المنتجات إلا وهي المنتجات الغذائية وهنا يكمن دور التسويق لتضييق الفجوات الزمانية والمكانية بين السلعة والمستهلك.
- ✓ عدم الاهتمام بجدية في عمليات التصدير للمنتجات الفلاحية خصوصا امتياز هذه الاخيره في الجزائر بمواصفات جد مطلوبة عالميا.

- ✓ ارتفاع تكاليف التسويق وعدم دراستها بشكل جيد يقلل من عمليات التدريج، التغليف، القياس والترويج ... الخ.
- ✓ وقوف الفلاحين عاجزين أمام حالات الفائض في الإنتاج هذا ناتج عن نقص المرافق الأساسية مثل التصنيع وتتويع المنتجات وما حال الطماطم المنتجة في الجزائر خلال مواسم الفائض الأخير دليل على ذلك.
- ✓ تقصير رجال الأعمال. الدولة والمستوردون في عمليات التصنيع للإنتاج الفلاحي والآن الدولة توفر لهم أموال بالعملة الصعبة ليقوم بعمليات استيراد المنتوجات مثل الطماطم الصناعية، العسل، البقوليات المعلبة ... الخ.
- والنظرية الملاحظة بالواقع ان بامكان المستوردين بقليل من الذكاء والإرادة ودعم الجهاز الحكومي القيام بعمليات التصدير لهذه المنتجات عوض استيرادها من خلال القيام بتصنيعها بالجزائر مع الإشادة دائماً بميزة المنتجات الجزائرية، فكسب سوقي محلي وخارجي يبقى الأهم للفكر التسويقي بداية من مرحلة البحث والابتكار¹.

¹ برطي محمد نذير ، مرجع سابق، ص 46.

خلاصة الفصل

تعد مسألة التسويق الزراعي من المسائل الملحة والهامة لتأثيره المباشر على المنتج والتاجر والمستهلك، وجميع القرارات المتعلقة بالإنتاج تعتمد على التسويق والدراسات التسويقية التي هي الدليل والموجة للقرارات الإنتاجية، إذا فإن القرار الإنتاجي الصحيح يجب أن يأخذ بحسبان التوقعات المستقبلية للأسعار والأسواق المحتملة لتصريف المنتجات والمساحة المتوقعة زراعتها والكميات المعروضة وصولاً إلى تحقيق ربح معقول للمزارع. وفي هذا الإطار يجب أن نجد برامج نوعية للفلاحين وتوضح فيها ظروف التسويق داخلياً وخارجياً والعمل على إقامة شركات متخصصة بالفرز والتغليف والتخزين وفق الشروط الفنية المطلوبة وإيجاد التشريعات المناسبة والقوانين الخاصة بتشجيع التصدير إلى الأسواق الخارجية كما أن عملية التصنيع الزراعي تلعب دوراً مهماً وأساسياً في مسألة التسويق الزراعي، إذ تساهم مساهمة كبيرة في تسويق المنتجات، ولا بد من اعطائها الاهتمام اللازم وتشجيعها من خلال القيام بمعامل حديثة بعصر وتصنيع بعض المحاصيل الزراعية والفواكه، ووضع رسوم جمركية عالمية لاستيراد العصائر والمركبات الكيماوية والزيوت النباتية، كي يتمكن المنتج المحلي من منافسة المنتجات المستوردة وفرض نفسه في السوق المحلية بالسعر المناسب للمنتج والمستهلك معاً.

الفصل الثاني: واقع الإنتاج الزراعي بالجزائر

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي بالجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: معوقات ومشاكل الإنتاج الزراعي بالجزائر.

المبحث الأول: واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

يمتاز الإنتاج الزراعي في الجزائر بالتنوع نظراً لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى إنتاج نباتي وإنتاج حيواني، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي أساساً على الحبوب والخضر والأشجار المثمرة والتمور.

كما يرتكز الإنتاج الحيواني على تربية الماشية وتربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: الإنتاج النباتي بالجزائر

يحتل الإنتاج النباتي بالجزائر مكانة مهمة في الزراعة عموماً، لأن الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا حيث يضم هذا الإنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية، أهمها الحبوب بأنواعها والباقولييات إضافة إلى مجموعة الخضر والفواكه إلى جانب الزراعات الصناعية.

1. الأراضي المستعملة للزراعة بالجزائر

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي على أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 2381741 كم² أي 238 مليون هكتار، منها 42 مليون هكتار مشغولة في المجال الزراعي، حيث يبين الجدول التالي تطور الأراضي المستعملة للزراعة بالجزائر خلال سنة 2011 – 2015.

الجدول 2 - 1: يبين تطور الأراضي المستعملة للزراعة بالجزائر

الوحدة = هكتار

التعيين	12 / 2011	13 / 2012	14 / 2013	15 / 2014
المساحة الزراعية الصالحة	8454630	8461880	8465040	8487854
أراضي رعوية ومروج	32943690	32969435	32965976	32968513
أراضي غير منتجة للمزارع	1101110	1458095	1457539	1938887
مجموع الأراضي	42499430	42889410	4288855	43395254

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات نتائج 2013 / 2015، ص: 37

يبين الجدول أعلاه الأراضي المستعملة للزراعة خلال فترة 2011 – 2015 حيث تشمل هذه الأرضي المزارع الفلاحية الصالحة للحراثة، إضافة إلى المزروعات الدائمة والمنحدرات ومساحات الدرس وممرات ووديان ... الخ.

ثانياً: الإنتاج الزراعي بالجزائر

هذه المساحة الشاسعة من جدول 2 – 1 أدت إلى تنوع المحاصيل الزراعية حسب تنوع الأقاليم المناخية والمناطق الجغرافية، فكان الإنتاج النباتي بالجزائر بها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2 - 2: تطور الإنتاج النباتي بالجزائر خلال الفترة 2008-2015

الإنتاج = ألف طن

الإنتاجية حجم هكتار

المساحة=ألف هكتار

2015			2014			2013			متوسط الفترة 2008-2012			
الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة	الحبوب والخضر
2656.73	1464	1814.72	2436.20	1475	1651.31	3295.05	1910	1727.24	3432.23	1764	1945.78	القمح
1030.59	1284	802.34	939.40	1186	791.84	1498.64	16569	897.72	1591.72	1545	1030.48	الشعير
4539.58	29610	153.31	4673.52	29924	156.18	4928.03	30287	162.71	4219.48	30428	138.67	البطاطا
87	1027	85	93.70	1035	90.5	95.83	1128	84.99	84.29	988	85.30	البقوليات
420.33	1034	406.57	274.51	716	383.45	403.81	1160	3487.20	248.01	754	328.38	الزيتون
1163.77	483.49	24.07	1065.60	47046	22.65	975.07	43356	22.49	796.96	36999	21.54	الطماطم
12469.3	24401	511.02	12297.7	24641	499.07	1866.4	23471	505.5	8394.2	19948	420.8	الخضر

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016، ص ص: 38 – 62.

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 11 / 10 / 2014، 15:44. من الموقع: www.minagri.dz

بين الجدول أعلاه تطور الإنتاج النباتي بالجزائر لفترة 2008 – 2015 حيث نلاحظ أن الإنتاج النباتي متذبذب بين سنة وأخرى نتيجة لتنوع خصائص كل منطقة بالإضافة إلى معدلات تساقط الأمطار بين الشمال والجنوب، حيث نلاحظ من الجدول ما يلي:

أ. الحبوب: تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11 % من مجموع الدول العربية، فيما يخص إنتاج القمح و 22 % فيما خص الشعير¹. يمثل القمح أهم محصول في الحبوب، بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 37.7 مليون قنطار وهذا بارتفاع طفيف عن سنة 2014 التي بلغ فيها الإنتاج حوالي 33 مليون قنطار بمتوسط إنتاجية 13.5 مليون قنطار خلال الفترة 2000 – 2008 إلى 21 مليون قنطار خلال فترة 2009 – 2015².

كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت مشاريع السقي التكميلي من أجل ضمان حد أدنى من إنتاج القمح، بغض النظر عن الظروف المناخية وزيادة حجم الإنتاج في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي.

ب. الخضر: بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2015 أكثر من 511.02 ألف هكتار، وقد وصل الإنتاج إلى حوالي 124.7 مليون قنطار ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق، وقد تم تسجيل إنتاجه متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البدور وتحسين نوعيتها، واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية³.

ج. البطاطس: تعتبر البطاطس من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف

¹ تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي 2014، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2014، ص: 6.

² الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، 2014 – 2015، مجلد رقم 34 – 35.

³ نفس المرجع، ص: 52.

إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانت كبيرة لمنتجيها، مما أدى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج حيث انتقل من متوسط مليون قنطار للفترة 2008 – 2012 إلى أكثر من ... مليون قنطار في الفترة 2015¹.

د. الطماطم: تعتبر الطماطم أيضا طلبا كبيرا سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين أو بالنسبة لبعض الصناعات الغذائية، بلغ إنتاجها سنة 2014 حوالي 10.65 مليون قنطار بعد أن كان المتوسط حوالي 7.96 مليون قنطار في الفترة 2008 – 2012 كما انتقلت المساحة المخصصة للإنتاج من حوالي 21.54 ألف هكتار إلى 24.07 ألف هكتار بين الفترتين².

هـ. الباقوليات: بلغت المساحة المخصصة لزراعة الباقوليات سنة 2014 حوالي 90.5 ألف هكتار، كما بلغ الإنتاج في نفس السنة أكثر من 93.7 ألف طن، وارتفعت مساحة إنتاج الباقوليات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من متوسط 75.3 ألف هكتار في الفترة الإنتاجية إلى 10.27 قنطار / هكتار سنة 2015، بعد أن كانت عند متوسط 9.88 قنطار / هكتار في الفترة 2008 – 2012³.

وـ. الزيتون: يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بتقنية الزيت الذي تمركز زراعاته في مناطق القبائل وبعض الولايات الشرقية وصنف زيت المائدة الذي تتمكن زراعته في ولايتي معسكر وغليزان، بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2015 حوالي 4.2 مليون قنطار، وهذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار⁴، إضافة إلى بعض المحاصيل الأخرى.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F. A. O.).
² الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، مرجع سابق، ص: 53.

³ نفس المرجع، ص: 40.

⁴ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F. A. O.).

ز. البرتقال: وصل الإنتاج سنة 2015 إلى حوالي 9.55 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة نفس السنة حوالي 42.95 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2008 – 2012 حوالي 6 مليون قنطار والمساحة المثمرة 40.9 ألف هكتار¹.

ح. العنبر: بلغ إنتاج العنبر سنة 2014 حوالي 5.18 مليون قنطار وبلغت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 66.42 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007 – 2011 حوالي 5.4 مليون قنطار والمساحة المثمرة 68.67 ألف هكتار².

ط. التمور: رغم الجودة الآلية التي تمت بها التمور الجزائرية، إلا أن إنتاج التمور يواجه عدة تحديات لضرورة تجديد غابات النخيل التي تعاني الشيخوخة بآلاف الأشجار، وتدارك النقص الكبير الموجودة على مستوى وحدات التوضيب وإجراءات التصدير غير المحفزة، بلغ متوسط إنتاج الفترة 2010 – 2013 حوالي 7.51 مليون قنطار³، ثم وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.34 مليون قنطار كما بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة⁴ نستخلص مما سبق من الإحصائيات السابقة، وما استعرضناه للإنتاج النباتي بالجزائر لم يعرف نمواً وتيرة مستقرة وإنما عرف بالتدبب من سنة لأخرى، من خلال دراستنا للتركيب المحصولي يتضح، أن مجموعات المحاصيل الزراعية قد عرفت تقلبات متغيرة الشدة من موسم لأخر تتعدد بسباب الظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك، ولعل النتيجة التي نخرج بها من وراء هذه الاختلافات وهذا التدبب الحاصل على مستوى الإنتاج والإنتاجية هي الوضعية السيئة التي يعيشها قطاع الزراعة وخاصة مجال الإنتاج النباتي.

¹ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (O. A. f.). ص: 76.

² نفس المرجع، ص: 72

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (O. F. A.).

⁴ مرجع سابق، ص: 68.

وأمام هذه الوضعية المتردية فإن ترقية الإنتاج النباتي قد أصبح ضرورة ملحة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة العجز الذي تعرفه البلاد خاصة في مجال الحبوب والبقول الجافة.

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني بالجزائر

يشكل الإنتاج الحيواني جزءاً مهماً من الإنتاج الزراعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظراً لثقته في تركيبه الإنتاجي الزراعي، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار والغنم والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، ويمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني بالجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء وكذلك تطور إنتاج الحليب والبيض،

الجدول رقم 2 – 3: تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر 2008 – 2015

البيان	متوسط الفترة – 2008 – 2012	2013	2014	2015
عدد البقر	1423.49	1909.46	2049.65	2149.55
عدد الأغنام	22640.58	26572.98	27807.73	28111.77
عدد الماعز	4201.36	4910.70	5129.84	5013.95
عدد الجمال	313.79	344.02	354.47	362.27
عدد الخيول	44.79	45.04	42.01	42.37

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص: 112، 2016

نلاحظ من خلال الجدول السابق تطور اعداد الحيوانات في الفترة 2008 – 2015، فهي في تزايد مستمر لمختلف الأصناف.

الجدول 2 – 4: تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر 2008 – 2015

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الحليب (لتر)	إنتاج البيض
متوسط 2008 - 2012	255	265	2667	219
2013	242	218	3400	299
2014	252	463	3648	303
2015	256	512	3895	335

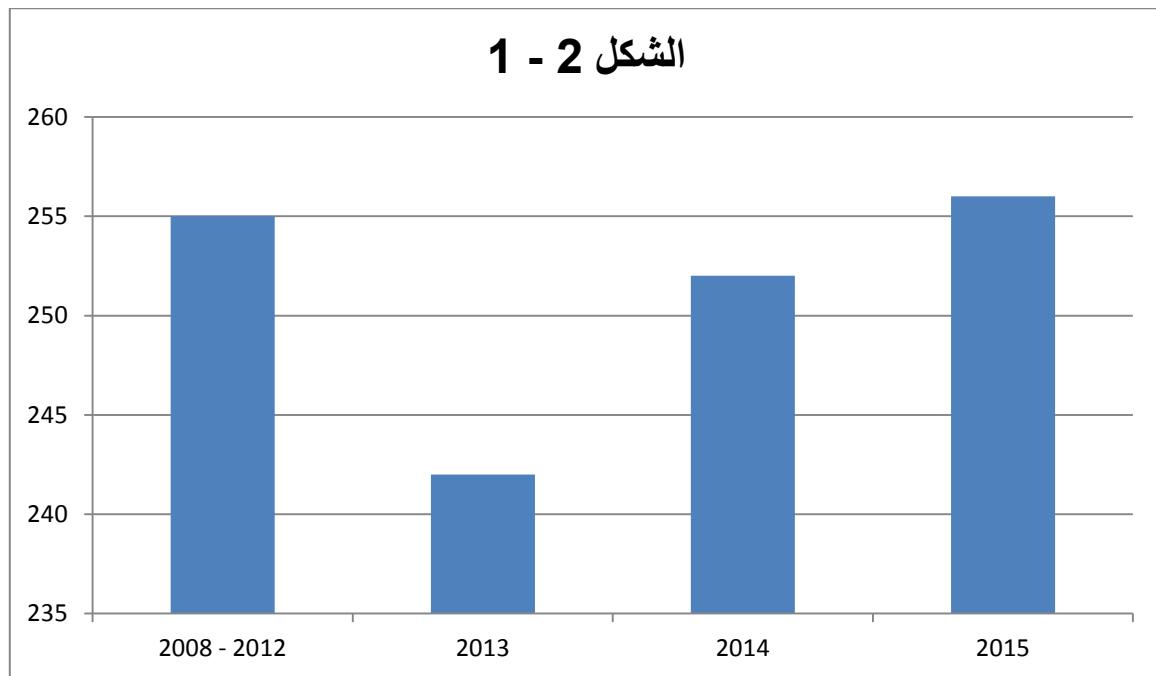
المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016، ص: 112.

أ. إنتاج اللحوم:

عرف إنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء اهتماماً كبيراً، من طرف الوزارة المعنية نظراً للتأثير الكبير لهذه المادة الغذائية على المستوى المعيشى للأفراد والشكلان

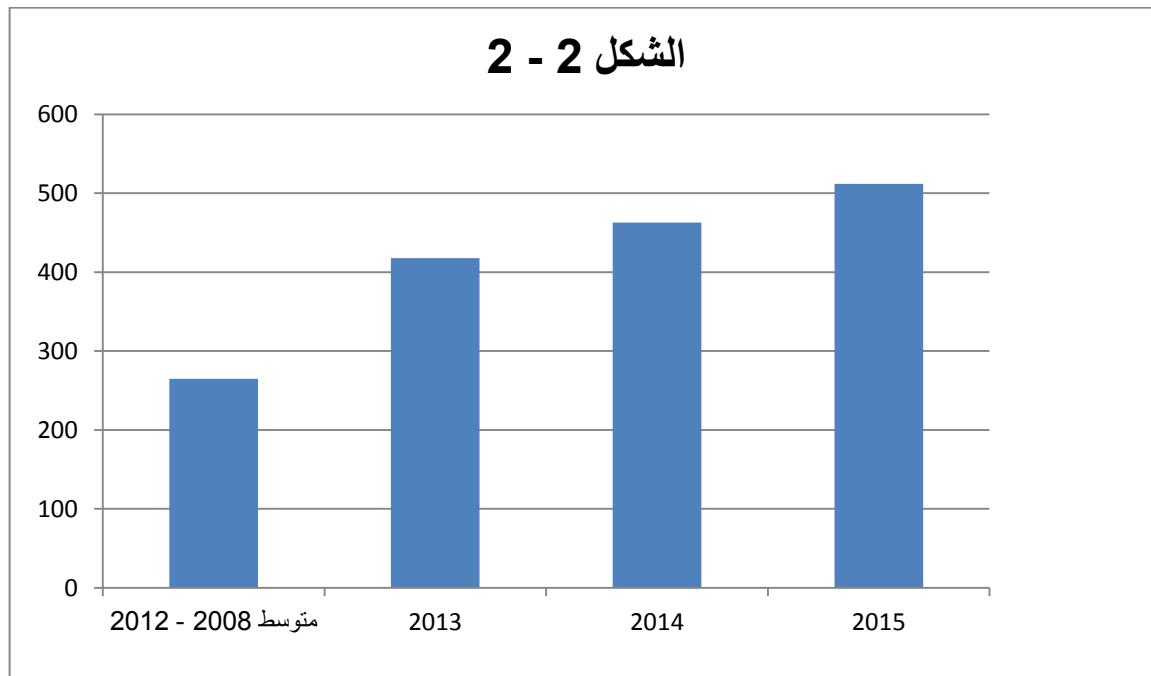
يوضح إنتاج اللحوم خلال الفترة 2008 – 2015

الشكل 2 - 1: تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015



المصدر: من أعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 1

الشكل 2 - 2: تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015



المصدر: من أعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 1

نلاحظ انطلاقا من معطيات الجدول رقم 2 - 4، والشكلين المwoاليين له أن متوسط إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر في الفترة 2008 – 2012 كان أكبر من متوسط الفترة

2012 – 2015 مما يعني أن إنتاج اللحوم الحمراء قد عرف انخفاضا ملحوظا رغم أنه في سنة 2014 ،قد عاود الارتفاع وقارب متوسط إنتاج الفترة 2008 – 2012 وفي المقابل نلاحظ أن إنتاج اللحوم البيضاء قد عرف ارتفاعا متواصلا، فبعد أن كان عند حدود 220 ألف طن في متوسط الفترة 2008 – 2012 تجاوز ضعف هذا المتوسط سنة 2015 بـإنتاج فاق 460 ألف طن.

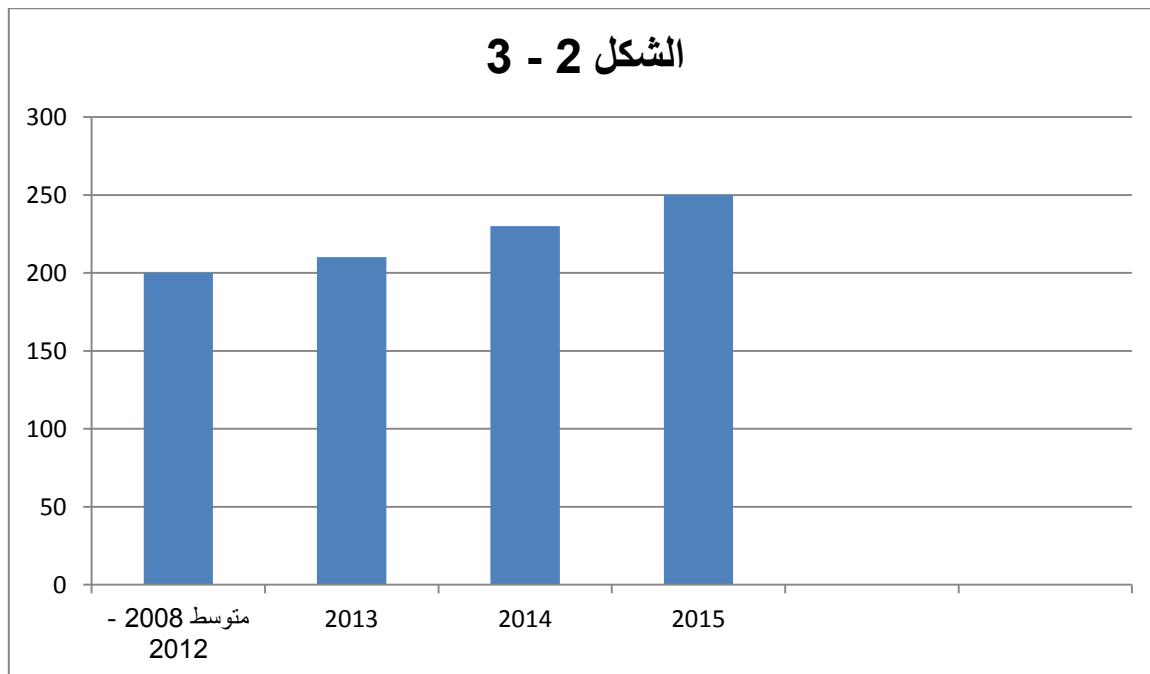
يعود انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء في سنتي 2012 و 2013 وبدرجة أقل سنة 2015 إلى نقص الطلب الذي تسبب فيه انتشار بعض الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار، مثل الحمى المالطية، وجنون البقر ، حيث أدى تراجع الطلب إلى عزوف الكثير من منتجي اللحوم عند ذبح الماشية رغم أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد رؤوس الأغنام والأبقار من حوالي 26.6 مليون رأس في الفترة 2008 – 2012 إلى حوالي 28.1 مليون رأس في الفترة 2012 – 2015، وارتفع متوسط عدد رؤوس الأبقار من 1.4 مليون رأس إلى حوالي 2.1 مليون رأس بين الفترتين¹ ، كما يعود ارتفاع الإنتاج من جديد سنة 2015 إلى تحكم السلطات العمومية في انتشار هذه الأمراض من خلال حملات التلقيح، والمتابعة وكذا المراقبة الصارمة للماشية المستوردة.

أما بخصوص اللحوم البيضاء، فقد عرفت ارتفاعا كبيرا ومتواصلا بفضل سياسة دعم المنتجين والموافقة البيطرية بالإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية الدواجن، حيث أدى إلى عصرنة أكواخ الدجاج بما يتماشى مع الشروط البيطرية وتخصص الكثير من المناطق الريفية في هذا النوع من النشاط لفلاحي.

بـ. إنتاج البيض: يتمركز نشاط البيض في المناطق الريفية التي يتمركز فيها نشاط تربية الدواجن، وتنتاج عدة أكواخ دجاج البيض بالقرب من أكواخ دجاج اللحم، ويمارس الكثير من الفلاحين النشاطين معا، والشكل الموالي يلخص أكثر تطور إنتاج البيض انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

¹ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، مرجع سابق، ص ص : 113 – 114 .

الشكل 2 - 3: تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015



المصدر: من أعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 1

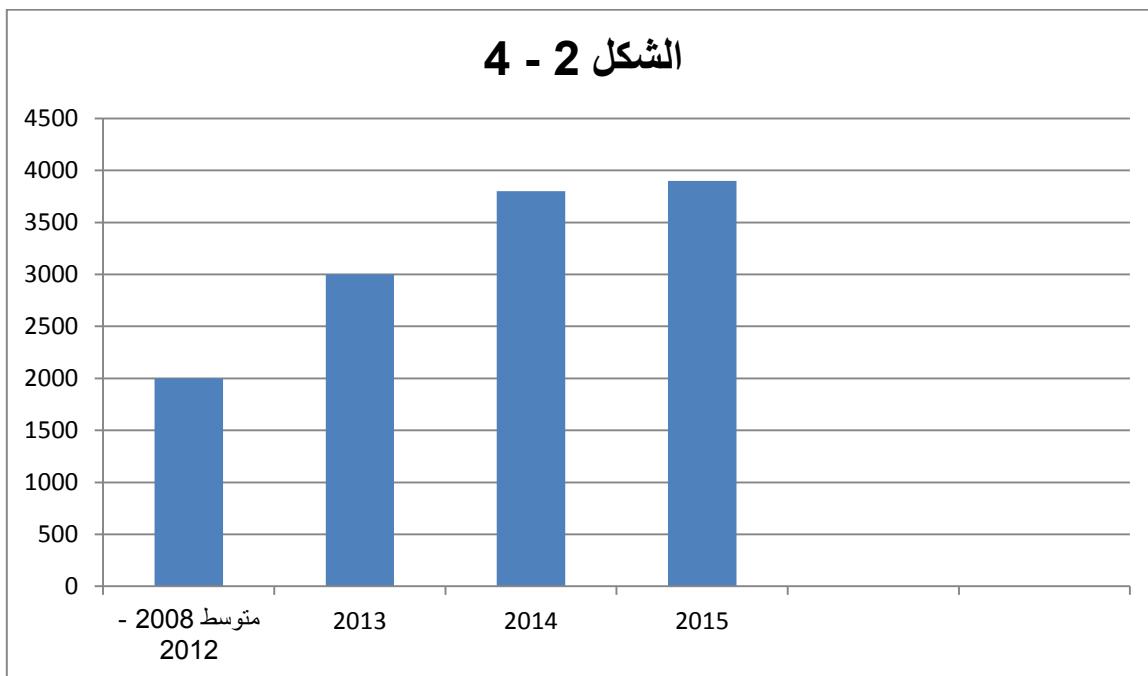
نلاحظ من خلال معطيات الجدول 2 – 4 والشكل السابق تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2008 – 2015 حيث نلاحظ أن إنتاج البيض قد عرف ارتفاعا متواصلا، فبعد أن كان في حدود 219 ألف طن في الفترة 2008 – 2012 ارتفع إلى حدود 371 ألف طن في سنة 2015.

تبين المعطيات أن إنتاج آلي مثله مثل إنتاج دجاج اللحم، قد عرف أيضا تطويرا ملحوظا بفضل سياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة كما ساهمت في هذا السياق، أن مربى دجاج البيض يواجهون في الكثير من الحالات مشكلة الارتفاع الكبير في أسعار أعلاف وأدوية الدواجن الناتجة من عوامل المضاربة والاحتكار.

ت. إنتاج الحليب: انطلاقا من الأهمية الكبيرة لمادة الحليب على اعتبار أنها من المواد ذات الاستهلاك الواسع، التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال دعم سعر الحليب، فقد وضعت وزارة الفلاحة تشجيع إنتاج الحليب في صلب اهتماماتها، وهذا من خلال مراقبة ودعم المستثمرين في هذا النشاط من استيراد الأبقار

الحلوب وصولا إلى عملية الإنتاج، إضافة البلد ضمان شراء الحصص المسوقة. والشكل الموالي يلخص تطور إنتاج الحليب.

الشكل 2 - 4: تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2015



المصدر: من أعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 1.

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 2 – 4 والشكل السابق نلاحظ أن إنتاج الحليب قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2008 – 2015 حيث ارتفع الإنتاج بأكثر من 266.7 ألف طن بين متوسط الفترة 2008 – 2012 وبين سنة 2014 بـ 389.5 ألف طن، لأهمية الإستراتيجية في خفض قيمة الواردات الغذائية وتوفير مناصب العمل وأيضا دور هذا النشاط الفلاحي في الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: الثروة السمكية والإنتاج السمكي

1. الإنتاج السمكي

تتميز مصادر الإنتاج السمكي في الجزائر، بالتنوع من حيث الموارد البحرية، حيث تفوق السواحل البحرية الجزائرية 1200 كم المطلة على البحر الأبيض المتوسط، هذا ما جعلها تتميز بالتنوع في الموارد البحرية، وكذلك احتلالها للمراتب الأولى بين الدول العربية والدول المتوسطية من حيث الإنتاج السمكي. إذ تعد الثروة السمكية مصدرا هاما للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساهم في دعم الأمن الغذائي بالجزائر من خلال تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الأسماك بالجزائر خلال الفترة 2008 – 2015.

الجدول رقم 2 – 4: تطور إنتاج الأسماك بالجزائر خلال الفترة 2008 – 2015

2015	2014	2013	متوسط الفترة 2012 – 2008	
			مصايد	مزارع
1,31	104.79	2.41	99.17	2.19
			101.86	123,78

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، المجلد رقم 10، المنطقة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2016، ص: 169.

يبين الجدول رقم 2 – 4 تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2007 – 2014 حيث بلغ متوسط الفترة 2008 – 2012 – 2012 101.86 ألف طن، ليسجل انخفاض في الإنتاج السمكي بـ 99.17 ألف طن سنة 2014 وذلك على مستوى المصايد، في حين نلاحظ على مستوى المزارع السمكية فسجلت سنة 2014 أعلى إنتاج قدر بـ 2.41 ألف طن مقارنة بالفترتين 2013 و 2015، والتي سجلت على التوالي 2.19 و 1.31 ألف طن.

2. تطور إنتاج السمك في الجزائر:

إن تطور أسعار السمك بالجزائر وتحليلها يسمح بالكشف عن إمكانيات القطاع وقدرته على مواجهة الطلب على المنتجات السمكية وتحديد المشاكل المختلفة التي تعترض

السير الحسن لهذا النشاط الإنتاجي عند التطرق لمسألة أسعار السمك بالجزائر خلال الزمن، وسنحاول أخذ صورة كاملة عن الإتجاه العام لتطور أسعار بعض أنواع السمك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 2 – 5: تطور أسعار بعض أنواع السمك في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2014.

الوحدة	2001	فيفرى 2013	جانفى 2014	فيفرى 2014	فيفري 2014	2001.2014	فيفرى 2013	فيفري 2014	جانفى 2014	فيفرى 2013	فيفري 2014	الجافى 2014
كلغ	88.16	399.89	397.67	410.78	365.95	2.72	3.30					السردين الطازج
كلغ	607.52	1924.17	1980.23	1976.78	223.90	2.27	0.63					الجمبى الأحمر
كلغ	462.10	1288.93	1247.29	1311.23	183.75	1.73	5.13					سمك سلطان إبراهيم
كلغ	322.26	1088.58	1038.50	1003.09	211.27	7.85	3.41					أسماك السردين متعددة الألوان
كلغ	468.43	1257.63	1223.07	1257.09	168.36	0.04	2 .78					سمك البياض

المصدر: نذير غانية، إسكلالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 ديسمبر 2016، ص: 65. الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، رقم 219 سنة 2014، ص: 5.

تعتبر الثروة السمكية من المصادر الرئيسية للغذاء والبروتين حيث أنها تشكل حوالي 16% من البروتين الذي يستهلكه الإنسان، وهناك أكثر من 2 مليار يستهلكون البروتين من المنتجات البحرية، وفي هذا الإطار يتبيّن لنا من خلال الجدول أعلاه أن أسعار الأسماك بالجزائر في تزايد مستمر، خاصةً أسماك السردين الذي يعتبر السمك الأول عند الجزائريين يمثل 84% من إجمالي المنتوج الوطني، حيث نجد أنه ارتفع من 88.16 دج سنة 2001 كمتوسط في السنة إلى 410.78 دج سنة 2014 أي بنسبة زيادة بـ 365.95% ي نسبة مرتفعة جداً، وفي نفس الشيء بالنسبة للجمبري الأمر، سماكة سلطان إبراهيم، أسماك السردين متعدد الألوان، وسمك البياض التي تضاعفت خلال الفترة 2001 – 2014 بالنسبة على التوالي 223.90، 183%， 211.27%， 168.36%.

3. معوقات تنمية الثروة السمكية بالجزائر:

من خلال تتبع تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر يمكن إبراز أهم العارقين والمعوقات التي تواجه تطور هذا القطاع¹

✓ الاصطياد الجائر:

أي غير الأمثل وهو الاصطياد العشوائي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الأسس العلمية لتنمية المصايد البحرية، من خلال عدم الالتزام بقوانين الصيد وتهريب كميات كبيرة من الأسماك عالية الثمن، استخدام المتغيرات أو الدينامين في عمليات الصيد واصطياد سمك صغيرة الحجم..... الخ.

✓ ضعف الهياكل القاعدية والبنية الأساسية كالقطاع:

يعتبر ضعف البنية الأساسية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع في الجزائر، والتي تتكون من الموانئ المخصصة للصيد البحري وكذلك المنشآت التابعة لها إضافة إلى طرق المواصلات .

¹- بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2012-2013 ص ص: 125-126.

✓ التلوث:

يعتبر من أهم المشاكل التي تتعرض الثروة السمكية، وذلك لسرعة انتشاره في الماء وتأثيره على الحيوانات والنباتات البحرية، وهذا التلوث ناجم عادة عن الصرف الصحي والزراعي والصناعي والبترولي والمواد الكيماوية التي تفرزها السفن في عرض البحار.

✓ انخفاض الكفاءة الإنتاجية لوحدات الصيد:

ويرجع ذلك إلى:

- عدم تطوير أساليب ومعدات الصيد المستخدمة بما يساعد على الإتجاه نحو مناطق الصيد الغير مستغلة في المياه الأكثر عمقا.
- عدم توفر التدريب والإرشاد السمكي، لإكساب المهارات اللازمة للتشغيل معدات الصيد المتطرفة.....الخ.

✓ العجز في التمويل والانتeman السمكي:

إن منح الانتeman السمكي يعتبر أحد المحددات العامة في تطوير هذا القطاع، نظرا لأن هذا النشاط يتکيف بالموسمية في الإنتاج كما يتکيف بارتفاع عنصر المخاطرة.

✓ هجرة العمالة السمكية:

العمالة في النشاط السمكي تعتبر من أنواع العمالة الفنية المتخصصة والتي تحتاج إلى كثير من التدريب والخبرة، ولكن مع تدهور معيشة العاملين في هذا القطاع وتدني القيمة الحقيقة للأجور إضافة إلى انعدام المرافق الضرورية للحياة في بعض المناطق، بدأت العمالة تتقاض شيئا فشيئا سعيا منها وراء أجور مرتفعة والبحث عن حياة أفضل.

٧ عجز الجانب البحثي والإحصاء السمعي:

يعاني البحث قصوراً شديداً في مجالات مختلفة والذي يرجع إلى العديد من المعوقات التي تتفق أمام الباحثين أهمها:¹

- **معوقات فنية:** نقص الكوادر المؤهلة العاملة في هذا القطاع.
- **معوقات مالية:** نقص المخصصات المالية لممارسة النشاط البحثي.
- **معوقات مؤسسية:** انعدام مراكز البحث في هذا المجال
- العجز الواضح في توفير الذريعة خاصة، ما تعلق ببعض الأنواع ذات القيمة التسويقية العالية.

¹ بن بلاغة محمد رضا. مرجع سابق ص: 128.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

إن من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة، خاصة في السنوات الأخيرة وتنظر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في الناتج المحلي والإجمالي وفي تأمين فرص عمل بنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية والمساهمة في توفير المواد الغذائية الضرورية لهم، إضافة إلى المساهمة في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظراً للعلاقة المتبادلة بينهما.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني وتوفير مناصب شغل.

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في الجزائر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ولما يستوعبه من حجم القوة العاملة الإجمالية خاصة المناطق الريفية وهو ما تناوله فيما يلي:

أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني:

تحتفل نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى، حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليهما الدولة لهذا القطاع مدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد والجدول الآتي توضح تطور ناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

الجدول رقم 2-6: تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الإجمالي خلال فترة 2013-2015

مليون دولار أمريكي (بالأسعار الجارية)،

2015	2014	2013	
166894.00	213343.00	209415.56	الناتج المحلي الإجمالي
19718.00	21966.60	20573.39	الناتج الزراعي الإجمالي
493.41	561.60	537.21	نصيب الفرد من الناتج الزراعي

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم 36: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الخرطوم. 2016 ص ص: 11-12.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014-2015-2016

من الجدول نلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي عرف تذبذباً كبيراً خلال الفترة 2013-2015 حيث ارتفع من 20573,39 مليون دولار إلى 219666,60 مليون دولار خلال الفترة 2013-2014 ليشهد انخفاضاً إلى 19718,00 مليون دولار لسنة 2015، وإن الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة هو الآخر عرف تذبذباً إذا ارتفع من 209415,56 إلى 213343,00 مليون دولار خلال الفترة 2014-2013 لينخفض من جديد سنة 2015 ليصل إلى 166894,00 مليون دولار.

وهذا راجع إلى التطور الحاصل في القطاعات الأخرى، خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بكثير في هذه الزيادة خاصة مع ارتفاع أسعاره، خلال الألفية الثالثة مع العلم أن الأسعار عرفت شبه استقرار هذا ما يعني أن الزيادة كانت في حجم الإنتاج أكبر منها في الأسعار

وبالتالي مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة بسيطة جدا، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة.

أما نصيب الفرد من الناتج الزراعي فقد لازم هذا التطور خلال نفس الفترة إذا يسجل ارتفاع 537,21 دولار خلال سنة 2013 إلى 561,60 دولار سنة 2014 ثم انخفض سنة 2015 إلى 493,41 دولار، وهذا التغير مرتبط بأداء النشاط الفلاحي والظروف المناخية وسقوط الأمطار.

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل:

يهدف القطاع الزراعي عامة إلى توفير فرص العمل للمستغليين بالفلاحة، وفي مجال تخصصها بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع ككل، ويمكن ملاحظة مدى استيعاب القطاع الزراعي في الجزائر لحجم العمالة كما هو مبين في الجدول الآتي :

الجدول رقم 7-2: مساهمة القطاع الزراعي في توفير العمالة في الجزائر خلال الفترة 2013-2015.

السنوات	2013	2014	2015
القوى العاملة الكلية (A)	11964	11454	11931
القوى العاملة الزراعية (B)	2528.90	2550.60	2959.80
نسبة المساهمة (B من A %)	21%	22%	24.8%

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية- المجلد رقم 36 المنظمة العربية للتنمية الزراعية
– الخرطوم 2016 ص: 4

يتبيّن من خلال معطيات الجدول رقم (7-2) تغييرات منذ البداية في حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي وذلك طيلة 2013-2015 كما و الحال عليه في القوى العاملة الكلية.
وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، وكذا مستوى الأداء الخدماتي للمواطن في الريف مع تطويقه في المدينة (تعليم، صحة، كهرباء).

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء

1. مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء

للزراعة دور وتأثير واضح في التنمية الاقتصادية، من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، فالقطاع الزراعي متعدد في إنتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة، إلا أن ذلك التنويع وتلك المجهودات والسياسات المطبقة من قبل الدولة الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق اكتفاء ذاتي.

الجدول 2 – 8: تطور مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب على الغذاء خلال سنة 2015

نسبة الاكتفاء الذاتي	المتاح الاستهلاك	الميزان		الواردات		الصادرات		الإنتاج	البيان
		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية		
21 .39	17582.07	3522.89	13821.12	3523.76	13824.26	0 .88	3.14	3760.90	مج الحبوب
96.74	4682.49	93.37	152.91	93 .38	152.94	0.01	0.03	4539.58	البطاطس
27.69	315/64	239.45	228.24	239 ?45	228.24	0.00	0.00	87.39	جملة البقوليات
99.78	12496.53	24.02	27.20	29.51	30.75	5.49	3.55	12469.33	جملة الخضر
91.30	4735.25	291.73	412.12	326.32	440.64	34.59	28.52	4323.11	جملة الفاكهة
0.00	1439.13	566.95	1439.13	717.49	1782.17	150.53	343.04		السكر (مكرر)
0.24	803.30	11.53	801.40	612.57	802.26	1.04	0.87	1090	جملة الزيوت والشحوم
91.96	836.20	260.22	67.20	260.46	69.02	0.24	1.82	769.00	جملة اللحوم
71.87	147.62	107.57	41/52	113.95	43.43	6.60	1.90	106.10	الأسماك
99 .93	335.23	1.16	0.23	1.16	0.23	0.00	0.00	335	البيض

53.59	67.52	1168.15	3372.65	1168.59	3373.15	0.44	0.60	389500	الألبان ومنتجاتها
		6886.82		7086.63		199.81			الجملة

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2016، ص: 293

www.commevce.gov.dz

إحصائيات التجارة الخارجية خلال الأشهر 9 الأولى 2015 من الموقع

يسهم الجدول أعلاه باستنتاج الحقائق التالية:

- انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الفلاحي في تغطية الطلب الوطني على السلع الغذائية بالنسبة لبعض المواد التي تضمنها الجدول.
- رغم أن جميع المواد الواردة في الجدول أساسية فإن انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها قد مس بدرجة أكبر المواد الأكثر أهمية في الحصة الغذائية السائدة كالحبوب 21.39% والبقول الجافة 27.69% والحليب 53.59%， والزيوت والدهون 0.2% وهذا سنة 2015 م سران ما تسببت هذه النسبة لهذه المواد بفعل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- الاعتماد الكلي على السوق الخارجية في تلبية الطلب الوطني على مادة السكة ورغم ذلك فإن زراعة الشمندر السكري، لم يحظ بالعناية الازمة في المخططات الزراعية. وظلت المساحة المخصصة لزراعته منعدمة، وباختفاء الإنتاج الوطني من الشمندر السكري، تحولت مصانع السكر في كل من خميس مليانة ومستغانم وقالمة إلى مجرد معامل للتكرير وتعبئة خام السكر المستورد.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي لمنتج البيض تقريراً لنسبة 100 % بالدرجة الأولى والبطاطس بنسبة 96.74 % بالدرجة الآنية بسبب توج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالدعم، والتكميل بمصاريف النقل والتأمين وهذا الأمر الذي شجع الفلاحين الاقبال على المزيد من الإنتاج.
- عرفت اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء، تحسن ملحوظاً وحققت نسبة اكتفاء ذاتي 91.96% والأسماك بنسبة 71.87% وهذا خلال الفترة 2015.
- جملة الزيوت تقريراً حققت اكتفاء ذاتي حوالي 99.78% وجملة الفواكه بـ 91.30% خلال نفس الفترة.

2. المجهودات المبذولة لتحقيق الامن الغذائي في شمال افريقيا

تسعى شمال إفريقيا، جاهدة لتحقيق الأمن الغذائي ببذل المجهودات وتطبيق سياسات وبرامج سواء على المستوى الفردي أو في إطار التعاوني الإقليمي، حيث اعتمدت عدة بلدان منذ عام 2008 سياسات زراعية جديدة، وشرعت في اصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج والانتاجية الزراعية وتحسين إدارة الأراضي والموارد المائية والأراضي الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي ومن بين هذه البلدان الجزائر¹.

شملت سياسة التجديد في مجال الزراعة والتنمية الريفية التي نفذت في سياسة التجديد الفلاحي والقروي التي انطلقت في 2009 جاءت في الواقع الأمر لتسجّب لكل الأسئلة المتصلة بالأمن الغذائي لبلادنا.

يتعلق الجاب الأول من السياسة بقطاع الزراعة فالحكومة تعمل على دعم شراء المدخلات والمعدات الزراعية ودعم السلع الاستراتيجية التي تكون أسعارها مضمونة (الحبوب، الباقوليات، واللحليب غير المجهز) وانجاز الهياكل الأساسية الزراعية ومنح علاوات للقروض الزراعية وتمويل نظم الرقابة على إنتاج السلع الأساسية المستهلكة على نطاق واسع (البطاكس بوجه خاص)، وفي هذا السياق تم اعتماد قانون التوجيه الزراعي في عام 2009 وشيد هذا القانون أيضاً على التمويل الريفي والتامين الزراعي، كما تتعلق الأمر بالتجديد الزراعي والريفي ويستند في هذات إلى إبرام عقود الاداء التي مع الولايات التي تقدم الاعانات للمزارعين الذين حققوا النتائج المرجوة (الائتمانات بدون فائدة، والاعفاء من الضرائب).

¹ قوريش نصيرة، التنمية الزراعية والتحديات، الامن الغذائي في شمال افريقيا، الملتقى الدولي التاسع، حول – استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة حسبة بن بو علي، الشلف، نوفمبر .12 ، 2014

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

يحتل القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التسويق лخارجي للمنتج الجزائري.

1. تطور واردات المواد الغذائية الأساسية بالجزائر

لعل اهم ما يتم استيراده من المواد الغذائية الأساسية في الجزائر الحبوب والباقوليات الجافة وذلك للانخفاض الحاصل في الانتاج المحلي وزيادة معدلات الاستهلاك من جهة اخهري اضافة الى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين من جراء التصحيحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري .

كما يعرف الحليب كميات كبيرة في الواردات نظرا لارتباط معدلات انتاجه محليا بالظروف المناخية الغير مستقرة، والجدول الموالي يبين اهم واردات الجزائر خلال الفترة 2013-2015.

الجدول رقم (9-2) تطور واردات المواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2013-2015
القيمة= مليون دولار بالأسعار الجارية
الكمية= الف طن

2015		2014		2013		متوسط الفترة 2008 – 2012		السنوات
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	السلعة
3523.76	13824.2	3167.98	12430.5	2531.56	7501.93	3037.27	9151.34	الحبوب
6		3						
93.38	152.94	88.12	123.58	51.42	74.96	83.17	113.81	البطاطس
2406.00	8504.86	2060.63	7417.01	1701.92	422.95	2218.00	6175.62	القمح
612.57	802.26	617.78	778.64	658.56	610.52	806.52	662.98	الزيوت النباتية
239.45	228.24	229.38	192.12	220.35	185.89	209.37	198.68	البقوليات
29.51	30.75	32.56	27.65	32.05	35.83	16.64	30.00	الخضر
717.49	1937.14	859.75	1928 .3	730.89	1415.04	747.68	1397.05	السكر الخام
0								
260.30	68.95	306.92	80.17	187.36	40.70	187.21	60.55	اللحماء
326.32	440.64	392.65	494.50	240.97	331.95	259.09	400.80	الفاكهة
113.95	43.43	144.17	45.81	84.17	30.88	48.19	25.46	الأسماك
1168.59	3373.15	1769.97	3516.68	920.95	1932.95	1161.97	2816.94	الألبان

المصدر: احصائيات ومحصائر التجارة الخارجية من موقع www.commerce.gov.dz

احصائيات المركز الوطني للإعلام الالكتروني والاحصائيات التابع للجمارك 2016

من خلال بيانات الجدول نلاحظ ما يلي:

- ارتفاع واردات الحبوب سواء من حيث الكمية والقيمة للفترة 2008-2015 حيث انتقلت الكمية من 9151.34 الف طن الى 3523.76 الف طن في حين انتقلت القيمة بالزيادة من 3073.27 مليون دولار الى 93.38 مليون دولار خلال نفس الفترة .
- سجلت واردات البطاطس تذبذبا معتبرا من حيث الكمية والقيمة اذ بلغت متوسط الفترة 2008 – 2012 113.81 الف طن لتتلاشى في سنة 2013 الى 74.96 الف طن لترتفع الى غاية 152.94 الف طن خلال سنة 2015.
- القمح سجل ارتفاعا في الواردات خلال الفترة 2013 – 2015 لتبلغ ذروتها 8504.86 الف طن اما من جانب القيمة فسجلت 2406.00 مليون دولار خلال نفس الفترة.
- الزيوت النباتية هي الاخرى سجلت ارتفاعا خلال سنة 2013 لتصل الكمية الى 610.52 الف طن لتصل سنة 2015 الى 802.26 الف طن اما متوسط القيمة لسنة 2008 – 2012 وكانت 806.52 مليون دولار لتتلاشى الى 612.57 مليون دولار سنة 2015.
- البقوليات عرفت تذبذبا محسوسا بالنسبة للكمية والقيمة خلال الفترة 2008 – 2015 اذ بلغت ذروتها 228.24 الف طن سنة 2015 اما القيمة فوصلت الى 747.68 خلال متوسط الفترة 2008 – 2012.
- سجلت الخضر ارتفاعا خلال سنة 2013 لتصل 35.83 الف طن ثم انخفضت في السنة الموالية الى 27.65 الف طن لترتفع من جديد سنة 2015 لتصل 30.75 الف طن نفسها القيمة سجلت ارتفاعا لتبلغ ذروتها 32.56 مليون دولار سنة 2014.

- سجلت واردات السكر الخام ثبات نسبي في الكمية خلال الفترة 2013 – 2015 بـ 1937.14 الف طن سنة 2015 اما بالنسبة لقيمة فقد انخفضت سنة 2015 بـ 717.49 مليون دولار بدما كانت سنة 2003 730.89 مليون دولار.
- تذبذبت واردات اللحوم الحمراء بين الارتفاع والانخفاض من خلال الفترة 2015 حيث بلغت اعلى كمية 80.17 الف طن سنة 2014 وادنى كمية 40.70 الف طن سنة 2013 في حين كانت اعلى قيمة 306.92 مليون دولار سنة 2014 وادنى قيمة 260.30 سنة 2015 .
- عرفت الفاكهة تذبذبا بين فترة 2013 و 2015 حيث بلغت اعلى كمية 494.50 الف طن خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 التي سجلت ادنى كمية بـ 331.95 الف طن خلال الفترة 2013 – 2015 اما القيمة فهي كذلك تتعرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال متوسط (2008 – 2012) و 2015 اذ بلغت اعلى قيمة سنة 2014 بـ 392.65 مليون دولار وادنى قيمة 259.09 مليون دولار خلال متوسط الفترة 2008 – 2012.
- الاسماك من ناحية الواردات عرفت ارتفاعا نسبيا خلال الفترة 2008 – 2015 حيث وصلت اعلى كمية من الواردات السمكية سنة 2014 الى 45.81 الف طن و 25.46 الف طن خلال متوسط الفترة 2008 – 2012. في عرفت القيمة اعلى مستوياتها سنة 2014 بـ 144.77 مليون دولار وادنى قيمة كانت ايضا خلال متوسط الفترة 2008 – 2012.
- تذبذبت بواردات الالبان من ناحية الكمية والقيمة خلال الفترة 2008 – 2015 اذ عرفت اعلى قيمة 3516.62 الف طن خلال سنة 2014 وادنى قيمة 1983.95 الف طن خلال سنة 2013 اما القيمة فبلغت 1779.97 مليون دولار خلال 2014 وادنى قيمة 920.95 مليون دولار لال سنة 2013.

2. تطور واردات المواد الغذائية الأساسية:

تعتبر الجزائر من الدول الضعيفة لتصدير المواد الغذائية، حيث ان دور الصادرات الزراعية وان نسبة تغطية الواردات الزراعية بال الصادرات الزراعية متذبذبي كما اشرنا سابقا وستنطرق اداه الى صادرات بعض المواد الغذائية الأساسية خلال الفترة 2008

– 2015 –

الجدول رقم 2 – 10 تطور الصادرات للمواد الغذائية الأساسية بالجزائر خلال سنة 2008 – 2015
القيمة: مليون دولار بالأسعار الجارية
الكمية: ألف طن

2015		2014		2013		متوسط الفترة 2008 - 2012		السنوات
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	السلعة
0.88	3.14	0.03	0.03	0.39	0.75	3.96	8.18	الحبوب
0.01	0.03	0.25	0.69	0.42	0.82	0.05	0.10	البطاطس
0.00	0.00	0.00	0.00	0.39	0.54	3.96	5.89	دقيق القمح
1.04	0.87	0.26	0.15	0.62	0.31	7.40	8.56	الزيوت النباتية
0.00	0.00	N. A	N. A	0.00	0.00	0.03	0.07	البقوليات
5.49	3.55	2.65	3.24	20.18	4.64	9.95	3.46	الخضر
150.53	372.88	227.90	476.54	273.04	474.62	97.50	134.61	السكر الخام
0.24	1.82	0.24	1.82	0.04	0.37	0.08	0.22	اللحوم الحمراء
34.59	28.52	38.50	25.78	20.52	14.75	19.68	14.38	الفاكهة
6.60	1.90	7.74	1.95	4.76	1.23	9.01	2.02	الأسماك
0.44	0.60	0.25	0.34	0.12	0.18	1.65	11.11	الألبان

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم: 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2016
صفحات مختلفة، 215 الى 259

حصيلة التجارة الخارجية للجزائر 2015 من الموقع www.andi.dz/statistique

من خلال الاحصائيات المقدمة في الجدول اعلاه نلاحظ ان:

- عرفت صادرات الحبوب انخفاضا من حيث الكمية والقيمة خلال الفترة 2008 – 2015 حيث انتقلت الكمية من متوسط الفترة 2008 – 2012 من 8.18 الف طن الى 0.03 الف طن وذلك لسن 2014. اما اليمة فد انتقلت من 3.96 مليون دولار كمتوسط الفترة 2008 – 2012 الى 0.03 مليون دولار سنة 2014 ايا.
- سجلت ادرات البطاطس انخفاضا في الكمية والقيمة معا حيث بلغت اعلى صادراتها 82..0 الف طن خلال سنة 2013 في حين سجلت سنة 2015 ادنى كمية 0.03 الف طن من جانب كانت القيمة 0.42 مليون دولار سنة 2013. اما اليمة الدنيا سجلت 0.01 مليون دولار خلال فترة 2015.
- دقيق القمح سجل انخفاضا في الصادرات من حيث الكمية والقيمة معا حيث انتقلت الكمية من 5.89 الف طن خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 لتصل الى 0.54 الف طن سنة 2013 في حين عرفت القيمة انخفاضا من 3.96 مليون دولار خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 الى 0.39 مليون دولار سنة 2013
- الزيوت النباتية عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2008 – 2015 حين بلغت اعلى الصادرات خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 لتصل الى اعلى كمية 8.56 الف طن وادنى كمية سنة 2014 بـ 0.15 الف طن. اما القيمة فبلغت 7.40 مليون دولار خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 كاعلى قيمة و 0.26 مليون دولار كادنى قيمة خلال الفترة 2014.
- الخضر تذبذبت في الكمية نسبيا خلال الفترة 2008 – 2015 اذ بلغت اعلى كمية 4.64 الف طن خلال الفترة 2013 وادناها سنة 2014 بـ كمية تقد بـ 3.24

الف طن. كذلك القيمة انخفضت من 20.18 مليون دولار سنة 2013 الى 2.65 مليون دولار في السنة الموالية.

- عرفت صادرات السكر الخام ارتفاعا معتبرا خلال الفترة 2008 – 2014 حيث سجلت اعلى كمية 476.54 الف طن سنة 2014 ثم انخفضت سنة 2015 الى 372.88 الف طن . اما القيمة فا سجلت سنة 2013 صادراتها بـ 273.04 مليون دولار الى ادنى قيمة خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 بـ 97.50 مليون دولار .
- سجلت صادرات اللحوم الحمراء ثباتا نوعا ما خلال الفترة 2014 – 2015 بكمية وقيمة 1.82 الف طن و 0.24 مليون دولار على التوالي مقارنة بمتوسط الفترة 2008 – 2012 بكمية 0.22 الف طن و 0.08 مليون دولار.
- الفاكهة عرفت ارتفاعا نسبيا خلال الفترة 2008 – 2015 في صادراتها بكمية 28.52 الف طن خلال 2015 وادنى كمية 14.38 الف طن خلال متوسط السنة 2008 – 2012 اما القيمة فسجلت سنة 2015 34.59 مليون دولار وادناها خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 30 مليون دولار.
- عرفت صادرات الاسماك تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2008 – 2015 فا لكمية سجلت 2.02 الف طن خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 وادناها سنة 2013 بكمية 1.23 ألف طن في حين سجلت القيمة هي الأخرى تذبذبا أيضا فبلغت اعلى قيمة 9.01 مليون دولار خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 واقل قيمة 4.76 مليون دولار.
- الالبان سجلت صادراتها تذبذبا خلال الفترة 2008 – 2015 اذ بلغت اعلى كمية 11.11 الف طن خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 واقل كمية 0.18 الف طن سنة 2013. اما الكمية فعرفت هي الأخرى تذبذبا حيث بلغت اعلى قيمة 1.65 مليون دولار سنة 2013.

3. وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية:

يمثل الميزان التجاري الفرق بين صادرات الدولة من المنتجات الفلاحية وبين وارداتها وبغير الفرق الموجب عن وجود فائض في الميزان التجاري وبصيغة أخرى قدرة الصادرات على تغطية قيمة المنتجات الفلاحية.

والجدول التالي يبين وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية

الجدول رقم (11) وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة 2008 – 2015

القيمة: مليون دولار أمريكي

البيان	2012 - 2008	2014	2015
الصادرات الزراعية	149.630	277.82	199.81
الواردات الزراعية	6632.330	7610.20	7086.63
الميزان التجاري الزراعي	6482.700-	7332.39-	6886.82-

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية.المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2016 ص ص : 293-294.

معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك 2015

من خلال تحليل بيانات الجدول نلاحظ ان وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية عرف عجز خلال الفترة 2008 – 2015 ولم تحقق الدولة الجزائرية فائضا في الميزان التجاري خلال تلك الفترة اذ نلاحظ ان الصادرات تحسن سنة 2014 فوصلت الى 277.82 مليون دولار ووصل الميزان التجاري الى 7332.99 مليون دولار مقارنة بفترة الدراسة 2008 – 2015.

المبحث الثالث: معوقات وتحديات الانتاج الزراعي بالجزائر.

لقد مر القطاع الزراعي بالجزائر بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وايديولوجيات مستوررة لا تتلاءم مع مقومات الفلاحة الجزائرية مما جعلتها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى الإصلاحات الزراعية الا ان بعض الدراسات والابحاث وجدت عدة حلول ممكنة التي اذا ما اتبعت يجعل من الزراعة بالجزائر تحقق دورها في الوصول الى اكبر قد ممكن من الانتاج الزراعي.

المطلب الاول: مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

رغم الاجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بها القطاع

الا انها لم تصل الى الاهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها:¹

- ✓ التقلص العمدي من طرف الانسان : وهي تشمل مجموعة التجويف والتبيير والبناء على الاراضي الفلاحية وبالتالي نقص الانتاج الزراعي، حيث ادت هذه العملية الى فقدان مساحة كبيرة من اجود الاراضي الزراعية.
- ✓ فقدان الاراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الاراضي الزراعية ومنه خفض الانتاج. ولعل اهم اسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكيك الملكيات والحيازات مما ادى الى فقدان الكثير من المساحات الزراعية.
- ✓ انتشار الاراضي المتأثرة بالاملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية الى قرب سطح الارض في الكثير من الاحيان الى تراكم الاملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.
- ✓ ظاهرة التصحر: وتعد من المشاكل الرئيسية ذات الاثار السلبية ومن اكبر الكوارث التي تهدد عدد كبير من الدول على غرار الجزائر التي تمثل المساحة

¹- شويخي هناء،اليات تحويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خضر، بسكرة 13/2012 ص 53.

المتصورة بها 1.97 الف كم² من المساحة الاجمالية 2.382 الف كم² اي

بنسبة 82.7%¹.

✓ **الجفاف:** يعتبر الجفاف من الكوارث الخطيرة المتعلقة بالمياه والتي تهدد المنطقة العربية حالياً ومستقبلاً وقد ازداد الجفاف خلال السنوات العشرين الاخريين في المغرب الجزائر وتونس وسوريا وغيرها.

حيث تراجعت لانتاجية الزراعية في الجزائر بنسبة 26% خلال عشر سنوات الاخيرة.

- ويمكن سرد اهم المعوقات الطبيعية فيما يلي:
- ارتفاع نسبة الملوحة في التربة الزراعية واثر ذلك على تدهور انتاجية الاراضي الزراعية وعدم امكانية زراعة المحاصيل الاستراتيجية وخاصة محصول الحبوب ولا سيما القمح.
- عدم توافر نظم الصرف والري المناسبة مما ساعدة على زيادة نسبة الملوحة في التربة الزراعية عاماً بعد اخر الى جانب عدم اتباع الاسس الحديثة في الزراعة.
- تعرض الاراضي الزراعية الموسمية والتي تعد على مياه الامطار الى عوامل التعرية ولجوء المزارعين الى ترك الاراضي وعدم زراعتها.
- نقص العناصر المعدنية اللازمة للزراعة في الكثير من الاراضي الزراعية.
- عدم انتظام سقوط الامطار وتوزيعها الموسمي بما لا يتناسب مع احتياجات المحاصيل المزرعة للمياه.

وبالرغم من توافر مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية، الا ان كثيراً منها يعتبر مراعي صحراوية حيث ان معدلات سقوط الامطار فيها اقل من 100 مليمتر

¹ -سيار زوبيد،دون اهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، جامعة الجزائر 3 2013/2014 ص: 99

سنويًا مما يؤثر تأثيراً بالغاً حمولة المراعي من الحيوانات الزراعية علاوة على مشكلة الرعي الجائر وتعرية الغطاء الطبيعي للترابة الزراعية،

- طبق في المجال الزراعي حيث لا يتعدي 4% من المساحة الكلية.
- المناخ الجاف وتدبّب التساقط.
- رداءة شبكة الري.
- تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسيع المرالني على حسابها لاعتمادها على الزراعات المطرية.

فالعائق الطبيعي متصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتان تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها حسب طبيعة الانتاج الزراعي التي توفره مناطق التل والسهوب والواحات بالجنوب الجزائري

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات تكنولوجية
تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دوراً أساسياً في تحديد معدل الانتاج والانتاجية والذي يعود اساساً حول نوعية التكنولوجيا بسيطة او تقليدية او حديثة

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الانتاج

يستخدم الانتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للانتاج من الاسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والالات الزراعية فضلاً انه يستخدمها استخداماً سيئاً. فالبذور وانتقادها المستخدمة لا تتناسب مشاكل البيئة الانتاجية كانخفاض معدلات الامطار مثلاً التي تصيب المحاصيل الزراعية.

وتؤثر مستلزمات الانتاج الزراعي ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة تأثيراً مباشراً في كمية الانتاج الزراعي ونوعية ومن مستلزمات الانتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية انتاج السلع الغذائية تشير إلى الاصناف والبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات والمعدات اللازمة من جرارات ومحاصيل وما إلى ذلك.

والجدول رقم (12-2) الاتي يبين مستلزمات الانتاج الزراعي بالجزائر خلال الفترة

2015-2013

العدد بالوحدة

2015	2014	2013	متوسط الفترة 2012 - 2008	
108551	105789	103635	103793	عدد الجرارات الزراعية
9785	9713	9619	10135	عدد الحاصدات الزراعية
900.00	900.00	900.00	879.00	انتاج الاسمية الازوتية
800.00	800.00	800.00	899.64	انتاج الاسمية الفوسفاتية

المصدر: السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخرطوم، 2015 ص ص: 119-122

✓ العتاد الفلاحي:

لقد ساهمت ميكنة زراعة العديد من دول العالم مساهمة فعالة في تنمية زراعتها وتحولها من ازراقة البدائية لانتاج الكفاف الى زراعة آلية لانتاج الكفاية والزيادة، ولكن مسعى الجزائر في هذا المجال لم يكل بالنجاح لأن الانجازات كانت اقل من المخطط. حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم 2 – 12 الذي يبين العدد الكبير من الجرارات والحاصلدات وتطورها من الفترة 2008 الى 2015.

حيث نلاحظ بالنسبة لعدد الجرارات خلال الفترة 2008 – 2015 ارتفاع العدد من متوسط الفترة 2008 – 2015 103793 ودة الى 108551 وحدة سنة 2015.

في حين نلاحظ تذبذب في عدد الحاصدات من سنة الى اخرى حيث كان 10135 وحدة خلال متوسط الفترة 2008 – 2012 لينخفض العدد في السنة 2013 الى 9619 وحدة ثم يرتفع تدريجيا ما بين السنين 2014-2015 من 9713 وحدة الى 9785 وحدة وتتصف عموما حضيرة العتاد الفلاحي بالجزائر بعده نواقص وسلبيات من بينها¹

¹ عيسى بن ثامر، مشكلة الغذاء في الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد، جامعة مشوري قسنطينة.

1- سوء توزيع العتاد الفلاحي بين المناطق والقطاعات الزراعية والاستغلالية الزراعية داخل القطاع الواحد، رغم ان القطاع الزراعي الخاص يستحوذ على حوالي 60% من الاراضي الصالحة للزراعة .وكذلك تعاني العديد من المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية من نقص في العتاد الفلاحي وخاصة الجرارات ،ثم ان معظمها "المستثمرة"

2- عدم تكييف العتاد الزراعي مع خصائص التربة الوطنية وتضاريسها في معظم الاحيان لأن اغلب العتاد الفلاحي مستورد من جهات متعددة، كذلك بسبب سوء التوزيع للعتاد عبر التراب الوطني، فمثلا نجد المناطق السهلية للجزائر تستفيد باعدا معتبرة من الجرارات، لكن لمناطق الجبلية التي لا تتجاوب معها تحريم منها وكذلك نجد الجرارات ذات العجلات صغيرة الحجم الملائمة للمناطق الجبلية اكثر انتشارا في المناطق السهلية على المناطق الجبلية .

3- يعاني العتاد الفلاحي بالجزائر خاصة الجرارات من ارتفاع معدل العطالة ونقص العناصر الفنية الازمة للتشغيل والصيانة للآلات الزراعية وعدم توفر قطع الغيار.

4- تسرب نسبة معتبرة من الجرارات للعمل خارج القطاع الزراعي وخاصة قطاع البناء والأشغال في الفترة ما قبل رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعي بما فيه العتاد الفلاحي.

✓ انتاج الاسمدة:

يعد استعمال الاسمدة من اهم العوامل التي تزيد الانتاج الزراعي، اذا كانت الكميات المضافة في حدود المستويات التي تتضمن عليها الابحاث والتجارب، الا ان استعمالها في الزراعة الجزائرية لازالت متدنية وخاصة في الاستغلالات الزراعية الخاصة ذات المساحة الصغيرة ومحاصيل الحبوب، حيث نلاحظ من خلال الجدول السابق ان الانتاج سواء للاسمدة الازوتية والفوسفاتية عرف ثبات نسبي نوعا ما خلال الفرة

2008 – 2015 وهذا راجٍ ربما إلى ضعف ربحية اضافة الاسمدة وخاصة محاصيل الحبوب او ارتفاع اسعارها بسبب تحرير مختلف اسعار عناصر الانتاج، ويرجع ذلك إلى نقص استعمال المبيدات الكيميائية من ناحية وعدم استخدامها وفق الاسس العلمية التي تضمن المعالجة السليمة لامراض والآفات التي تصيب المحصول من ناحية ثانية وعدم ملائمتها لكثير من الامراض والآفات مع التاخر في استلامها انتظاراً لوصولها من الخارج من ناحية ثالثة، ويعزز ذلك غياب خطة محكمة للتصنيع والبحث ومكافحة الامراض والآفات واتخاذ الاجراءات الوقائية الازمة مثل المكافحة الوقائية لمنع التسرب لامراض والآفات الجديدة القادمة من الخارج وخاصة عن طريق البذور المستوردة.

المطلب الثالث: محدودية دور الارشاد الزراعي

يمثل الارشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، فتتخد مؤسسات الارشاد الزراعي على عائقها مسؤولية تدريب المزارعين واقناعهم بتبيين النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة إلا أنها واجهت مشاكل عديدة من بينها¹:

1. ضعف العلاقة بين البحث والارشاد الزراعي:

ان ضعف حلقات الربط وانعدامها بين مؤسسات الارشاد ومؤسسات البحوث الزراعية ومصادر انتقاله الأخرى يعرقل اسباب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي ويفتح الباب امام الاجتهادات والمبادرات الشخصية.

2. غياب الربط بين الارشاد الزراعي واجهزة البحث العلمي:

يعاني الارشاد الزراعي تبعات عدم وجود صلة قوية بين الجهاز الارشادي الزراعي من ناحية واجهزة البحث العلمي من جهة أخرى سواء في وزارة الفلاحة او معاهد ومراكز الفلاحة، هذا بالإضافة الى قلة عدد اختصاص الموارد والارشاديين الذين

¹ فوزية غربي: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: اقتصاد، 2007 / 2008، ص ص: 283 – 284

يعملون كهمزة وصل بين اجهزة البحث الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات خصوصا على المحلي لنقل نتائج البحوث والمشاكل الزراعية الميدانية الى اجهزة البحث لايجاد الحلول لها.

3. تدني مستوى البحث الزراعي:

يبدو ان البحث الزراعي وكأنه يعلم دائما في حلقة مفرغة اذ تبقى المشاكل الفنية للمنتجين، ولمدة طويلة تراوح مكانها ولا تلقى آذانا صاغية تستمع لما يطرح وتحاول ايجاد الحلول، وهذا ليس محض صدفة وانما نتيجة منطقة الدعم المتواضع جدا والذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين.

ويمكن القول انه رغم الاهمية التي يتميز بها الارشاد الفلاحي بالنسبة للنشاط الزراعي فان السياسة الزراعية في الجزائر لم تولي الاهمية الكافية لهذا المجال، الى جانب ما سجله من وجود صعوبات وعوامل ساهمت في اداء المرشدين الفلاحينالتي تعود الى غياب تحديد دقيق لمهمة المرشد الفلاحي وتحميله في الغالب بمهام غير ارشادية الى جانب نقص مستلزمات العمل وعدم الاستجابة يعود اساسا الى¹:

- ضعف الرواتب والحوافز.
- نقص معدات العمل ومستلزماته وبعد مكان الاقامة.
- ضعف الاشراف المناسب والملل من العمل المكتبي.

وإذا حاولنا تقييم عوامل الضعف وعدم فعالية الارشاد الفلاحي، الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق تنمية فلاحية وفق استراتيجية تعتمد على الخبرة والمعرفة العلمية نرى انه لتحقيق وبعث الارشاد الفلاحي يتبعن تحقيق الشروط والعوامل التالية:

- النظر للفلاح انه عون اقتصادي من خلال اهعاده الاعتبار للمهنة الفلاحية.

¹ احمد باشي: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث عدد 02 / 2003، جامعة الجزائر، ص ص: 113 - 114

- ايجاد علاقة تكاملية بين الارشاد الفلاحي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية وذلك بتوفير الوسائل والميكانيزمات الضرورية لذلك.
- ان تكون برامج التكوين في المعاهد الفلاحية مرتبطة بالواقع الفلاحي و تستجيب لمتطلباته وذلك نجلب فروع متخصصة و ذات مردود اقتصادي يلبي احتياجات التشغيل في القطاع الفلاحي مع العمل على خلق قنوات اتصال من شأنها ان تقييد القطاع الفلاحي في برامج الارشاد الفلاحي.

خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن الإنتاج الزراعي بالجزائر بشقيه النباتي والحيواني يتصف بالتدبب وعدم الاستقرار من سنة إلى أخرى بصفة عامة ومحاصيل الحبوب والبقول الجافة على وجه الخصوص نظراً اعتماد الدولة الجزائرية عليه في تغطية الطلب على الغذاء. إلا أن هذا القطاع عرف تحسناً كبيراً في زيادة الإنتاج في معظم السلع الزراعية وفي توفير مناصب الشغل وتحسن في المشاريع الزراعية والتنمية الريفية رغم المشاكل التي يعيشها سواء كانت طبيعية أو تنظيمية أو تسبييرية والتي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كما ونوعاً مما يترك أثراً سلبياً المباشر على الأمن الغذائي بالبلد.

الفصل الثالث: دراسة حالة في تعاونية الحبوب والخضر الجافة - تيارت -

المبحث الأول: دراسة عامة حول تعاونية CCLST

المبحث الثاني: واقع تسويق المنتوج الفلاحي بتعاونية CCLST

المبحث الثالث: ايجابيات وسلبيات حول نشاط التعاونية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى تسويق والإنتاج الزراعي بالجزائر سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة السابقة على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مجال إنتاج وتوزيع وتسويق الحبوب وسنtrack في هذا الفصل إلى ثلات مباحث

المبحث الأول: دراسة عامة حول تعاونية الحبوب والخضر الجافة – بتیارت

المبحث الثانية: واقع تسويق المنتوج الفلاحي بتعاونية الحبوب والخضر الجافة –

تيارت

المبحث الثالث: ايجابيات وسلبيات حول نشاط التعاونية.

المبحث الأول: دراسة عامة حول تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيارت CCLST

تعتبر تعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيارت مؤسسة اقتصادية جزائرية تسعى إلى تحقيق أرباح من خلال قيامها بنشاطات مختلفة مثل شراء المحصول الزراعي من الفلاحين وتهيئة البدور وتسويقيها وتخزين الحبوب وتسويق الأسمدة والمبادرات الكيماوية وغيرها وهذا بغية تحقيق احتياجات الفلاحين والمستهلكين بصفة عامة

المطلب الأول: مفاهيم حول التعاونية

1. تعريف التعاونية:

إن خلق هذه التعاونية كان على يد الاستعمار الفرنسي وكانت تسمى سابقا دار المستعمر وكانت تمول المدارس والمنشآت الفرنسية في المنطقة وهذا من أجل من الثوار والوطنيين من التزود بالمؤونة لأن هذا الجهاز كان المسؤول الوحيد على توزيع الحبوب ولما كان أصل هذه الحصص المشارك بها هو الفلاح الجزائري، فإن المستعمر كان يمنح للفلاحين البدور على احسب علاقاتهم بالفرنسيين

في 1/7/1962 أنشأت وزارة الفلاحة الديوان المهني للحبوب وفي مرسوم صادر 1/6/1970 وبغية لتوحيد تجارة الحبوب قام الديوان الجزائري بإنشاء 42 منظمة تخزين تسمى CCLS تعاونية الحبوب والخضر الجافة تجمع جميع الفلاحين في شراء حصة اشتراكية بعقد رسمي

أ- تكون تعاونية مسؤولة عن جمع الحبوب والخضر التي ينتجهما الفلاحون بعد الحصاد وجني المحصول

ب- مسؤولة عن تحضير البدور وتمويل الفلاحين المشتركين

ج- هي الممول الوحيد بالقمح لوحدات ERIAD (مطاحن) وإنتاج السميد والطحين

د- تمويل وحدة إنتاج أغذية القطuan (العلف)

تعمل التعاونية تحت سلطة رقابة الديوان الجزائري للحبوب والمتمثل دوره في تعديل السوق من حيث العرض والطلب فيما يخص الحبوب ومتابعة أسعار الحبوب

عند الاستيراد المؤسسة منظمة تسويق السلع والخدمات: المؤسسات الأولى تعتبر كمنظمات فلا حية صغيرة الحجم وقليلة التقنية التكنولوجية والعلاقات فيها بين اصحاب هذه المؤسسات والعمل مباشرة

مع مرور الزمن والتطورات تطور وضع المؤسسة وذلك راجع إلى بعض المعطيات من بينها

- كبر واتساع حجمها

- كثرة النزاعات الاجتماعية

- تعقب أنماط التسيير

ومع ظهور المنافسة والاجتهد وضرورة تحقيق الإنتاج بأقل التكاليف الممكن تحقيقها وتسيير الموارد البشرية تطورات الميكانيزمات والقوانين المتعلقة بأنماط التسيير المختلفة ومن بين هذه المؤسسات أو المنظمات تعاونية الحبوب والخضر الجافة

2. تسمية التعاونية

المادة 1: مكونة من مشرعين يتبعون هذا التشريع، وهي مؤسسة مدنية من إطارات متخصصة ذات رأس مال وعمال متغيرين

تأسست وفق الوصفة رقم 23 / 72 المؤرخة في 7 جوان 1972

تحمل التشريع العام للتعاونية والمرسوم رقم 72-106 المؤرخ في 1 جوان 1972 وتحمل نظام التعاونية الفلاحية كذلك المشرعين الحاضرين

المادة 2: التعاونية تحمل اسم تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيارت دائرتها الإقليمية تضم دائرة تيارت والسوق

المادة 3: مقرها الاجتماعي موجود بولاية تيارت دائرة تيارت بلدية تيارت 1 شارع نجم مولاي ويستطيع المجلس التسييري أن مقرها إلى مكان آخر على مستوى الوطن

3. بطاقة تقنية للتعاونية

أ- جمع وتوزيع المحصول: يتم توزيع مجموع البذور حوالي 100000 قنطار

خلال موسم 2017 ويتم جمع 2400.000

ب-المشاركون: التعاونية تكسب حوالي 4850 فلاح مشارك من بينهم 56 مربى حبوب تابعون لمديرية الدعم للإنتاج

ج-طاقة تخزين التعاونية: تعاونية تيارت تملك طاقة تخزين تقدر بـ 246000 قنطار موزعة في:

- أربعة مطامر مبنية فيها 400000 قنطار

- مطمورة معدنية واحدة فيها 50000 قنطار

- أربعة (4) محطات بذور الحبوب والخضر الجافة فيها 20000 قنطارا

- اثنا عشر (12) مخزن ذو قاعدة مسطحة فيها 592000 قنطار

المنشآت الأرضية الضرورية للتخزين مجهزة بجسم متحرك متارجح للتعاونية تقوم أيضا بإجراءات مخابر لتحليل الحبوب شرعاً أي الحبوب التي تعطي منتوج غزير

د- طاقة النقل: طاقة نقل التعاونية تتكون من

- 35 عربة ثقيلة لـ 10 أطنان

- 45 عربة حديثة و 13 قديمة

هذه الحمولة ملحقة بعربة متحركة من زيادة 100 طن كي تعطي مجموع عام للنقل بما يعادل 510 طن

هـ- اليد العاملة : هذه التعاونية يعمل فيها حوالي 346 عامل موزع كالآتي:

49 إطار

110 عامل مؤهل

187 عامل تنفيذ

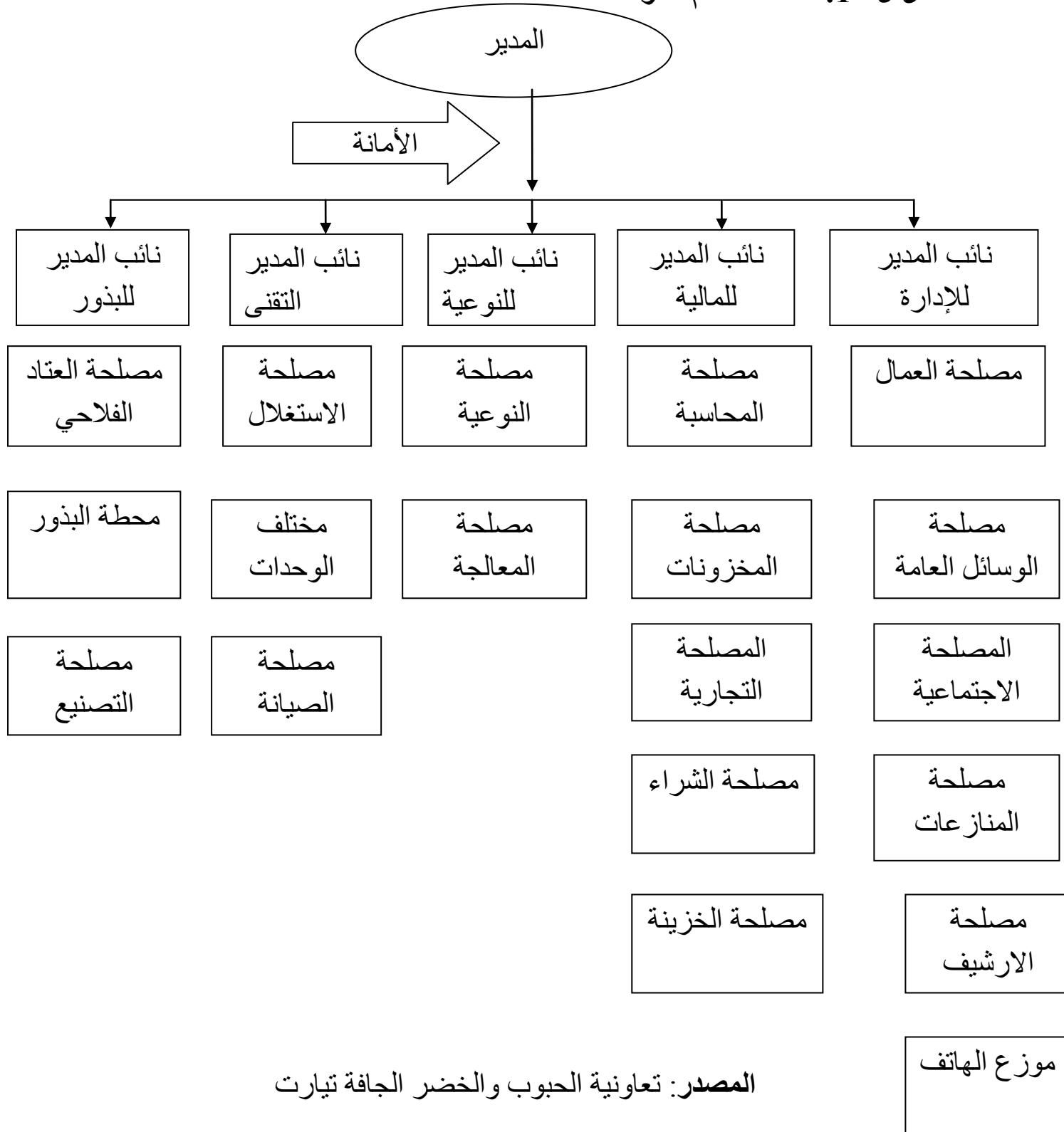
و- الدعم التقني: الرعاية التقنية المقدمة لل فلاحين مدعومة بحظيرة ذات أهمية للحراثة الآلية والتي على 18 حاصلة و 12 رباطات تبين محراث هوائي والكثير من الأدوات اللازمة للعمل 38 جرار.

ي- الرعاية التقنية: زيادة على ذلك التعاونية تملك ورشة لإمدادات والترميم وتصلاح قسم الصيانة و فحص الأسس للتعاونية بالإضافة إلى مركز تخزين الأكياس

ملاحظة: هذه الأرقام المعطاة هي أرقام غير ثابتة متغيرة كل مرة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للتعاونية:

يختلف الهيكل التنظيمي من مؤسسة لأخرى نظراً لطبيعة نشاطها وإمكانياتها والمصالح المتوفرة بها والمحيط الذي تنشأ فيه

الشكل 3 - 1: المخطط العام للمؤسسة

شرح المخطط التنظيمي للمؤسسة:

إن نظام الترتيب المعتمد في المؤسسة شكله كالتالي:

تحتوي على خمسة مديريات والتي بدورها تنقسم إلى مصالح وهذه الأخيرة تضم فروع ثانوية ويمكن إعطاء شرح ميسّر لهذا المخطط الرتبوي:

1- المدير: يعتبر المسؤول عن المؤسسة وفق القانون الداخلي بواسطة الأجهزة التالية:

أ- أمانة المديريّة: تختص بمراقبة كل عمليات التسيير سواء تعلق الأمر بالجانب التطبيقي الداخلي أو الخارجي، فالاتصالات الداخلية تكون بين الامانة وبين نيابات المديريات اما الاتصالات الخارجية فتكون بينها وبين التعاونيات والمديريات الأخرى لذا تعطي لها الاهمية الكبيرة في تنظيم المعطيات والمعلومات المتداولة يوميا على التعاونية، وتعالجها في شكل مراسلات (رسائل، فاكس، تلكس) وقد تتصرف هذه المراسلات أحيانا بالسرية حسب أهميتها هذا بالإضافة إلى المكالمات الهاتفية.

ب-نيابات المديريّة: من أجل ايجاد رسائل تنظيمية فعالة كان لزوما خلق فروع ادارية تتبع عن المديريّة في مسائل التسيير ويمثل ذلك نيابات المديريّة وعندما تعددت اختصاصات التعاونية أصبح من الضروري توفر عدة نيابات متخصصة ونذكر منها:

- المديريّة الاداريّة: يسهر هذا الفرع على السير الحسن داخل جهاز الادارة وتختص بالتعيينات والنظر في مدى صحة المعلومات الداخلية والخارجية للمؤسسة وتتفرع إلى ثلاثة مصالح:

- مصلحة الوسائل العامة

- مصلحة الاعلام الالكتروني

- مصلحة الامن والتبرعات

- **المديرية المالية:** تسير ميزانية المؤسسة عن طريق مراقبة العمليات ذات الطابع المالي (شراء، بيع، اجور العمال) تتفرع هذه المديرية الى ثلاثة

مصالح:

- مصلحة المستخدمين

- مصلحة التجارة

- مصلحة المحاسبة

- **مديريّة الحبوب:** (انتاج وتدعيم الانتاج) ان اختصاص هذه الاخيره يتمثل في ضمان السير الحسن لكل المعاملات ذات الطابع الفلاحي من حيث نوع البدور ونوعية وسائل الانتاج، وتحتوي على:

- مصلحة الارشاد الفلاحي

- مصلحة تكيف البدور

- مصلحة تسيير العتاد الفلاحي

- **المديريّة التقنية:** يتمثل دورها في السير الحسن لوسائل النقل عند عمليات التبادل سواء داخل المؤسسة او خارجها وذلك بالنسبة للمعاملات التجارية والعتاد الفلاحي وهي تتفرع الى:

- مصلحة الاستثمار

- مصلحة المرآب

- **نيابة مديرية الانتاج والبدور:** تسهر المديريّة على توفير البدور والاسمندة للمزارعين وفق احتياجاتهم من خلال الانتاج او شرائها من التعاونيات الاخري في حالة عدم قدرة التعاونية على الانتاج

المطلب الثالث: ادوار التعاونية وعلاقتها بالمحيط الخارجي**1. ادوار التعاونية**

المادة 4: التعاونية تنظم لهدف اقتصادي كما ان لها دور يتمثل في:

- ✓ تسهيل عمليات الانتاج والتحويل
- ✓ تسهيل شراء المبيعات
- ✓ دفع الطاقات لتطوير التعاونية
- ✓ تحسين نوعية المنتوجات المباعة للمستهلكين
- ✓ كما ان لها هدف اخر هو تحسين شروط الحياة والعمل لاعضائها ولهذا فهي تقوم

بـ:

- ✓ تنظيم الحياة الاجتماعية بقوانين لصالح العمال وعائلاتهم
- ✓ خلق اسس حيوية ذات اشغال لصالح العمال لتحسين حياتهم الاجتماعية
- ✓ اخذ كل الاحتياطات لتحسين المستوى الثقافي وعائلاتهم للعمال
- ✓ ملكيتها تفوق كل الطاقات المخصصة لكل الاعضاء، والمشاركين، البحث، الدراسة والابداع، كل الوسائل التقنية، الصناعية والتجارية لصالح المشاركين
- ✓ استقبال المنتجات محلية كانت او مستوردة
- ✓ تخزين المنتجات من خضر وفواكه
- ✓ الفرز اي كل نوع على حدى
- ✓ توفير الحبوب والخضر للفلاح ولمعالجتها
- ✓ القيام بعملية البيع سواء للفلاح او لغيره
- ✓ موازنة سوق الحبوب والخضر الجافة
- ✓ جمع الانتاج الوطني بالتعامل مع المنتج حيث جزء موجه للاستهلاك الانساني والحيواني والجزء الاخر تتم معالجة في شكل بذور

✓ شراء الحبوب والخضر الجافة القادمة من الاسترداد عن طريق الوسيط اتحاد التعاونيات الفلاحية والذي يوفر كل الامكانيات للمنتج من الات فلاحية وفي كل وقت

2. علاقة المؤسسة بالاوساط الخارجية:

لتعاونية الحبوب والخضر الجافة علاقات واتصالات متعددة في الاطار الفلاحي تتمثل في:

1.2. علاقات ذات طابع اداري:

يقصد بها تلك الاتصالات وتبادل المعلومات بين التعاونية وكل الادارات التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي ونخص بالذكر:

أ- **الديوان القومي للحبوب** : اذ يعتبر المشرف الرئيسي والهام على كافة اشطة التعاونية على مستوى القطر الوطني اذ يمكن دوره في الرقابة المالية والتقنية والادارية للتعاونية وهو ايضا الة للتوازن فيما يخص التوزيع في اطار التجارة الداخلية والخارجية في مجال الحبوب والخضر الجافة، والاهم من ذلك انه يغطي حاجيات البلاد من المواد الغذائية

ب- **مديرية الفلاحة SDA** : على المستوى الولائي والقطاعات الفلاحية وعلى المستوى الدائرة وتجسد هذه العلاقة ف شكل تبادل المعلومات المرتبطة بالجانب الفلاحي بالإضافة الى الاوامر والقرارات الوزارية في مجال التنسيق الاداري

ج- **الغرفة الفلاحية**: هذه الهيئة ينحصر دورها في حماية فوائد الفلاحين، ففي هذا المجال تتم العلاقة على ضوء الحالات الفلاحية تسهر على ان تكون العلاقة ما بين الفلاحين والتعاونية لانقص ولا غش وتشرك معه التعاونية في برامج الارشاد الفلاحي والتنسيق معها اثناء موسمى الحرش والبذار والحساب

2.2. علاقات ذات طابع تجاري:

يدخل في هذا الاطار كل العقود التجارية الموقعة من طرف التعاونية ومختلف المؤسسات التجارية ومن بين هذه المؤسسات نجد:

أ- **الديوان الوطني لتربيه الانعام:** هذه العلاقة تكون علاقة تجارية بحيث ان هذا الديوان يؤمن من طرف التعاونية بשתى انواع الحبوب كالشعير والذرى وغير ذلك من المواد التي تدخل في تهيئة العلف الحيواني خاصة المواشي والدواجن
ب-**الرياض:** هو الزبون الرئيسي والمهم للتعاونية بحكم انه ممول بنسبة 100% من طرف التعاونية بالحبوب الموجهة لصنع الدقيق وتبيع لها القمح الصلب
ت-**الفلاحة:** تبيع التعاونية له البذور والاسمدة ومبيدات الاعشاب، بالإضافة الى
كراء العتاد الفلاحي

3.2. علاقات ذات طابع تقني:

أ- **المعهد التقني للمحاصيل الكبرى:** يوجد للتعاونية برنامج انتاج البذور تشتراك فيه مع المعهد كارشاد وتوعية الفلاحين بطرق سليمة.

ب-**المعهد الوطني لحماية النباتات:** عبارة عن مراسلات تعمل على التوجيه التقني بين التعاونية والمعهد اذ يختص بالنصائح والارشادات لحماية المحصول الزراعي ومحاربة الاضرار

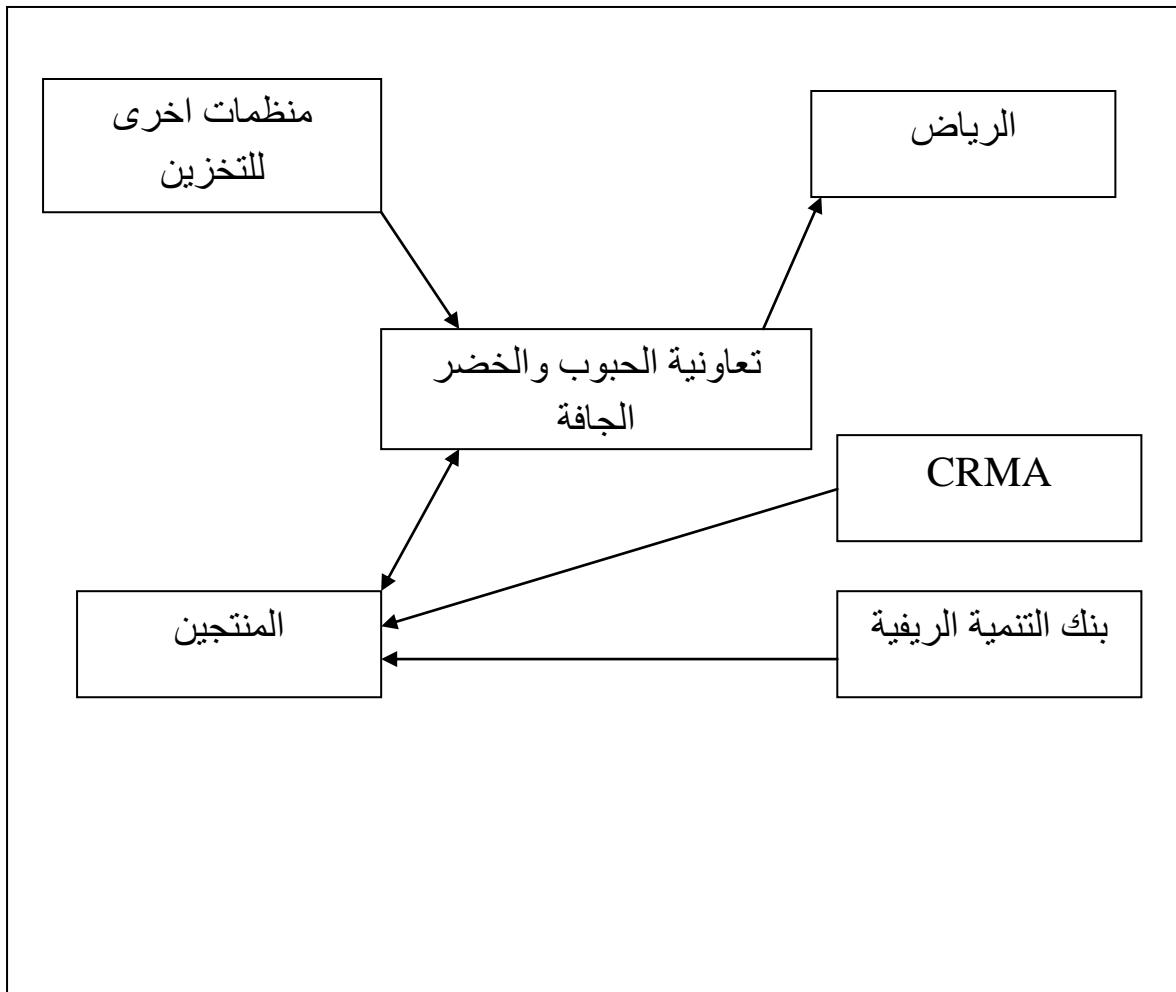
ج-**المركز الوطني لاعتماد البذور:** عبارة عن مخبر وطني يقوم بتحليل كميات الحبوب التي يراد تحويلها الى البذور حيث تقوم التعاونية بارسال عينات من البذور الى هذا المركز من اجل تحليلها ومعرفة مدى صلاحتيتها

د- **المعهد التقني للمحاصيل الحقلية:** للتعاونية اتصال وثيق وهام جدا مع هذا المعهد في اطار مراقبة نوعية وجود البذور بالإضافة الى ادماج انواع جديدة تتكيف اكثر مع مناخ المنطقة

4.2. علاقات ذات طابع مالي:

بنك البدر BADR: عمال التعاونية وال فلاحون يتلقون مستحقاتهم منه

الشكل 3 – 2: علاقات المؤسسة بالمؤسسات الأخرى



المصدر: عن تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيلارت

المبحث الثاني: واقع تسويق المنتوج الفلاحي بتعاونية الحبوب والخضر الجافة:

تعتبر تعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيارت مؤسسة تنشط محلياً تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب، وعلى اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي فهي تسعى إلى تلبية حاجات المزارعين من بذور واسمدة وادوية حسب الطلب.

المطلب الأول: تسويق الحبوب بتعاونية CCLST

توفر التعاونية على أنواع عديدة من البذور مقسمة إلى مجموعتين : مجموعة العلف والخضر الجافة ومجموعة البذور

حيث تقوم المؤسسة بتسويق المجموعتين حسب كل اتفاق مع الفلاحين والمزارعين وفق شروط مطبوعة

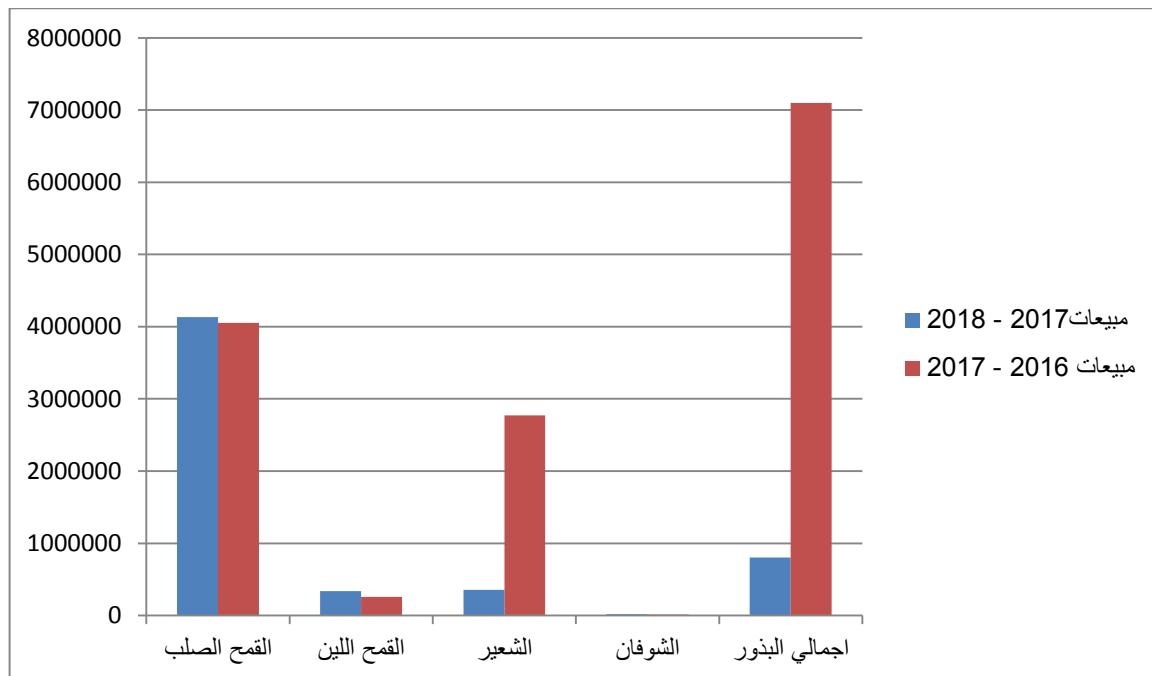
1. تسويق الحبوب بتعاونية CCLST :

تضم هذه المجموعة أنواع عديدة من الحبوب وهي: القمح الصلب واللين والشعير والشوفان إذ يتم التسويق لهذه الانواع بطريقة مباشرة للمزارعين

الجدول 3 - 1 تطور مبيعات الحبوب خلال آخر حملتين 2016-2017 و 2017-2018

النوع	مبيعات 2017 - 2018	مبيعات 2016 - 2017
القمح الصلب	41334.00	40527.00
القمح اللين	3390.00	2590.50
الشعير	35512.9	27719.50
الشوفان	166.50	129.00
اجمالي الحبوب	80403.4	70966.00

الشكل 3 - 3 تطور مبيعات الحبوب خلال آخر حملتين 2016-2017 و 2017-2018



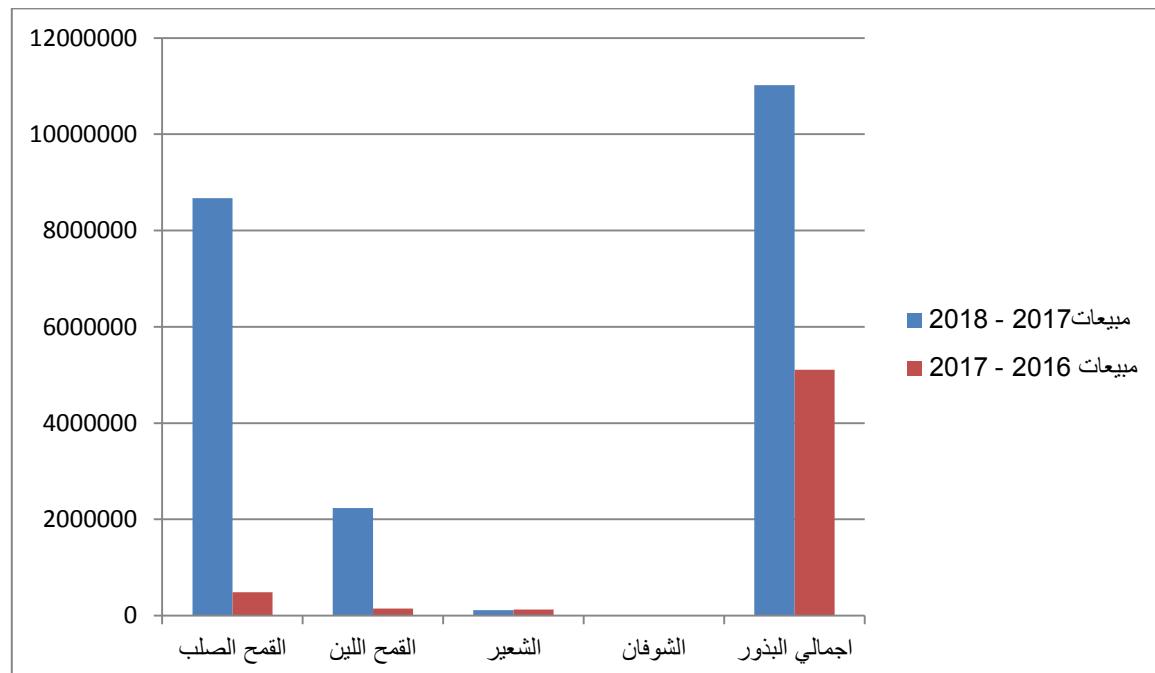
نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين تطور مبيعات الحبوب خلال السنطين الماضيتين ارتفاع نسبي لمجموع الانواع المذكورة اعلاه اذ بلغت اجمالي المبيعات 80.403.4 طن سنة 2017/2018 مقارنة بالنسبة التي قبلها التي كانت 70.966.00 وهذا ما يدل على تشجيع الدولة للفلاح من خلال تسهيل طرق التواصل والتسويق بين الطرفين.

هذا ما ادى الى ارتفاع انتاج الحبوب بمختلف انواعها الذي تجاوز توقعات مديرية القطاع المحددة ب 3.5 مليون قنطار بعد ان وصل 3.6 مليون قنطار ويعود هذا الى اعتماد الفلاحين على السقي التكميلي بالدرجة الاولى عبر 10 الاف هكتار من الاراضي الزراعية وهو ما سمح بتحقيق مردود يصل الى 50 قنطار في الهاكتار لدى بعض المنتجين.

الجدول 3 – 2: تطور انتاج الحبوب في الموسمين 2016 – 2017 و 2017 – 2018

النوع	2018 – 2017	2017 – 2016
القمح الصلب	867458.8	483018
القمح اللين	223252.3	14491.2
الشعير	11203.8	12549.8
الشوفان	260.8	486.2
اجمالي البدور	1102175.7	510545.2

الشكل 3 – 4: تطور انتاج الحبوب في الموسمين 2016 – 2017 و 2017 – 2018



من الجدول والشكل السابقين نلاحظ ان الانتاج ارتفع بالضعف تقريبا خاصة للقمح الصلب حيث انتقل من 4830118 طن الى 8674588 طن والقمح اللين انتقل من 14491.2 طن الى 223252.3 طن فيما انخفض الشعير من 12549.8 طن الى

11203.8 طن كما انخفض الشوفان من 486.2 طن الى 260.8 طن وهذا راجع الى كمية التساقط ونوعية البذور والاسمندة المستعملة

2. تسويق العلف والبقول الجافة:

وتضم هذه المجموعة نوعين من البذور وهي العدس والحمص، حيث نلاحظ من خلال الجدول الموالي ارتفاع نسبة المبيعات للنوعين معاً خلال الفترة 2017/2018 مقارنة بالفترة 2016/2017.

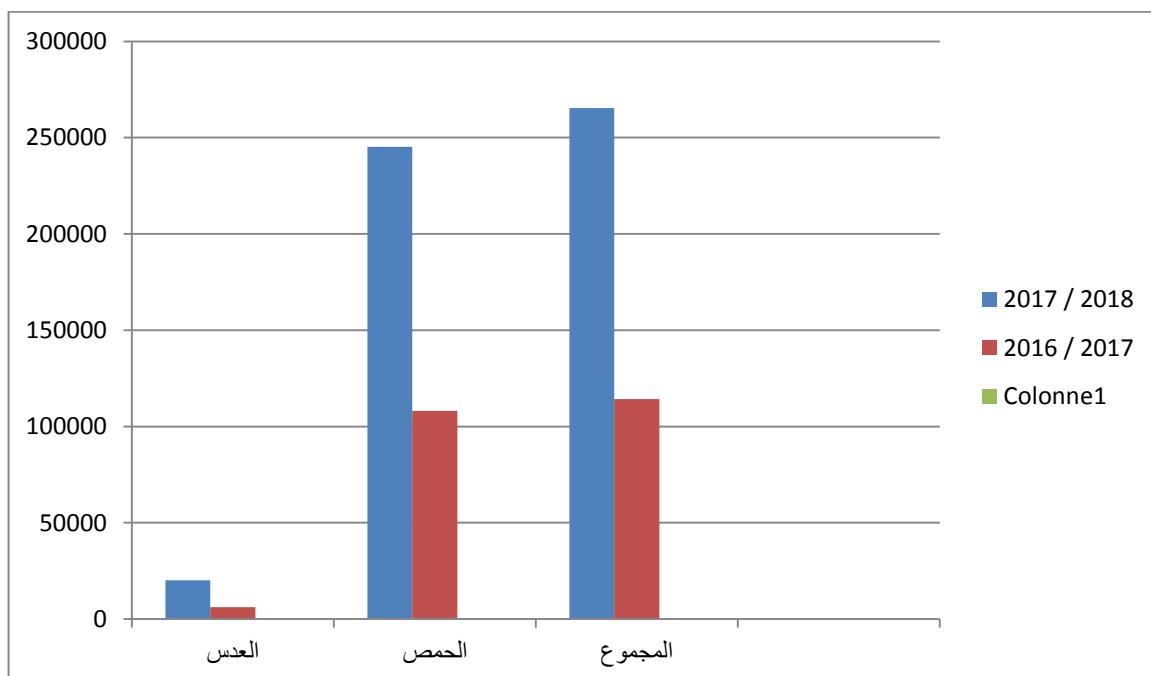
الجدول 3 – 3: تطور مبيعات العلف والخضر الجافة في 2016 – 2017 و 2017

2018

النوع	2018 / 2017	2017 / 2016
العدس	202.00	62.00
الحمص	2452.00	1081.00
المجموع	2654.00	1143.00

الشكل 3 – 4: تطور مبيعات العلف والخضر الجافة في 2016 – 2017 و 2017

2018



نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين ان اجمالي الخضر الجافة وارتفع من 1143.00 قنطار خلال الفترة 2016/2017 الى 2654.00 قنطار والتي بلغ فيها بيع العدس 2452.00 قنطار بعد ان كان 1081.00 قنطار السنة التي قبلها، والحمص انتقل من 62.00 طن قنطار الى 202.00 طن

الجدول 3 – 4: تطور انتاج العلف والخضر الجافة خلال الفترة 2016 – 2017 و 2018 – 2017

النوع	2018 / 2017	2017 / 2016
العدس	6709.6	147.2
الحمص	67.9	209
المجموع	6777.50	356.20

هذه المبيعات تمكّن من تحقيق ناتج قياسي في العدس بـ 6709.60 قنطار مقارنة سنة 2017/2018 مقارنة سنة 2016/2017 كان فيها الانتاج 147.2 فيما انخفض انتاج الحمص من 209 قنطار سنة 2016/2017 الى 67.9 سنة 2018/2017 والتي بلغت انتاج اجمالي البقول الجافة 6777.5 قنطار بعد ان كانت 356.20 قنطار خلال السنتين الاخيرتين.

المطلب الثاني: تسويق الاسمدة بتعاونية الحبوب والخضر الجافة تيلارت:
تحتاج الارض الى الاسمدة الازمة لاعطاء منتوج وفير كمية كبيرة من شأنها تغطيه الطلب وتلبية حاجيات المستهلكين وهذا ما تسعى اليه تعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيلارت بغية تحقيق الرضا وكسب ولاء زبائنها

1. تعريف الاسمدة الكيماوية:

طبعاً الاسمدة الكيماوية هي التي تدخل بالدرجة الأولى في تسميد النباتات التي تزرع بصورة تجارية لأنها تزيد الانتاج وخصوصاً في اصناف النباتات الهجينة التي تحتاج إلى تغذية عالية والسماد الكيميائي يتكون من ثلاثة عناصر وهي النيتروجين ، الفوسفور والبوتاسيوم مركبة مع بعضها بالإضافة إلى العناصر الصغرى غالباً ويكون احتياج النبات إليها في ثلاثة مراحل:¹

المرحلة الأولى: من حياة النبات يحتاج عنصر الفسفور لتشجيع نموه والمساعدة على امتصاص الجيد للماء من التربة

المرحلة الثانية: يحتاج النبات فيها لجرعات زائدة من السماد الأزوتى ونسبة ضئيلة من الاسمدة الفوسفورية

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التزهير وعند تكوين الثمار وفرها يحتاج النبات لكمية كبيرة من الاسمدة البوتاسية لأنها تساعد على تحسين عملية تلقيح والأخشاب والعقد للزهار والثمار وبالتالي يزيد الانتاجية

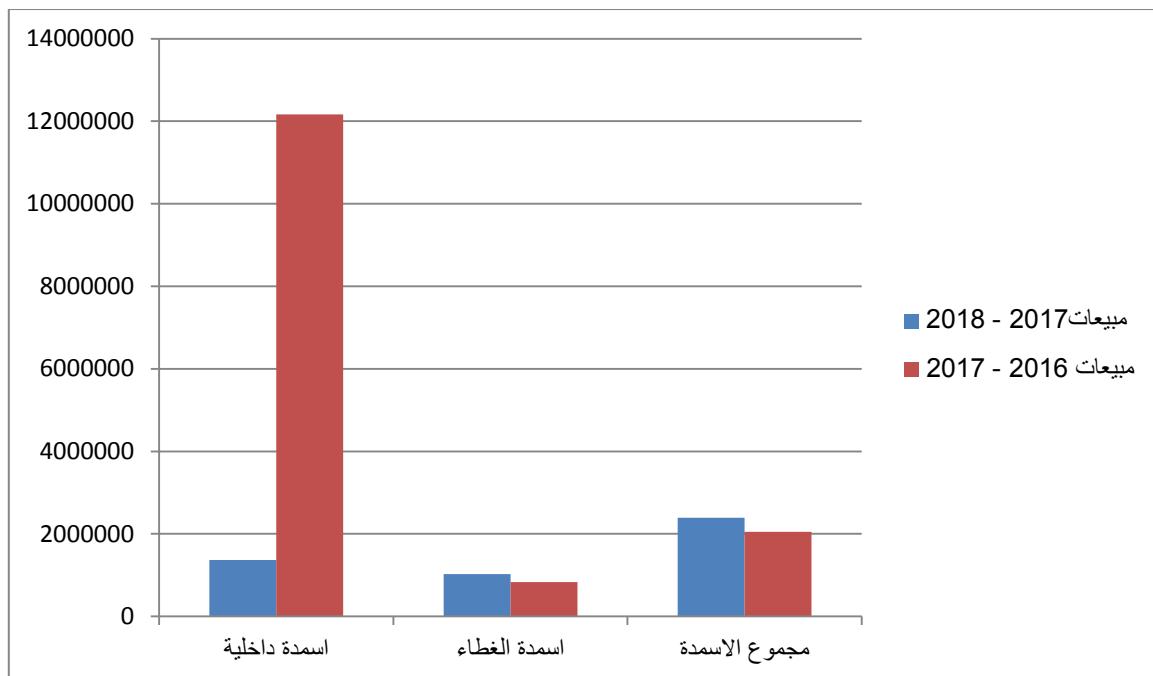
2. تسويق الاسمدة الكيماوية بالتعاونية CCLST

تعد دراسة انواع الاسمدة امر ضروري لتعاونية الحبوب والبقول الجافة بتيارت وتحليل تربة الاراضي الزراعية لاقتناء الاسمدة اللازمة وتوفيرها حسب طلب المزارعين وال فلاحين الذين يتعاملون معها، وبالفعل تمكنت التعاونية من تسويق نويعين من الاسمدة لزيانها وهي اسمدة داخلية واسمدة الغطاء وظل نوع يضم انواع مختلفة من الاسمدة والجدول التالي يبيّن انواع الاسمدة التي تسوقها التعاونية والمبيعات المحققة منها خلال الموسمين الآخرين

جدول 3 - 6: تطور مبيعات الاسمدة الكيماوية داخل تعاونية CCLST

Stock initial	Reçu UC C	ENTREE AOS	QTT restituée	Mobilisation Total	Qtt Facturée	Qtt Enlevée	Stock restant	Qtt Enlevée PMS	Rappel 2016/2017	Besoin 2017/2018	Fournisseur
أسمدة داخلية											
TSP 46%				4 989,50		1 274,50			1 329,00		FERTIAL
SSP SUPER 20%				6,50		0,00			0,00		FERTIAL
FOSFACTYL				1 196,50		169,50			2 524,00		TIMAC AGRO
Phosfert (MAP)				30,00		30,00			1 093,00		PROFERT SPA
NUTAGRA (MAP)				3 845,50		3 691,50			2 034,00		OCP SA
MATRIX STARTER				9 433,50		8 344,00			4 829,50		SODAGRI
weatfert				151,50		80,50			358,00		PROFERT SPA
ACTHVA				856,40		10,00			0,00		AGRICHEM
TOTAL ENGRAIS DE FOND				19 653,00		13 600,00			12 167,50	0,00	
أسمدة الغطاء											
Urée Asfert				9 634,00		8 775,50			4 358,50		ASFERT RADE PLAL
Urée CEVI AGRO				0,00		0,00			0,00		
Urée Perilée				1 779,00		0,00			0,00		
Urée Prille				0,00		0,00			0,00		
N-FORCE 40				2 403,00		2 403,00			2 969,00	2 500,00	SODAGRI
Sulfammo				0,00		0,00			0,00	1 000,00	TIMAC AGRO
Sulfazot				27,50		0,00			0,00	2 000,00	FERTIAL
Azosul				1 577,00		1 091,00			1 019,50	0,00	PROFERT SPA
Azofert 21%				24,00		0,00			0,00	2 500,00	PROFERT SPA
TOTAL ENGRAIS DE COUVERTURE				15 444,50		12 269,50			8 347,00	11 000,00	

الشكل 3 – 7: تطور مبيعات الاسمدة الكيميائية داخل تعاونية CCLST:



من الجدول اعلاه والشكل نلاحظ ان تعاونية الحبوب والبقول الجافة تيارت حققت كمية مبيعات مرتفعة لسنة 2017/2018 مقارنة بالنسبة التي قبلها وذلك في كلا النوعين من الاسمدة حيث نلاحظ ان مبيعات الداخلية ارتفعت من 12167 قنطار سنة 2017 / 2016 الى 13640 قنطار في السنة الموالية وارتفعت كذلك كمية اسمدة الغطاء من 8347 قنطار لسنة 2016 / 2017 الى 10240.5 قنطار لسنة 2018/2017

هذا الرقم المحقق ناتج من استجابة التعاونية لطلبات زبائنها الفلاحين والمتعاملين معها وبالتالي تحسين صورتها الذهنية وكسب حصة سوقية جديدة من شأنها تحقيق الاهداف المسطرة من جهة ومواجهة المنافسة من جهة اخرى

المطلب الثالث: تسويق الادوية الكيميائية بتعاونية CCLST :

تسعى تعاونية الحبوب والخضر والفاكه الجافة الى تزويد فلاحها بمختلف الطلبات المقدمة منهم من بذور وأسمدة وادوية ضد الاعشاب الضارة وغيرها

١. تسويق الادوية ضد الاعشاب الضارة بالتعاونية^١

تعمل تعاونية على استيراد من المؤسسة الام ثلاث انواع من الادوية ضد الاعشاب الضارة واعادة بيعها الى زبائنها والمستثمرين المتعاملين معها وهذه الانواع هي كالتالي:

- ✓ تسويق مبيد الاعشاب الضارة ضد النباتات احادية الفلقة
- ✓ تسويق مبيد الاعشاب الضارة ضد النبات ثنائية الفلقة
- ✓ تسويق مبيد الاعشاب الضارة ذات العمل المزدوج

في الاول لا باس ان نعطي تعريف للنوعين من النباتتين السابقتين

- **النباتات احادية الفلقة:** هي اعشاب لها اوراق رفيعة وازهار مركبة غالباً من ثلاثة اجزاء ولها ساقان اسطوانية وجذور متفرعة كفصيلة النجليات (الخرطال، السيبوس، المدهون، البصيلة، البرواك، النجم.....) ويشمل هذا الصنف اهم فصيلة نباتية وهي الفصيلة النجيلية التي تضم اهم محاصيل الحبوب في المعالم مثل القمح والشعير ، والذرة والشوفان.....

- **النباتات ثنائية الفلقتين:** هي نباتات عريضة ولها ازهار مركبة اكثر من ثلاثة اجزاء ولها جذور وندية كفصيلة الطبيبات والمركبـة والخشـاسيات مثل بلعمـان ، الكلـكار ، الجـمرة ، الحرـيـكة ، الحـميـضـة ، الخـبـيزـة.....

فالفلاح يعاني من هذه الاعشاب واحرس ما حتم عليه الوضع لاقتناء المبيدات اللازمة حسب كل صنف وحسب نوعية محصوله الزراعي وهذا ما تسعى تعاونية

^١ عباس طنجي، مكافحة الاعشاب في محاصيل القمح، والشعير، وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ، المغرب، 2006 ص:5

الحبوب والخضر الجافة الى توفير نظرا للمشاكل التي تخلفها هذه الاعشاب سواء في تنافسية المحاصيل الزراعية او جودتها او حتى اثناء الحصاد وما تتسبه في تعطيل للحدادات ولها فالتعاونية تسوق لزبائنها هذه المبيدات بغية انتاج وفير وتشجيع لمواصلة هذه المهتمة وهذه الانواع المسوقه تستعمل حسب كل مبيد وحسب نوع المحصول اي بوحدة للتر في الهاكتار او الغرام في الهاكتار او الكيلو غرام في الهاكتار

الجدول 3 – 8: حالة مبيدات الاعشاب الضارة بالتعاونية لموسم 2018 – 2017

	الجدول 3 – 8: حالة مبيدات الاعشاب الضارة بالتعاونية لموسم 2018 – 2017													
	Unité	Type d'emba	Stock initial	Qtt déposée	Qtt restituée	Mobilisation Total	Équival. hectare	Qtt Facturée	Qtt Enlevée	Stock restant	Équival. hectare	Qtt Enlevée PMS	Équival. hectare PMS	Fournisseur
Traxos	(L)	Bid 5 L	0,00	1 040,00	515,00	525,00	1 035,00	520,00	525,00	0,00	525,00	445,00	445,00	PROFERT
Axial	(L)	Bid 5 L	0,00	300,00	280,00	20,00	259,00	20,00	20,00	0,00	26,64	5,00	6,66	PROFERT
Brumby 80 EC	(L)	Bid 5 L	0,00	200,00	195,00	5,00	160,00	5,00	5,00	0,00	6,66	0,00	0,00	ACI
Ravinol	(L)	Bid 5 L	195,00	0,00	0,00	195,00	64,74	0,00	0,00	195,00	0,00	0,00	0,00	SODAGRI
AKOPIK	(L)	Bid 1L	0,00	36,00	0,00	36,00	28,80	0,00	0,00	36,00	0,00	0,00	0,00	SRID
FOCUS	(L)	Bid 1L	0,00	97,00	0,00	97,00	97,00	90,00	90,00	7,00	90,00	46,00	46,00	SRID
		Bid 5 L	0,00	100,00	0,00	100,00	100,00	100,00	100,00	0,00	100,00	25,00	25,00	SRID
FUSILADE	(L)	Bid 5 L	0,00	1 100,00	240,00	860,00	1100,00	860,00	860,00	0,00	860,00	515,00	515,00	AGRICHEM
CHALLENGE	(L)	Bid 5 L	0,00	2 400,00	1 585,00	815,00	278,33	825,00	815,00	0,00	218,57	515,00	147,14	AGRICHEM
S/Total équivalent hectare Anti Monocotylédones							3 122,87	2 420,00	2 415,00	238,00	1 826,87	1 551,00	1 184,80	
Anti Dicotylédones														
Zoom	(Kg)	Bte 120g	0,000	50,040	45,960	4,080	45,840	4,080	4,080	0,00	33,99	0,12	1,00	PROFERT
Zoom	(Kg)	Bte 1,08kg	0,00	238,68	92,88	145,80	1 554,33	145,80	145,80	0,00	1 214,51	63,72	530,79	PROFERT
Sekator	(L)	Bid 1,05L	0,00	126,00	73,50	52,50	840,00	52,50	52,50	0,00	350,18	17,85	119,06	AGRICHEM
RAPID	(Kg)	Bte 60g	0,00	2,400	0,000	2,400	200,000	1,020	1,080	1,320	90,00	0,24	20,00	
Dialen Super	(L)	Bid 5 L	0,00	950,00	605,00	345,00	85,00	325,00	345,00	0,00	345,00	20,00	20,00	PROFERT
Mustang	(L)	Bid 5 L	20,00	1 600,00	265,00	1 355,00	2 168,00	1 355,00	1 355,00	0,00	2 168,00	540,00	864,00	PROFERT
Granstar	(g)	Bte 100g	0,00	35,00	1,30	33,70	2 450,00	33,70	33,70	0,00	2 696,00	1,00	80,00	ACI
		Bte 25g	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	ACI
LANCELOT	(g)	Sach 0,165g	0,00	6,6	3,30	3,30	100	0,66	0,66	2,64	20,00	0	0	SRID
S/Total équivalent hectare Anti Dicotylédones							1 917,76	1 937,82	3,96	6 917,67	642,93	1 634,85		
Double Action														
Cossack	(L)	Bid 5 L	0,00	2 000,00	875,00	1 125,00	2 000,00	1 125,00	1 125,00	0,00	1 125,00	165,00	165,00	PROFERT
PALLAS 45 OD	(L)	Bid 5 L	0,00	60,00	55,00	5,00	80,00	5,00	5,00	0,00	10,00	0,00	0,00	PROFERT
HUSSAR evol	(L)	Bid 5 L	0,00	2 000,00	750,00	1 250,00	2 000,00	1 230,00	1 230,00	20,00	1 230,00	1 045,00	1 045,00	CASAP
TRAXOS ONE	(L)	Bid 5 L	0,00	2 300,00	560,00	1 740,00	1 865,00	1 740,00	1 740,00	0,00	1 740,00	1 030,00	1 030,00	PROFERT
BROME (PALLAS+MUSTANG+HELIOSOL)	(L)	PACK	0,00	7,00	5,00	2,00	20,00	2,00	2,00	0,00	20,00	2,00	20,00	PROFERT
DISCOVERY (TRAXOS+MUSTANG)	(L)	PACK	0,00	70,00	43,00	27,00	300,00	27,00	27,00	0,00	270,00	16,00	160,00	PROFERT
S/Total équivalent hectare Double Action							4 129,00	4 129,00	30,00	4 395,00	2 258,00	2 420,00		
Total équivalent hectare							8 466,76	8 481,82	271,96	13 139,54	4 451,93	5 239,65		

المصدر: عن تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيارت

يبين الجدول اعلاه الاصناف الثلاثة التي تسوقها التعاونية المذكورة سلفا لحالة مبيدات الاعشاب الضارة لموسم 2016/2017 اذا يضم كل صنف انواع عديدة من المبيدات وموضحا مقدرا استخدامها في الهاكتار والعلامة لكل نوع والطرق المزود لها

كما تحت التعاونية متعامليها الى الاستعمال العقلاني لهذه المبيدات وطرق الوقاية منها نظرا لخطورتها على المنتوج وبالتالي الخطورة النهائية هي بالطبع على المستهلك وما تنسيه من امراض

المبحث الاول: ايجابيات وسلبيات حول نشاط التعاونية

يتمثل نشاط تعاونية الحبوب والبقول الجافة بتيلات في تخزين وتسويق الجبوب والخضر الجافة وهو النشاط الرئيسي لها تقوم بتسويق البذور الاسمية وبعض عوامل الانتاج الفلاحي الا انها تعاني من بعض السلبيات كما لديها ايجابيات مختلفة وهذا ما سننطرق اليه في هذا المبحث:

المطلب الاول: ايجابيات تعاونية الحبوب والخضر الجافة تيلات.

ان مختلف ايجابيات التعاونية ناجمة من تفاعلها وتعاملها مع الفلاحين والمزارعين الذين يتعاملون معها من خلال محاولة اسباع حاجاتهم وبالتالي فهي تسعى الى تقديم الافضل ومن بين الايجابيات مايلي:

- ✓ المعاملة الحسنة بين العمال في اطار العمل داخل التعاونية
- ✓ التجاوب الذي وجدها عند العمال في مساعدتنا في الحصول على المعلومة
- ✓ تقوم التعاونية في مواسم الحرث والبذر والحساب بتقديم خدمات اخرى والمتمثلة في تأخير الالات الفلاحية حصادات، جرارات، رباطات.....، الى الفلاحين وباسعار معقولة جداً،
- ✓ تعتبر التعاونية المنفذ التسويقي الاول للفلاحين نظرا لضعف التسويق اثناء توفر المنتجات الزراعية بكميات كبيرة وبالتالي تصريف هذه المنتوجات يكون على مستوى هذه الاخرية

✓ الفلاحون يجهلون تقنيات المعالجة بالاسمدة وبالتالي التعاونية تسعى الى تقديم الارشادات اللازمة وذلك عن طريق تقديم مطويات للتوجيه والارشاد، او الشرح المباشر.

✓ استفادة 647 فلاح من القرض الرفيق وهذا خطوة من التعاونية لتشجيع الفلاحين ودعمهم لزيادة الانتاجية

✓ اعفاء الفلاحين من الرسم على القيمة المخافية على البدور والاسمدة ومبيدات الحشرات

✓ اصدار بطاقة الكترونية للفلاح وبالتالي تقليل مدة الانتظار والقضاء على البيروقراطية في الحصول على البدور والاسمدة فالآن يتم التعامل بملف واحد عكس الاعوام الماضية حيث كان الفلاح مجبرا على ايداع الملف 5 دقائق في العام وتمكن البطاقة سحب فاتورة المواد في اقل من 5 دقائق على خلاف ما كان معمول به اي فترة 15 يوم

✓ تتوفر التعاونية على عدة وحدات موزعة على مختلف المناطق في الولاية لضمان القرب من المناطق ذات الصلة بموضوع النشاط الفلاحي ومنه تقرير الادارة من الفلاحين

المطلب الثاني: سلبيات في انتاج وتسويق الحبوب:

كباقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعاني تعاونية الحبوب والخضر الجافة من عدة عرائض نوجزها في ما يلي:

- نقص كبير في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة في انتاج وتسويق منتوجات المؤسسة وفي مجال الارشاد الانتاجي للفلاحين،
- عدم تدريب الفنيين والعاملين اضافة الى ضعف المختبرات
- ضعف التسويق بين مختلف الجهات والوحدات ذات العلاقة بانتاج وتسويق الحبوب بالتعاونية.

- ارتفاع تكاليف والاسمندة والادوية المستوردة مما يشكل عبئاً مادياً للزوارعين ذوي الامكانيات المادية الضعيفة بجانب عدم توفر مستلزمات الانتاج الاخرى
- الاسعار المعمول بها لا تغطي الاسعار المرجعية الامر الذي يؤدي الى عدم وجود منافسة حقيقة ودخول القطاع الخاص في عمليات التسويق
- كثرة الاعطال التقنية على الرغم من توفر الصيانة والوقاية المبرمجة
- الضغط الذي يحدث على عمال المصلحة خاصة في فصل الخريف "موسم الزرع" وفصل الصيف" موسم الحصاد"
- قلة وعي الفلاح الذي يسبب متاعب لعمال التعاونية
- تاخر سداد الديوان يؤدي الى تاخر في سدادها من ربح التعاونية (هامش الربح" البيع، التحويل، حق التخزين..)
- الاخطاء الادارية في الوثائق والملفات
- تاخر شديد للمستحقات
- عدم الاهتمام بالقرارات الادارية من طرف الزبائن واللجوء الى الفزاع
- صعوبة الرقابة الداخلية والخارجية

المطلب الثالث: الحلول المقترنة بتعاونية CCLST

في ضوء ما تطرقنا اليه اثناء تريضاً بتعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيلار لا باس ان نقترح حلول وتوصيات حول واقع تسويق المنتوج الفلاحي بالتعاونية والمساهمة في تحقيق اهدافها.

ومن بين هذه الاقتراحات والحلول مايلي:

 باعتبار التعاونية مؤسسة انتاجية وتجارية بدرجة الاولى لا بد لها من تكثيف حملاتها الترويجية والتعريف اكثر بمنتجاتها المختلفة من خلال

**تنشيط المبيعات والمشاركة في المعارض الوطنية والدولية او الترويج
عبر رسائل الاتصال المختلفة**

- يجب على تعاونية الحبوب والخضر الجافة بتيارت الاعتماد على الدراسات التسويقية وبحوث التسويق والتخطيط الدقيق
- وضع خطة استراتيجية طويلة المدى وتخفيف سعر تكفة المنتج مما يحقق لها أعلى عائد ممكн
- العمل على ارضاء العملاء الحاليين ومحاولة كسب زبائن جدد
- توسيع نطاق التخزين وتقديم المساعدة لتسهيل عمليات الانتاج
- تكوين عمالها ووضع نظام محفز لهم
- تهيئة البذور في وقتها المحدد وتسويقهها للفلاحين
- محاربة المضاربين وفتح تحقيقات حول شكاوى الفلاحين فيما يخص حصولهم على بذور مغشوشة
- ضمان التوازن بين الانتاج الوطني وحاجة السكان من الحبوب وضمان تخزين الحبوب والخضر الجافة
- تمويل عمليات تداول استعمال البذور الجيدة والتي تعتبر وسيلة لتكثيف الانتاج ورفع الانتاجية
- توحيد قنوات التوزيع والتخزين
- توحيد اسعار الحبوب والبقول الجافة الموجهة للاستهلاك والعمل على استقرارها
- رفع الانتاجية عن طريق البحث والتطوير
- تشجيع ودعم الفلاحين
- انشاء وتهيئة المخابر اللازمة
- العمل على توسيع نطاق نشاطها و مجالها الجغرافي

▪ بناء هياكل جديدة وصيانة القديمة منها لاحتواء الانتاج المتزايد

والاستغلال الامثل للمخازن

▪ احترام معايير الجودة والنوعية في تسويق الاسمدة والبذور

▪ على التعاونيين ان تكون همزة وصل بين المؤسسة الام والفللاح

▪ المحافظة على الهياكل باعتبارها البنى التحتية للتعاونية

▪ تلبية احتياجات الموردين والزبائن للطلبيات وبالجودة المطلوبة والوقت

المطلوب

✓ حوصلة حول التربص الميداني:

إن اجراء تربص قد اتى ثماره حيث ان المتربي من خلال مثل هذه التجارب اخذ صورة حقيقة عن الواقع العملي وكيفية سير الامور داخل المؤسسات بصورة واضحة بعيدا عن الافتراضات التي يمليها الواقع النظري الاكاديمي، ويمكن للمتربي اخذ خبرة مهنية تمكنه من الولوج في عالم الشغل وقد اخترل جل الفجوات بين الواقع النظري والواقع العملي، فدخول المهنة متربصا اسهل منه عملا مرسما، وعلى الرغم من استفادتنا من هذا التربص الا انه كانت هناك بعض العقبات التي كانت حاجزا جون الوصول الى التوصل الى دراسة جميع النقاط المرسومة من خلال خطة العمل، وترتکز محمل هذه المشاكل في ضيق الوقت المخصص للتربص بالإضافة الى التحفظ من قبل عمال المؤسسة بالادلاء بای معلومات في ظل توجه المؤسسات الغربية الى الاصلاح عن جميع المعلومات لجلب مستثمرين، اما المشكل الرئيسي فكان في عدم اعطاء اهمية كبيرة للتسويق من جانبه التطبيقي وذلك لغياب هذا النوع من النشاط

✓ دور المعلومات السابقة في التربص:

إن مدة التكوين التي تلقيناها والتي دامت لشهر قد ساعدنا على الاندماج بصورة عادبة في المؤسسة خلال اجرائنا للتربص، ذلك ان كل ما يتم على مستوى المؤسسات ما هو الا واقع نظري قد تم التعامل مع بعض الفروقات التي تملتها البيئة العملية والتي يتم التعامل معها وجريها اما بالممارسة المتكررة، او بالحنكة المكتسبة من الخبرة المهنية.

خلاصة

لقد وصلنا من خلال تربصنا في التعاونية الى ان اجراء اي تكوين وفي اي مجال من المجالات لا يأتي ثماره ويبقى مجرد معارف مكتسبة جافة لا تساعد المتكون على تحقيق الهدف المرجو منها، وذلك اذا لم يتم ارافقها بتربيص يساعد المتكون على تطبيق المعرف النظرية المكتسبة لتحقيق المنفعة المرجوة وذلك خطوة بخطوة، حتى إذا تم له الالتحاق بمنصب الشغل يجد نفسه متمكن من المجال الذي يتخصص فيه نظريا وتطبيقيا، وبخصوص إشكال موضوعنا حول واقع تسويق المنتوج الفلاحي بالتعاونية فنقول ان التعاونية لا تعطي الاهمية الكبيرة للتسويق وغيابه في حالات عديدة خاصة اثناء مراحل البيع والشراء للمنتوجات، وفي علاقتهم مع الفلاحين في ظل وجود مشاكل عديدة يوما بعد يوم .

خاتمة

يعتبر النشاط التسويقي للمنتجات الفلاحية من اهم الرهانات التي يجب على المهتمين بالقطاع الزراعي النجاح في استعماله وتحقيق الاهداف المسطرة خصوصا ونحن ندرك مدى حساسية هذا القطاع بالجزائر من سوء التسيير الناجم عن افقاره للنشاط التسويقي من تراكم وفرات الانتاج وما ينجر عنها من خسائر بالإضافة الى عدم استغلال الفرص الاستثمارية التي يخلفها الوقوف امام حقيقة تثبت جودة بعض المنتوجات الجزائرية لاكتسابها خصائص نسبية مقابل ضعف قيمة التصدير للعالم الخارجي

ولعل من اهم الاسباب التي أدت إلى عدم انتهاج التسويق الزراعي في الجزائر تذبذب الانتاج من سنة لآخر مع ضعف المنافسة المحلية بين المنتجين

ما يبرر هذا ارتقاء اسعار هذه الاخرية طول فترات السنة مع استخدام طرق التسويق المستندة لسعر التكلفة بالإضافة الى هامش الربح ويظهر هذا جليا في منتجات اللحوم الحمراء حيث نجد ان الدولة الجزائرية تستعين بالاستيراد لتغطية الحاجات الوطنية خصوصا في فترات ذروة الطلب من جهة اخرى نجد هناك منتجات ذات طلب سوقي مرتفع مع توفر الجزائر على قدرات انتاجية عالية مقابل سلبية تكمن في عدم امكانية تصديرها مما ينجز عنها خسائر المنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني بصفى عامة

فالنشاط التسويقي للمنتجات الفلاحية على وجه الخصوص يهدف الى التفكير الاستراتيجي قبل بدا عمليات الانتاج حيث يظهر التوقعات المستقبلية الواقعة لحجم الطلب والعرض كما نجد من مهامه البحث عن احسن الطرق والكيفيات التي تكمن في تصريف هذه المنتوجات من خلال كل القنوات التوزيعية المحلية والدولية.

اختبار الفرضيات التالية:

 **التسويق الزراعي يهدف الى توفير وتنوع المنتجات الفلاحية في الاسواق**

الفرضية الصحيحة اذا انه كلما كان التسويق فعالب في بلد ما كلما حق اكتفاء اكبر من المنتجات الى السوق المحلية او الدولية وبالتالي زيادة الوفرة والقضاء على مختلف التبعية الدولية

 **يقلل التسويق الزراعي من مخاطر الفلاحة المحتملة**

صحيحة تماما حيث ان التسويق الفلاحي يهتم بتوجيه جميع الانشطة الفلاحية قبل واثناء عملية الانتاج الى غاية تصريفها وتقديمها في احسن الظروف للمستهلكين او الزبائن المحتملين وبالتالي التخلص من الفائض مما يشجع الفلاح على مواصلة مهنته مستقبلا

القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الوطني

تعتبر الفرضية صائبة الى حد كبير اذا تم تمويل القطاع بالشكل اللازم نظرا لحساسيته وخصائصه ومميزاته وارتفاع نسبة المخاطرة فيه، حيث ان اهتمام الدولة الجزائرية به قد يخفف من التبعية لقطاع المحروقات بشكل خاص والمساهمة في زيادة الانتاج الوطني بشكل عام

نتائج البحث:

من خلال بحثنا هذا توصلنا الى جملة من النتائج وهي:

-  يعتبر التسويق ذا أهمية بالغة في الوقت الراهن من أجل الاستثمارات الاقتصادية.
-  لا يمكن ترقية القطاع الفلاحي بدون الاستعانة بالأداء التسويقي الحديث خصوصا مع النهج الاقتصادي الحر.
-  التسويق الزراعي يساهم بشكل كبير في النهوض بالتجارة الخارجية وبالتالي ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر
-  رضا المستهلكين المحليين والدوليين متوقف على مدى نجاعة الأنشطة التسويقية
-  غياب الثقافة التسويقية لمعظم المنتجين الفلاحين بالجزائر
-  الإنتاج الزراعي بالجزائر شهد تحسن ملحوظا خلال السنوات الأخيرة رغم المشاكل والعقبات التي يعاني منها.

الوصيات والاقتراحات:

-  يجب على المؤسسات الفلاحية الاعتماد على الدراسات التسويقية والتخطيط الدقيق
-  على السلطات المعنية تنظيم عدة معارض دولية من أجل التعريف بمنتوجاتها الفلاحية

يجب على الجامعات الجزائرية إدماج مقرر جديد لدراسة التسويق الفلاحي مع وجود

مقررات تدرس أقل أهمية من القطاع الفلاحي

دعم المنتوج المحلي وتشجيعه والتقليل من الاستيراد للمنتجات الفلاحية

آفاق البحث:

في نهاية بحثنا لا يمكننا القول أننا ألمينا بكل جوانب الموضوع وأننا وفيينا بالإشكال حقه من البحث وتحليل هذا الموضوع

يتطلب جهد كبير لأنه موضوع شائك وواسع لا يمكن التطرق إلى جميع جوانبه لذلك إرتأينا إقتراح معالجة بعض المواضيع.

ترويج المنتجات الفلاحية في الجزائر

واقع تسويق الفلاحية في الجزائر

دور التسويق في تخفيض التكاليف

آثار تحرير الأسواق العالمية أمام تدفق المنتجات الفلاحية

هل يمكن الاعتماد على القطاع الزراعي كبديل للنفط؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب

1. أبي سعيد الديوجي، مبادئ التسويق الزراعي، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع .2001.
2. جميل محمد جميل الدباغ، إقتصاديات التسويق الزراعي، دار المرتضى، العراق، بغداد 2014.
3. ذكرياء عزام وآخرون: مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الالميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، 2008، ص 37.
4. صبحي محمد اسماعيل، محمد الحمد القنبيط، التسويق الزراعي، كلية الزراعة، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض السعودي.
5. عاكف الزعبي، مبادئ التسويق الزراعي ، الأردن، دار الرایة للنشر.
6. علي توفيق الحاج محمد سمير حسين محمود عوده التسويق الزراعي دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع الطبعة العربية الاولى عمان الاردن 2011.
7. فدوی يحيى عبد الرحيم، التسويق الزراعي، المستوى الخامس، الدفعة 18، جامعة الخرطوم، السودان.
8. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد مختلفة، 2014 – 2015، مجلد رقم 34 – 35.
9. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2016.
10. الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، المجلد رقم 10، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2016.
11. محمد فريد الصحن، التسويق (المفاهيم والاستراتيجيات) الدار الجامعية، الاسكندرية.
12. محمود ياسين، الاقتصاد الزراعي، ادارة المزارع والتسويق، مصر، مطبعة خالد بن الوليد 1977.
13. مصطفى فكري، احمد محمد الفيل، مبادئ التسويق الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، جامعة الاسكندرية، مصر 1979.
14. نزار عبد المجيد البرواوي، احمد محمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية.
15. نعيم العبد عاشور، رشيد نصر عودة، مبادئ التسويق، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

أطروحت الدكتوراه والرسائل العلمية

1. - بن لاغة محمد رضا، انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي ، 2012-2013.
2. برطي محمد نذير، تحديد المنتجات الغذائية ومشكلة التسويق الزراعي بالجزائر، جامعة ابن خلدون، تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تسويق، 2015.
3. سعيد منصور فؤاد تقييم قنوات توزيع الخضر والفواكه في الجزائر شهادة دكتوراه علوم في علوم تسيير تخصص تسويق جامعة الجزائر 3 2013\2014.
4. سيار زوبيد، دون أهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، جامعة الجزائر 3 2013/2014.
5. شويخي هناء،اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2012 /2013.
6. عقال عبد الكريم، البحث عن الامثلة لمحدودية الانتاج في القطاع الزراعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3 ، 2011.
7. عيسى بن ثامر، مشكلة الغذاء في الجزائر ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد، جامعة مشوري قسنطينة.
8. فوزية غربي: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: اقتصاد، 2007 / 2008.
9. منصور ي صمودي، التمويل الزراعي للحبوب في اطار السوق الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2008.

المجلات والملتقيات

- 1Simon. Maxwell end frankenberjer n – d/ part. 3 work bank . 1 1986.
2. تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي 2014، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2014، ص.
- 3 Mouloud slougoui : politique algerienon matiere de sécurité alimentair cread. Alger. 1986.
4. احمد باشي: القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث عدد 02 / 2003، جامعة الجزائر.

5. الامن الغذائي شمال افريقيا، تحليل الحالة واستجلبات الدول لعدم الاستقرار
الاسواق الزراعية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا، مكتب شمال افريقيا،
الطبعة الاولى، الرباط 2012، ص.
6. تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما، 1996م.
7. دالي احمد " واقع المؤسسات الاقتصادية في ظل هيمنة التسويق، ملتقى دولي حول
المؤسسات الاقتصادية، واقع وافق.
8. قوريش نصيرة، التنمية الزراعية والتحديات، الامن الغذائي في شمال افريقيا،
الملتقى الدولي التاسع، حول - استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء
المتغيرات والتحديات الاقتصادية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، نوفمبر 2014.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسات الاولية للبنية الانتاجية والتسوية
الزراعية في بعض الدول العربية، الخرطوم 2000.

الموقع الالكتروني

1. [http://www.alhewar.org/debat/chow.art.asp ?aid=144023](http://www.alhewar.org/debat/chow.art.asp?aid=144023)
2. [http://wodjda-portail.net/ma/wp-content-up\(cads\)-16-04-2012eldjanati-jpj](http://wodjda-portail.net/ma/wp-content-up(cads)-16-04-2012eldjanati-jpj)
3. Mouloud slougoui : politique algerienon matiere de security alimentair credad. Alger. 1986
4. [Simon. Maxwell end frankenberjer n-d/part. 3 work bank 1986.](http://Simon. Maxwell end frankenberjer n-d/part. 3 work bank 1986)
5. 1 سهام بن عموشة، الامن الغذائي التي يتحقق بمساهمة الخبراء الاقتصاديين، الشعب
يوم 28 – 04 – 2014، من الموقع <http://www.djazairesse.com/echaab/35238>.
6. 1 عمران اشرف محمد، اشكالية الامن الغذائي من الموقع الالكتروني :
<http://www.nodhoub.com/index.php/food/777/problamatique-food-securite>
7. 1 من الموقع 18/05/2018، 10:30 <http://ar.wikipedia.org>
8. 1 منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (F. A. O)
<http://Fenix.Fao.org/Faostat/beta/en/#duta/Qc>
9. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 11 / 10 / 2014 ، 15:44 من
الموقع : www.minagri.dz
10. إحصائيات التجارة الخارجية خلال الأشهر 9 الأولى 2015 من الموقع
www.commevce.gov.dz
11. حصيلة التجارة الخارجية للجزائر 2015 من الموقع
www.andi.dz/statistique

12. احصائيات و حصائر التجارة الخارجية من موقع

www.commerce.gov.dz

الديوان الوطني للإحصاءات نتائج 2013 / 2015 N. S، 0.

الملحق



Double Action
Protection



 **Amistar Top®**

syngenta



TM

**Le pionnier
des fongicides
céréales en Algérie !**

**رائد المبيدات الفطرية في
محاصيل الحبوب في الجزائر !**



syngenta.TM



La référence contre les dicotylédones

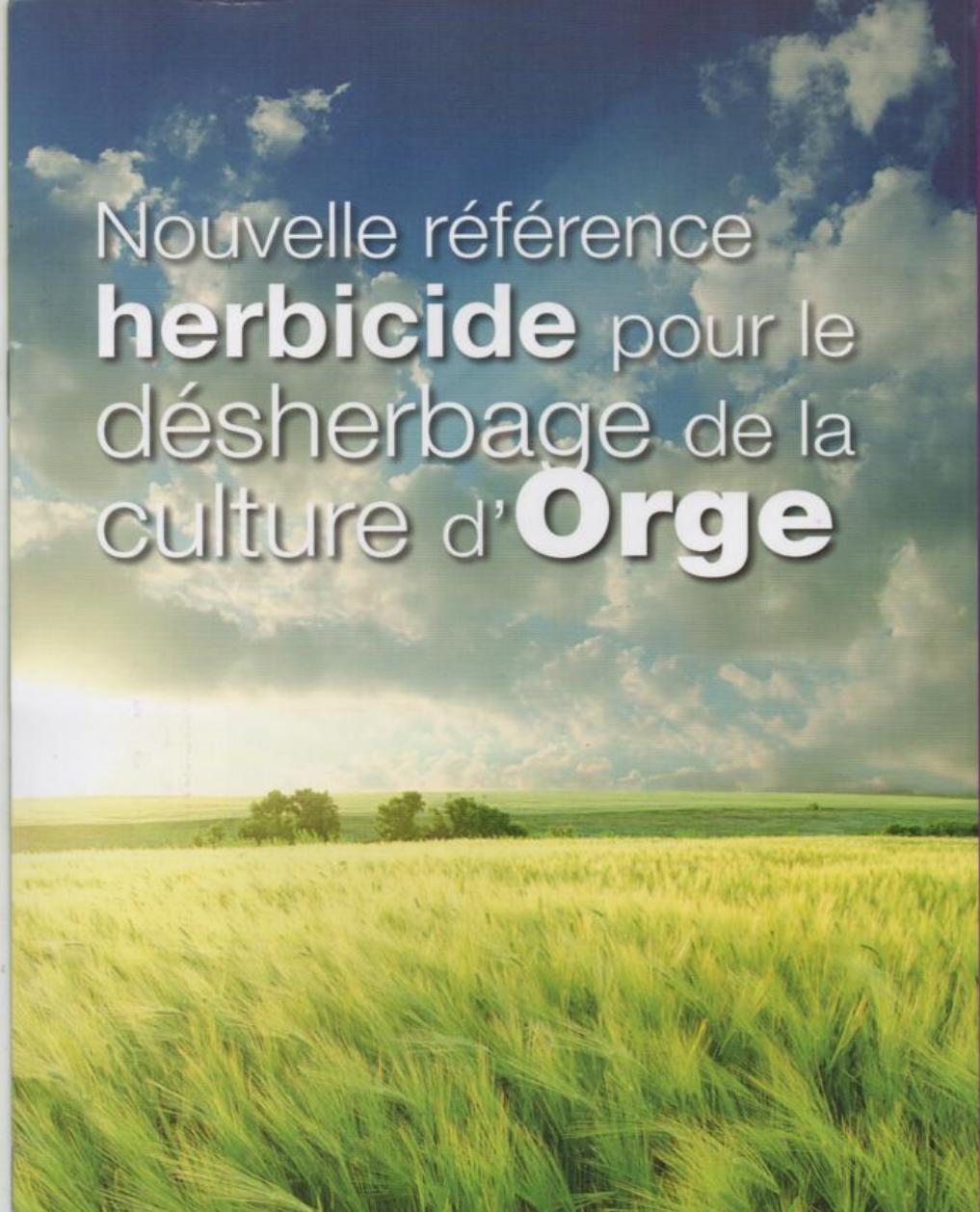
المرجع ضد الأعشاب
الضارة عريضة الأوراق



 Zoom®

 syngenta.

TM



Nouvelle référence
herbicide pour le
désherbage de la
culture d'**Orge**

 Axial[®] 045 EC

syngenta.



TM

Le **spécialiste**
pour le **contrôle** des
graminées adventices
المبيد المتخصص في
محاربة النجيليات الضارة



TM

La nouvelle technologie
pour en finir avec les graminées
adventices



 **Traxos®**



TM

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الصورة حول الجهاز التسويقي ومسألة الانتاج الزراعي بالجزائر حيث نستنتج من هذه الدراسة إلى ان التسويق الزراعي يتمثل في تسويق المنتجات الزراعية من المنتج الى المستهلك وان جودة المنتوجات الزراعية تتأثر بالظروف المناخية بشكل كبير نظرا لخصوصياتها كما نستنتاج ضعف الارشاد ونقص التنظيم مما جعله يبقى يتخطى في مشاكل وعراقل حتمت على الجزائر اللجوء الى الاستيراد لتحقيق اكتفاء ذاتي.

Cette étude vise à clarifier la situation au sujet du système de commercialisation et la question de la production agricole en Algérie, où nous concluons de cette étude que la commercialisation des produits agricoles est la commercialisation des produits agricoles du produit au consommateur et que la qualité des produits agricoles touchés par les conditions climatiques en grande partie en raison des particularités que nous concluons la direction faible et l'absence de réglementation, ce qui en fait Reste en difficulté et les obstacles ont forcé l'Algérie à recourir à l'autosuffisance.